

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة محمد بوضياف - المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

السياسات النقدية والمالية ودورها في تحقيق التنمية
الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر: 1990-2014.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية.

تخصص: مالية ونقود.

تحت إشراف:

د. بلعباس رابح

من إعداد الطالبة:

برحومة سارة

لجنة المناقشة

الصفة	الرتبة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	أستاذ التعليم العالي	محمد بوجلال
مشرفا / مقررا	أستاذ محاضر - أ -	رابح بلعباس
مناقشا	أستاذ مساعد -أ-	ناصر مغني

السنة الجامعية: 2015 - 2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتَى
إِنَّ رَبَّهُ لَسَدِيدٌ
إِلَىٰ عَرْشِهِ الرَّحِيمُ
الَّذِي يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَوْتِ
وَيُدْخِلُ الْمَوْتَ فِي الْحَيِّ
إِنَّ رَبَّهُ لَسَدِيدٌ
إِلَىٰ عَرْشِهِ الرَّحِيمُ

شكر

الحمد والشكر لله الذي وفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع

نتقدم بالشكر الجزيل

للأستاذ المشرف الدكتور بلعباس رابع علي ما

بخده من مجهوداته وما قدمه من

صائح لا تقدر بثمن وسترافقني طيلة حياتي

والى أعضاء لجنة المناقشة وكل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية

والى كل من ساعدني لإتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد.

والله ولي التوفيق

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين

أما بعد:

الحمد والشكر لله الذي وفقني في إنجاز هذا العمل المتواضع.

أهدي ثمرة جهدي إلى العزيز ما أملك

إلى أبي العزيز وأمي الغالية

إلى أختي نريمان

وإلى كل أفراد عائلتي

وإلى كل من

أساتذة وإدارة وطلبة قسم العلوم الاقتصادية.

وإلى كل زملائي وزميلاتي بالسنة الثانية ماستر

تخصص: نقود ومالية دفعة 2015-2016.

فهرس المحتويات

المخلص

البسمة

شكر

إهداء

فهرس المحتويات.....	III-I
فهرس الجداول والأشكال.....	V- IV
المقدمة العامة.....	(أ- و)

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية.

تمهيد.....	2
المبحث الأول: ماهية السياسة الاقتصادية.....	3
المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية.....	3
المطلب الثاني: أنواع السياسة الاقتصادية.....	4
المطلب الثالث: الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية.....	6
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية.....	8
المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية.....	8
المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية.....	9
المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية.....	24
المبحث الثالث: أبعاد وحدود السياسة المالية.....	33
المطلب الأول: تعريف السياسة المالية.....	33
المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية.....	35
المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية.....	38
خلاصة الفصل.....	46
الفصل الثاني: أساسيات حول التنمية الاقتصادية واثر السياستين النقدية والمالية على مؤشراتهما.	
تمهيد.....	48
المبحث الأول: عموميات حول التنمية الاقتصادية.....	49
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية وأهميتها.....	49
المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية.....	52

54.....	المطلب الثالث: متطلبات التنمية الاقتصادية.
56.....	المبحث الثاني: مؤشرات التنمية الاقتصادية ومعوقاتها.
57.....	المطلب الأول: مؤشرات التنمية الاقتصادية.
67.....	المطلب الثاني: معوقات التنمية الاقتصادية.
74.....	المبحث الثالث: أثر السياسات النقدية والمالية على مؤشرات التنمية الاقتصادية.
74.....	المطلب الأول: أثر السياسة النقدية على مؤشرات التنمية الاقتصادية.
79.....	المطلب الثاني: أثر أدوات السياسة المالية على مؤشرات التنمية الاقتصادية.
84.....	المطلب الثالث: أهمية التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية.
86.....	خلاصة الفصل.
	الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).
88.....	تمهيد.
89.....	المبحث الأول: مسار السياسة النقدية خلال الفترة (1990 - 2014).
89.....	المطلب الأول: مسار السياسة النقدية خلال الفترة (1990-1999).
100.....	المطلب الثاني: مسار السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2009).
110.....	المطلب الثالث: مسار السياسة النقدية خلال الفترة (2010-2014).
114.....	المبحث الثاني: واقع السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014).
115.....	المطلب الأول: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2014).
118.....	المطلب الثاني: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2014).
121.....	المطلب الثالث: برامج الإنعاش الاقتصادي التي تبنتها الجزائر للفترة (2001-2014).
	المبحث الثالث: مدى مساهمة السياسات النقدية والمالية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014).
126.....	المطلب الأول: دور السياسة النقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).
126.....	المطلب الثاني: مدى مساهمة السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر (1990-2014).
133.....	المطلب الثالث: الدراسة القياسية لأثر السياسات النقدية والمالية على مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014).
143.....	خلاصة الفصل.
144.....	الخاتمة العامة.

148	قائمة المراجع
159.....	الملاحق

أ. قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المقارنة بين السياسة الاقتصادية الظرفية والسياسة الاقتصادية الهيكلية.	05
02	تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	96
03	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	98
04	تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر خلال الفترة (2000-2010)	102
05	تطور معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)	103
06	معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة	104
07	تطور معدل الوديعة المغلة للفائدة في بنك الجزائر	105
08	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)	106
09	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)	109
10	تطور معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)	111
11	تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2010-2014)	113
12	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)	114
13	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)	117
14	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)	119
15	عرض مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	122
16	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	123
17	مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)	125
18	اثر السياسة النقدية على مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014).	127
19	اثر السياسة المالية على مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)	134
20	متغيرات النموذج (بالأسعار الجارية)	139
21	علاقة معدل النمو بالكتلة النقدية والإنفاق العام	140
22	علاقة معدل البطالة بالإنفاق العام	142
23	علاقة معدل التضخم بالكتلة النقدية والإنفاق العام	142

بج. قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
10	المستويات الثلاث لأهداف السياسة النقدية	01
21	الأهداف النهائية للسياسة النقدية	02
24	أدوات السياسة النقدية	03
33	إستراتيجية السياسة النقدية	04
68	الحلقة المفرغة للفقر	05
75	العلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة	06
76	منحنى فيليبس	07
78	سياسة نقدية توسعية	08
79	سياسة نقدية انكماشية	09
80	انتقال منحنى عرض النقود	10
82	سياسة مالية توسعية	11
83	سياسة مالية انكماشية	12
99	تطور الكتلة النقدية M2 في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	13
107	تطور الكتلة النقدية M2 في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)	14
113	تطور الكتلة النقدية M2 في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)	15

المقدمة العامة

إن السياسة الاقتصادية هي تلك الإجراءات التي تقوم بها الدولة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية لبلد ما خلال فترة زمنية معينة، وتشمل السياسة الاقتصادية مجموعة من السياسات كالسياسة المالية والسياسة النقدية والائتمانية والسياسة التجارية.

وتحتل السياسات النقدية والمالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى نظرا لدورها الجوهري في تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي ومكافحة المعدلات المرتفعة للبطالة، حيث يقوم البنك المركزي بالتخطيط ورسم السياسة النقدية بغرض ضبط العرض النقدي والرقابة على التمويل من خلال امتلاكه للأدوات والوسائل اللازمة لتثبيت التدفق النقدي، ومن ثم يقوم باستخدامها بكيفية سليمة وتتماشى ووضعية الاقتصاد وإمكانياته وحتى يقوم البنك المركزي بدوره على مستوى عال من الكفاءة و الفعالية يجب أن يتمتع بدرجة من الاستقلالية والمرونة بعيدا عن تدخل الجهاز التنفيذي ولذلك شهدت معظم البنوك المركزية درجة عالية من الاستقلالية حتى يتم رسم سياسة نقدية تعتمد على معرفة واسعة بالأدوات وكفاءة في استخدامها.

أما في الجزائر أصبح الحديث عن السياسة النقدية ممكنا مع صدور قانون النقد والقرض (90-10) المعدل والمتمم بالأمر (03-11) والالذان نصا على اعتماد السياسة النقدية كأسلوب لتنظيم عرض وتداول النقود.

أما السياسة المالية فتتميز عن السياسات الأخرى نظرا لدورها الفعال في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال أدواتها المتعددة التي تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية، فالمكانة التي تحتلها السياسة المالية اليوم في الفكر الحديث لم تحدث طفرة واحدة، فقد كان دورها باهتا في العصور القديمة، أما في الفكر الكلاسيكي فكان مطلوبا منها أن تكون محايدة تماما، وبقي حال السياسة المالية على هذا الوضع إلى أن ظهرت الأزمة المالية العالمية التي اجتاحت العالم سنة 1929، إلا انه يمكن القول بان التطور الأعظم الذي لحق بالسياسة المالية هو من إسهام الاقتصادي الشهير جون ماينرد كينز في مؤلفه "النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود".

كما تعد السياسات النقدية والمالية من أهم السياسات لأي بلد سواء كان متقدما أو ناميا بسبب معالجتها الكلية للاقتصاد ومساهمتها الكبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية فالنسبة للدول النامية تعتبر التنمية قضيتها الأولى وفي سبيل ذلك تستخدم هذه الدول كل

مواردها المتاحة المادية والبشرية بغية تحقيق الهدف الكبير وأمام التحديات الهائلة والمعقدة والموارد المحدودة فإنه لا بد من أن يكون الاختيار الوحيد هو التثبيت بالمنهجية العلمية من قبل صانعي السياسات النقدية والمالية، والجزائر كبقية الدول النامية قامت باستخدام أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية. ومن هنا تظهر أهمية دراسة السياسات النقدية والمالية المطبقة في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية خلال الفترة محل الدراسة 1990-2014.

1- إشكالية البحث:

يمكن إبراز مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

❖ ما هو دور السياسات النقدية والمالية في تحقيق التنمية الاقتصادية في

الجزائر خلال الفترة 1990-2014؟

ويندرج ضمن هذه الإشكالية أسئلة فرعية نذكرها كالتالي:

- ما هي أوجه السياسة النقدية؟ وما هي أهدافها؟
- ما ماهية السياسة المالية؟
- ما هو دور السياسة النقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟
- ما مدى مساهمة السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟
- ما هي منطلقات ودعائم نجاح التنمية الاقتصادية؟

2- فرضيات البحث:

تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية إضافة إلى فرضيات فرعية فالفرضية الرئيسية تتمثل في:

❖ لعبت السياسات النقدية والمالية دور في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

خلال الفترة 1990-2014.

أما الفرضيات الفرعية فيمكن صياغتها كالتالي:

- نجحت السياسة النقدية في بلوغ أهدافها ومساهمتها في التنمية الاقتصادية في الجزائر؛

- ساهمت السياسة المالية المنتهجة في الجزائر ولو بشكل نسبي في تحقيق التنمية الاقتصادية؛

- من دعائم نجاح التنمية الاقتصادية اتساع حجم النفقات.

3- أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- معرفة دور السياسات النقدية والمالية في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- توضيح مدى تأثير أدوات السياسة النقدية على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- إبراز مدى تأثير أدوات السياسة المالية على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- توضيح مدى فعالية السياسات المالية والنقدية في تحقيق أهداف البرامج التنموية في الجزائر.

4- أسباب اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب التي دفعتنا للاختيار هذا الموضوع الآتي:

- الغموض الذي يكتنف تطبيق أدوات السياسات النقدية والمالية في توجيه الاقتصاد الوطني؛
- معرفة نقاط الضعف في توجيه البرامج التنموية في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- طبيعة التخصص؛
- الميل الشخصي لهذا مواضيع.

5- مجال الدراسة:

بهدف معالجة إشكالية الموضوع تم تحديد إطارين إطار مكاني وإطار زمني فالإطار المكاني يخص الجزائر، حيث نركز على السياسة النقدية والمالية، أما الإطار الزمني فقد تم التركيز على تطبيق السياسة النقدية والسياسة المالية خلال الفترة 1990-2014 ودورهما في تحقيق التنمية الاقتصادية.

6- المنهج المستخدم في البحث:

للإجابة على إشكالية البحث تم استخدام:

- المنهج الوصفي وذلك من خلال التطرق في الإطار النظري إلى أهم المفاهيم التي تقوم عليها السياسات النقدية والمالية وأيضا التنمية الاقتصادية.
- المنهج التحليلي الذي يسمح باستيعاب الجانب النظري للدراسة وذلك من خلال تحليل البيانات التي تتوفر لدينا واستنتاج مختلف النتائج.

7- الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات حول السياسات الاقتصادية لكن القليل منها ما تم ربط السياسات النقدية والمالية معا في تحقيق التنمية الاقتصادية.

- لقد حاول **دراوسي مسعود** في مذكرته لنيل شهادة الدكتوراه، بجامعة الجزائر سنة 2005، أن يدرس السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، والذي استخلص أن السياسة المالية لها دور في علاج المشكلات الاقتصادية وتحقيق التوازن الاقتصادي على المدى المتوسط في الجزائر خلال فترة دراسته.

- كما قامت **ليلى أسمهان بقبق** في مذكرتها لنيل شهادة الدكتوراه، بجامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان - 2015، بدراسة آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتهما الداخلية -دراسة قياسية-، ومن أهم ما توصلت إليه: غياب تأثير السياسة النقدية على قناة سعر الصرف مما يجعلها عاجزة عن لعب دورها في نقل تأثير السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي في الجزائر.

- وقام **أكن لونيس** في مذكرته لنيل شهادة الماجستير، فرع نقود ومالية بجامعة الجزائر-03- سنة 2011، بدراسة السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، واستنتج من خلال هذه الدراسة أن السياسة النقدية نجحت في تحقيق الهدف الأساسي وهو تحقيق استقرار الأسعار في الجزائر خلال فترة دراسته.

- أما **حسيبة لغزالي** فقامت من خلال مذكرتها لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر-03- 2011 بدراسة دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي -دراسة حالة الجزائر- وتوصلت إلى أن السياسة النقدية لم يكن لها دور فعال في

التأثير على التوازن الخارجي، فصافي الموجودات الخارجية هي مصدر الإصدار النقدي في الجزائر، وارتفاع حصيلة الصادرات البترولية هي التي حققت الفائض في ميزان المدفوعات، وليست السياسة النقدية هي التي كانت وراء تحسين وضعية هذا الميزان.

8- صعوبات البحث:

لقد واجه مسار البحث صعوبات لعل أهمها:

- قلة الدراسات السابقة التي تربط السياسات النقدية والمالية معا لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- صعوبة الحصول على الإحصائيات، خاصة الفترة 1990-1999.

9- هيكل البحث:

سنحاول من خلال دراستنا أن نتطرق للموضوع بجانبه النظري والتطبيقي ولتوضيح ماهية المتغيرات ودراسة الجانب التطبيقي اعتمدنا خطة مكونة من ثلاث فصول:

- الفصل الأول: يتناول الإطار النظري السياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية من خلال تقديم تعاريف متعددة ولمحة عن أدوات السياسة النقدية و السياسة المالية وكذا أهدافهما.
- الفصل الثاني: في هذا الفصل يتم التطرق للإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية من خلال تقديم مفهوم، أهمية، معوقات التنمية الاقتصادية، وكذلك تأثير السياسة النقدية والسياسة المالية في التنمية الاقتصادية.
- الفصل الثالث: سيتم التطرق فيه إلى تطور السياسة النقدية والسياسة المالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية خلال الفترة 1990-2014.

الفصل الأول:

الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية والسياسة المالية احد مرتكزات السياسة الاقتصادية والتي تعتمد عليهما الدولة في تحقيق أهدافها، حيث تعتبر السياسة النقدية احد أهم أجزاء السياسة الاقتصادية وذلك لما تقوم به من التأثير في حجم المعروض النقدي والائتمان بما يتلاءم والظروف الاقتصادية السائدة بهدف امتصاص السيولة الفائضة والسيطرة على التضخم أو حقن الاقتصاد بالسيولة في حالة انتهاء سياسة توسعية.

أما السياسة المالية فتحتل مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بتحقيق الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل الأدوات المستخدمة وهي الإيرادات العامة والنفقات العامة، والتي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولهذا نحاول في هذا الفصل التطرق إلى السياسة الاقتصادية كمدخل ثم التعرف على السياسات النقدية والمالية من الجانب النظري، وذلك من خلال ثلاث مباحث وهم كالآتي:

المبحث الأول: ماهية السياسة الاقتصادية.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية.

المبحث الثالث: أبعاد وحدود السياسة المالية.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية

المبحث الأول: ماهية السياسة الاقتصادية.

إن السياسة الاقتصادية تعني تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وتكون هذه السياسة مصممة ومخططة لبلوغ عدد من الأهداف مثل: تحسين مستوى معيشة المواطنين، الاستقرار الاقتصادي... الخ، وهذا ما نوضحه في مطالب هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية.

لقد تعددت تعاريف السياسة الاقتصادية، ويمكن إيجاز أهمها فيما يلي:
السياسة الاقتصادية هي مجموع توجيهات كل التصرفات العمومية والتي لها انعكاسات على الحياة الاقتصادية: نفقات الدولة، النظام النقدي، العلاقات الخارجية... الخ.¹
السياسة الاقتصادية هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات العمومية رغبة في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية المسطرة، وعلى رأسها الاستقرار الاقتصادي للبلد.²

وحسب تعريف Eliane Mossé السياسة الاقتصادية هي مجموعة من القرارات المترابطة المتخذة من طرف السلطات العمومية والهادفة باستخدام مختلف الوسائل، إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالحالة الاقتصادية لبلد ما سواء على الأجل القصيرة أو الأجل الطويل.³

السياسة الاقتصادية هي مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة، وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية لبلد ما خلال فترة زمنية معينة.⁴

¹ قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2006، ص29.

² البشير عبد الكريم، اثر السياسة المالية والنقدية على النمو والاستخدام في الجزائر، ملتقى دولي حول السياسات الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، ص1. الموقع: www.univ-chlef.dz consulté le (02/02/2016).

³ بن شيخ عبد الرحمان، اتجاهات تقييم استقرار النظام المالي في الإطار العولمي الجديد-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص30.

⁴ بلخريصات رشيد، بن سعيد محمد، فعالية المنظمات الحكومية في تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية: التشغيل الكامل، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 8-9 مارس 2005، ص164. الموقع: Manifest.

univ_ouargla.dz consulté Le (04/04/2016).

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية

ويقصد بالسياسة الاقتصادية في معناها الضيق: التدخل المباشر من جانب السلطات العامة (وزارة الاقتصاد، أو وزارة التجارة الخارجية والصناعة...) في حركة أو مجرى النظام الاقتصادي عن طريق الرقابة المباشرة للمتغيرات الاقتصادية الأساسية في الاقتصاد الوطني مثل: الإنتاج، الاستثمار، الأجور، الأسعار، التشغيل والعمالة الصادرات والواردات الصرف الأجنبي... الخ.¹

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص إن السياسة الاقتصادية هي تلك الإستراتيجية المقررة من طرف السلطات العمومية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المتمثلة في تحقيق النمو الاقتصادي، تخفيض معدلات البطالة، السيطرة على نسب التضخم، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف تستخدم السلطات أدوات هذه السياسة الاقتصادية المتمثلة في السياسة النقدية والسياسة المالية.

المطلب الثاني: أنواع السياسة الاقتصادية.

يمكن التمييز بين أنواع السياسة الاقتصادية تبعا للآثار المتوقعة ما إذا كانت في المدى القصير أو في المدى الطويل، وعليه نميز بين:²

أولاً: السياسات الظرفية:

وتتعلق أساساً بالسياسة الميزانية والسياسة النقدية، حيث تهدف إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية والمالية القصيرة الأجل (توازن سوق العمل، توازن سوق السلع والخدمات، التوازن الخارجي).

ثانياً: السياسات الهيكلية:

تهدف هذه السياسات إلى تغيير هيكل بنية الاقتصاد على الأجل الطويل تماشياً مع التطورات الاقتصادية، أي أنها تتعلق بالسياسة الصناعية والسياسة الاجتماعية.

¹الصعدي عبد الله، دور السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية في تحقيق منظومة الاستقرار الاقتصادي، قسم الاقتصاد كلية الحقوق، جامعة عين

شمس، مصر، الموقع: www.satlcentral.com. Consulté Le 04/04/2016.

²بن شيخ عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 31-32.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية

ورغم هذه الفروقات إلا أنه يمكن للسياسة القصيرة الأجل أن تستمر طويلاً وتؤدي إلى تغيير في بنية الاقتصاد، وتباين آجال وضع السياسة الاقتصادية يمكننا تميزه على مستويين داخلي وخارجي، فالتأخر الداخلي يحدد بالزمن الفاصل بين وقوع الصدمة وتدابير السياسة الاقتصادية المعتمدة للتأثير على الصدمة.

أما أجل التأخر الخارجي فهو الزمن الذي يكون بين اللحظة التي يتم فيها اتخاذ تدابير السياسة الاقتصادية واللحظة التي يظهر فيها الأثر الفعلي على الاقتصاد، كما تفسر هذان الأجلان أن تقديرات آثار السياسة الاقتصادية لا يكون دائماً بشكل صحيح وجيد.

ويوضح الجدول (01) مقارنة بين السياسة الاقتصادية الظرفية والسياسة الاقتصادية الهيكلية.

الجدول(01): المقارنة بين السياسة الاقتصادية الظرفية والسياسة الاقتصادية الهيكلية.

السياسة الظرفية	السياسة الهيكلية	
الأجل القصير	الأجل الطويل	المدة
استرجاع التوازنات	تكيف الهياكل	الهدف
كمية	نوعية	الآثار

المصدر: بن شيخ عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص32.

إن السياسة الاقتصادية الهيكلية تهدف إلى تكيف الاقتصاد المحلي مع تغيرات البيئة الدولية ويكون تدخل الدولة من خلال تأطير ميكانيزمات السوق، ودعم البحث والتنمية أو تحسين مناخ الاستثمار، كما تشمل السياسة الاقتصادية الظرفية سياسة الاستقرار وسياسة الإنعاش.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية

المطلب الثالث: الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية.

تهدف النظرية الاقتصادية الكلية إلى تفسير المشاكل التي يواجهها الاقتصاد ومحاولة إيجاد الحلول للقضاء عليها، ولا يتم ذلك إلا بوضع سياسة اقتصادية ناجعة، غير انه قبل دراسة ووضع أي سياسة اقتصادية كلية، لابد من تحديد الأهداف الاقتصادية الكلية.

ومن الواضح أن أهداف السياسة الاقتصادية الكلية تختلف من اقتصاد لآخر، إلا انه يمكن تحديد أهم أهداف السياسة الاقتصادية التي تسعى مختلف المجتمعات الاقتصادية إلى تحقيقها إلى ما يلي:

أولاً: النمو الاقتصادي:

يقصد بالنمو الاقتصادي عادة الزيادة المستمرة في الطاقة الإنتاجية لاقتصاد ما إنتاج السلع والخدمات مما يؤدي إلى حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي، أي تحسن قدرته الشرائية.¹

إن هدف النمو الاقتصادي لا يتحقق إلا إذا كان للبلد قدرة متزايدة على إنتاج السلع والخدمات، وكان معدل النمو اكبر من معدل نمو السكان كلما زاد المستوى المعيشي للأفراد. فحساب معدل النمو يتم انطلاقاً من التغير الذي يحصل في الناتج المحلي الخام PIB من سنة إلى أخرى.²

ثانياً: الاستخدام الكامل (العمالة الكاملة):

يختلف مفهوم العمالة الكاملة من الجانب النظري عن الجانب العملي، فمن الجانب النظري تعني العمالة الكاملة استخدام جميع الموارد استخداماً كاملاً وامثلاً ومن ثم فإن هذه العمالة الكاملة يتطلب ضرورة الوصول بمعدل البطالة إلى الصغر، أما الجانب العملي من الصعب جداً الوصول إلى التشغيل الكامل خاصة في المجتمعات الديمقراطية وذلك نظراً لإحلال الآلة محل اليد العاملة.

¹ برييش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007، ص 19.

² المرجع نفسه، ص 20.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية

إذن تبقى العمالة الكاملة كهدف ولكن لا يمكن تحقيقه، وهذا ما يجعلنا نقبل وجود معدل بطالة طبيعي وهذا يربطه بمعدل النمو، التضخم... الخ.

أي أن المعدل الطبيعي للبطالة وذلك الذي يسمح وجوده بتسكين العمالة في مؤهلاتها الملائمة كما يسمح بتحقيق أهداف الاستقرار الأخرى في مستوى معقول. والمصطلح الشائع للاستعمال خاصة في التحاليل المعاصرة هو الاستخدام المتاح أي عدد المناصب المتاحة أو المتوفرة فعلا لأسباب اقتصادية داخلية وخارجية.¹

ثالثا: استقرار الأسعار:

إن ضمان استقرار الأسعار يعني تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث وفي ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار تزيد نسبة التضخم مما يؤثر على مستوى الادخار الكلي وهذا الارتفاع في الأسعار سيؤثر أيضا وبشكل سلبي على المستوى المعيشي لذوي الدخل الضعيفة، فضلا عن كون التضخم يؤدي إلى فقدان ثقة الأعوان الاقتصاديين في كل التدابير المتخذة في إطار السياسة الاقتصادية ويعتبر التحكم في التضخم أولوية لدى الكثيرين حتى إن كان يتعارض مع أهداف أخرى مثل التشغيل (منطق منحى فيليبس).²

رابعا: البحث عن التوازن الخارجي:

ويقصد به توازن ميزان المدفوعات حيث يعكس وضع ميزان المدفوعات موقف الاقتصاد الوطني اتجاه باقي الاقتصاديات، فإذا كان ميزان المدفوعات في حالة عجز يؤدي ذلك إلى زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها والى تدهور قيمة عملتها.

وبالتالي فإن توازن ميزان المدفوعات يسمح بالحصول على استقرار العملة أو تنمية المبادلات الاقتصادية ويعبر التوازن حسب صندوق النقد الدولي عن تساوي مجموع البنود الدائنة مع مجموع البنود المدينة أي أن الرصيد الكلي يساوي الصفر.³

¹ بريش السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 20.

² المرجع نفسه، ص 46.

³ قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 41.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية.

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يتم بطريقة مباشرة من خلال السياسة النقدية التي يتم التخطيط لها في البنك المركزي بهدف إدارة النقود والائتمان وتنظيم السيولة ولدراسة السياسة النقدية سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تعريف السياسة النقدية كمطلب أول، ثم أهداف السياسة النقدية في المطلب الثاني، أما في المطلب الثالث والأخير سوف نتطرق إلى أدوات السياسة النقدية.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية.

لقد عرفت السياسة النقدية عدة تعاريف يمكن إيجازها كما يلي:

إن السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد، بمعنى مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي لإيجاد التوسع والانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية¹.

ويقصد بالسياسة النقدية مجموعة من الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان، وتتم هذه الهيمنة إما بإحداث تأثير في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يلاءم الظروف الاقتصادية المحيطة والهدف من التأثير هو امتصاص السيولة الزائدة أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي جديد.²

وهناك من يعرف السياسة النقدية على أنها الإستراتيجية المثلى المنتهجة من طرف السلطات النقدية، حيث تقوم من خلالها بزيادة الناتج الوطني بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة من الاستقرار النسبي للأسعار وذلك طبعاً في إطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد الوطني حتى تتفادى الضغط على الأرصدة النقدية للدولة، وتتبع السلطات النقدية

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص112.

² عقيل جاسم عبد الله، النقود والبنوك (منهج نقدي ومصرفي)، دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان، 1999، ص207.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية

هذه الإستراتيجية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار وحدات الاقتصاد الوطني نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن.¹

ويعرف محمد بوخاري السياسة النقدية على أنها: هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات العمومية بالأخص البنك المركزي، والتي تتمثل في التحكم في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني من أجل تحقيق الأهداف الكلية المنشودة.²

كما عرفها ضياء مجيد الموسوي بأنها تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على البطالة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار.³

عرفت السياسة النقدية أيضا بأنها العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.⁴

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص أن السياسة النقدية هي كافة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية للتأثير على كمية النقود أي التحكم في الكتلة النقدية والتأثير على الائتمان المصرفي من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية.

إن السياسة النقدية تسعى إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وهذا لا يمنع من أن لديها أهداف خاصة تميزها عن غيرها من السياسات الأخرى، حيث نميز بين ثلاثة أنواع من الأهداف: الأهداف الأولية والأهداف الوسيطة التي هي أهداف تختار كأداة لبلوغ الأهداف النهائية أو الاقتراب منها.⁵

¹ أحمد فريد مصطفى ، محمد السيد حسن سهير، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص39.

² بوخاري محمد، الاقتصاد الكلي المعمق ج1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص63.

³ الموسوي ضياء مجيد ، أسس علم الاقتصاد ج2، ط2، ديوان مطبوعات الجامعة، 2014، ص73.

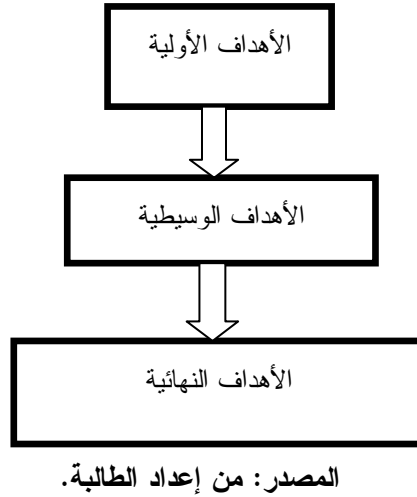
⁴ Jean Pierre Pattat, monnaie, institutions financières et politiques monétaires, 4ème édition, economica, paris 1987, p277.

⁵ زواوي موسى، مدخل عام للاقتصاد السياسي، منشورات الدار الجزائرية ، ط1، الجزائر، 2015، ص 230.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية

أما النوع الثالث من الأهداف فهي الأهداف النهائية وهي أهداف تقليدية للسياسة الاقتصادية كما يجري تصورهما ضمن مجموع مكوناتها المختلفة، ويمكن إدراج المستويات الثلاثة لأهداف السياسة النقدية في الشكل التالي:

الشكل رقم(01): المستويات الثلاث لأهداف السياسة النقدية.



أولاً: الأهداف الأولية

وهي تلك المتغيرات التي يسعى البنك المركزي من خلالها التأثير على الأهداف الوسيطة، فمثلاً عندما يتقرر تغيير معدل نمو النقود الإجمالية، فإنه يجب تبني متغير احتياطات البنوك وظروف سوق النقد المتفقة مع إجمالي النقود في الأجل الطويل ولذلك فالأهداف الأولية ما هي إلا صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة.

تتمثل الأهداف الأولية في مجموعتين من المتغيرات، المجموعة الأولى وهي مجموعات الاحتياطات النقدية ويندرج ضمنها (القاعدة النقدية - مجموع احتياطات البنوك - احتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقترضة)، أما المجموعة الثانية فتتضمن ظروف سوق النقد ويندرج ضمنها (الاحتياطات الحرة - معدل الأرصدة وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد).

1- مجموعات الاحتياطات النقدية:

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية كما أن

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية

النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك.

أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى.

والاحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة (كمية القروض المخصومة).

وقد أثير النقاش داخل النظام المصرفي وخارجه حول ما هو المتغير أو المجمع الاحتياطي الأكثر فعالية وسهولة؟ وأصبح لكل منها مؤيد ومعارض فقد دافعت بعض البنوك المركزية في الو م ا عن القاعدة النقدية كهدف أولي أو تشغيلي في سنوات عديدة كما دافعت فروع أخرى عن استخدام مجتمعات الاحتياطات الأخرى كهدف أولي وانتقل النقاش إلى الاقتصاديين عن أهمية كل مجمع وهكذا بقي الموضوع محل جدلا نظرا لكونه يتصف بالتجربة وليس بالتظير فقط، فتعلق الأمر بمدى تحكم السلطات النقدية في أي من المجاميع المذكورة ومدى علاقته بنمو العرض النقدي الذي يشكل الهدف الوسيط، وطالما أن الأمر كذلك فإن البنك المركزي يبقى يتسم ببعض الثبات في استخدام هذه المجاميع كهدف أولي أو تشغيلي.

2- ظروف سوق النقد:

إن المجموعة الثانية والتي تتمثل في ظروف سوق النقد تحتوي على الاحتياطات الحرة التي تتمثل في: الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض، وتكون الاحتياطات الحرة سالبة إذا كانت الاحتياطات المقترضة اكبر من الاحتياطات الفائضة وتكون موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة اكبر من الاحتياطات المقترضة، ومعدل الأرصد البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، ويعني قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية

أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة يوم أو اثنين بين البنوك.¹

لقد اختلف الكثير من الاقتصاديين حول أي من الأهداف الأولية لديه تأثير قوي وفعال في الأهداف الوسيطة، حيث اهتم النقديون باستخدام مجاميع الاحتياطات للتأثير على المجمعات النقدية التي تمثل الهدف الوسيط المفضل لديهم، أما الكنزيون فركزوا على ظروف سوق النقد وذلك لأنهم يعتقدون بان الهدف الوسيط والمفضل لديهم هو أسعار الفائدة في أسواق رأس المال، إن الهدف الأولي الأفضل هو ذلك الهدف الذي يتأثر مع التغيرات في أدوات السياسة النقدية ويعتبر الأداة التي توجه الأهداف الوسيطة نحو الوجهة المناسبة.

ثانيا: الأهداف الوسيطة:

وهي تلك المتغيرات التي لها صلة مباشرة مع الأهداف النهائية ويمكن من خلالها للبنوك المركزية إن تمارس نفوذها.²

وتستخدم السياسة النقدية الأهداف الوسيطة نظرا لفوائدها وهي:

1- يمكن للسياسة النقدية أن تؤثر على تقلبات هذه المتغيرات ويمكن للبنوك المركزية أن تؤثر عليها.

2- إن إعلان البنك المركزي عن أهدافه الوسيطة يعني انه يعلن عن إستراتيجية السياسة النقدية، حيث يعطي للأعوان الاقتصاديين إطارا مرجعيا لتوجيه توقعاتهم، كما أن الأهداف الوسيطة تمثل استقلالية لعمل السياسة النقدية.

كما تعرف الأهداف الوسيطة على أنها: "المتغيرات النقدية المرتبطة بشكل ثابت ومقدر بالأهداف النهائية، كمعدل النمو السنوي للكتلة النقدية، أسعار الفائدة وتكون هذه المتغيرات قابلة للمراقبة من قبل البنك المركزي."³

وهناك ثلاثة نماذج أساسية ممكنة من الأهداف الوسيطة وهي: المجمعات النقدية مستوى المعدلات الأساسية للفائدة، سعر الصرف.

1- المجمعات النقدية:

¹ مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم -الأهداف-الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2005، ص ص 124-125.

² زواوي موسى، مرجع سبق ذكره، ص، 231.

³ Marc Montoussé, économie monétaire et financière, édition bréal, 2000, p 220.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية

هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة، وتعكس قدرة الأفراد الحاليين المقيمين على الإنفاق، بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأفراد، ومن خلال المعلومات التي تقدمها المجمعات تمكن السلطات النقدية من معرفة وتيرة نمو مختلف أنواع السيولة.

إن تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب بمعدل نمو الاقتصاد الحقيقي يمثل بالنسبة للنقديين الهدف المركزي للسلطات النقدية، حيث تنص نظرية النقديين على الحفاظ ولعدة سنوات على معدل نمو ثابت (من 3% إلى 5%) للنقد، ويعتقد النقديون بأن كمية النقد هي الوسيط المفضل للتوازن الاقتصادي ويدعم فريدمان فكرته حول منهج التثبيت بالمزايا التالية وهي:¹

أ- يحول دون أن يصبح عرض النقود مصدر لعدم الاستقرار.

ب- بزيادة عرض النقود بمعدل ثابت، فإن السياسة النقدية تستطيع أن تجعل آثار الاضطرابات الناجمة عن مصادر أخرى عند حدها الأدنى.

ج- تطبيق معدل ثابت لزيادة عرض النقود يجعل مستوى الأسعار في الأجل الطويل ثابتا أو مقتربا من ذلك.

إن النمو المتوازن للاقتصاد يتطلب أن تكون كمية النقود المتاحة تتطابق وتتوافق مع احتياجات الإنتاج وتبادل المنتجات، لذلك يعمل البنك المركزي على مراقبة تطور كمية النقود المتداولة في الاقتصاد، وعليه فإنه من الضروري للبنك المركزي معرفة حجم وسائل الدفع المتاحة (عرض النقود) والكيفية التي يحصل بها المتعاملين عليها (الطلب على النقود).

إن المجمعات النقدية تختلف من اقتصاد لآخر، وذلك تبعا للاختلاف في درجة تطور

النظام المالي والمصرفي، مدى تقدم الصناعة المالية، مدى تنوع المنتجات المالية ووسائل الدفع.²

¹ مفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، ص ص 128-129

² في الجزائر هناك ثلاث مجاميع تظهر مكوناتها كما يلي:

M1: النقود الائتمانية (أوراق نقدية + القطع النقدية) + الودائع تحت الطلب عند البنوك + وودائع تحت الطلب في الحسابات البريدية + وودائع تحت الطلب في الخزينة. M2: M1 + شبه النقود (ودائع لأجل عند البنوك والمؤسسات المالية + وودائع الادخار + سندات قصيرة الأجل صادرة من الخزينة العامة + سندات قصيرة الأجل صادرة من المؤسسات المالية والمؤسسات + الودائع والتوظيفات السائلة بالعملية الصعبة. M3: M2 + التوظيفات لأجل. ارجع إلى: بقيق ليلي أسهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتنا الداخلية - دراسة قياسية - مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم اقتصادية، كلية علوم اقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015، ص ص 17-18.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية

إن تحليل الكتلة النقدية والعوامل المؤثرة عليها تعتمد على ثلاثة أنواع من الحسابات:¹

- أ- المسح النقدي: وهو وسيلة تمكن من القيام بتحليل المجمعات النقدية ويتكون من:
 - صافي الأصول الأجنبية: وهي مجموع الأصول الأجنبية من العملات الصعبة والذهب منقوص منها الخصوم الأجنبية للبنوك التجارية والبنك المركزي؛
 - لصالح الحكومة والقطاع الاقتصادي (عام + خاص) فضلا عن استثمارات النظام المصرفي في الأوراق المالية؛
 - النقود وأشباه النقود: إن النقود تعبر عن العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي مضافا إليها الودائع تحت الطلب، أما أشباه النقود فهي عبارة عن الأصول السائلة الغير نقدية والمتكونة من بعض ديون والتزامات المؤسسات المالية، وهي تضم الودائع لأجل، وودائع الادخار، سندات الدولة ذات الأجل القصير وعقود لتأمين وغيرها من الأصول التي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقود سائلة.

ب- حساب البنك المركزي: يتضمن هذا الحساب في جانب الخصوم العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، الاحتياطات البنكية، الالتزامات الخارجية وودائع الحكومة، أما من جهة الأصول فيضم المتحصلات الخارجية، الحقوق على الحكومة والحقوق على البنوك التجارية، حيث يساعد هذا الحساب على إظهار أنشطة البنك المركزي.

ج- حساب البنوك التجارية: حيث يتضمن هذا الحساب في جانب الخصوم الودائع بمختلف أنواعها الالتزامات الخارجية وقروض البنك المركزي، أما من جهة الأصول فتضم الاحتياطات، المتحصلات الخارجية، الحقوق على الحكومة، القروض المقدمة للهيئات الرسمية، الحقوق على القطاع الاقتصادي الإنتاجي، ففي هذا الحساب نجد ملخص لأنشطة المؤسسات التي تشكل عنصر الودائع المؤثر في تكوين عرض النقود.

أما عملية تكوين الكتلة النقدية يمكن معرفتها من خلال العلاقة التي تربط بين التغير في العرض النقدي والتغيرات في القاعدة النقدية والتي تتحقق باشتقاق المضاعف النقدي. فالعرض النقدي يعبر عن مجموع النقود القانونية المتداولة خارج الجهاز المصرفي والودائع

¹ قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 68-70.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية

أما القاعدة النقدية (النقود المركزية) يعبر عنها بمجموع العملة في التداول بالإضافة إلى الاحتياطات الكلية في النظام المصرفي.

وتجدر الإشارة أن سرعة دوران النقود متغير يجب أخذه بعين الاعتبار، باعتباره متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقود بين الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد والمؤسسات خلال فترة معينة من الزمن عادة سنة.¹

2- معدلات الفائدة:

تسعى السلطة النقدية أحيانا إلى اتخاذ الوصول إلى معدل فائدة حقيقي هدف وسيطا للسياسة النقدية، إلا أن اعتماد سعر الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية يطرح مشاكل منها تضمنه لعنصر التوقعات التضخمية وهو ما يعقد دلالة أسعار الفائدة الحقيقية مما يفقدها أهميتها كمؤشر، كما أن التغيرات في سعر الفائدة لا تعكس في الواقع جهود السياسة النقدية وحدها وإنما أيضا عوامل السوق، ذلك أن معدلات الفائدة تتجه نحو الارتفاع أو الانخفاض تبعا للوضع التي يمر بها الاقتصاد (الدورة الاقتصادية)، واعتبارا لكل ما سبق يذهب البعض إلى رفض استخدام معدل الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية لان ذلك تعبير عن غياب الهدف النقدي للسياسة الاقتصادية في الواقع.²

وهذا لا يعني أن معدلات الفائدة ليست مهمة، حيث تسعى السلطات على المحافظة على أن تكون تغيرات مستوى معدلات الفائدة حول مستوى وسطي مقابل للتوازن في الأسواق لان المجال الواسع لتقلبات معدلات الفائدة يمكن أن يحدث تذبذبا في الاستقرار الاقتصادي وان عمليات متتالية من عدم التوازن يتولد عنها حالات أيضا متوالية من التضخم والركود ولهذا السبب تكون السلطات مضطرة أن تترك هامش لخلق كمية من النقود اكبر أو اقل من تلك التي كان من المفروض تقييدها بالهدف الكمي بالنسبة للمجمعات النقدية.³

3- سعر الصرف:

يستخدم سعر الصرف كهدف للسلطة النقدية، ففي ظل نسب الصرف المتغيرة يمكن أن يكون من المهم لبعض البلدان تفادي أن تتعرض عملتها لتدني قيمتها بالنسبة لعملات

¹ بقيق ليلي أسهان، مرجع سبق ذكره ، ص 19.

² قدي عيد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 75.

³ مفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، ص 127.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية

شركائها التجاريين وتعمل بعض الدول أيضا على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل والحرص على استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات وذلك لضمان استقرار وضعيتها البلاد تجاه الخارج، إلا أن المضاربة الشديدة على العملات تؤدي إلى تقلبات في سوق الصرف، وبالتالي عدم القدرة والتحكم في هذا الهدف.¹

إن الأهداف الوسيطة هي التي تمكن السلطة النقدية من تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية، شرط أن يكون الهدف الوسيط يعكس الهدف النهائي المنشود، وان تكون الأهداف واضحة وسهلة الاستيعاب بين المتعاملين وإمكانية مراقبة الهدف الوسيط بما للسلطات النقدية من أدوات، كما يجب أن يكون الهدف الوسيط:²

1- قابل للقياس لكي تكون الحسابات دقيقة.

2- القدرة على التحكم في الهدف الوسيط: حيث يمكن للبنك المركزي أن يسيطر على القاعدة النقدية وسعر الفائدة من خلال تأثير القوي على المعروض النقدي.

3- إمكانية التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي: حيث يجب أن تكون هناك إمكانية للتنبؤ بأثر الهدف الوسيط على الهدف النهائي.

ثالثا: الأهداف النهائية:

يوجد اتفاق واسع على أن الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة الاقتصادية بشكل عام والسياسة النقدية بشكل خاص هي:

1- تحقيق معدل نمو مرتفع:

إن النمو الاقتصادي لديه علاقة وثيقة بمستوى التوظيف، لان تحقيق معدلات نمو مرتفعة يتضمن ارتفاع في مستوى التوظيف، فالنمو الاقتصادي يتطلب ارتفاع مستوى استخدام ومستوى كفاءة الموارد الاقتصادية التي تتضمن العمل.

إن تحقيق النمو الاقتصادي الذي بدوره يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة وبالتالي الاستقرار الاجتماعي والسياسي، يتطلب تضافر جهود الدولة والأفراد نحو تقدم الفن الإنتاجي وتحسين استخدام الموارد الطبيعية وزيادة إنتاجية العمل³، ولكي يحدث النمو الاقتصادي يجب أن يزداد هذا الدخل بنسبة أسرع من الزيادة السكانية ويبرز دور السياسة النقدية في

¹ قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص76.

² القزويني شاكر، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص35.

³ بن دعاس جمال، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2007، ص91.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية

تشجيع النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على الاستثمار، حيث تقوم هذه السياسة من خلال أدواتها المعروفة (السوق المفتوحة، الاحتياطي القانوني، سعر الخصم) بتغيير الاحتياطات النقدية في البنوك التجارية، وذلك بتغيير عرض النقد الذي يؤدي إلى تغييرات مقابلة في سعر الفائدة التي تحدد بدورها حجم الاستثمار الخاص¹، فإبقاء أسعار الفائدة الحقيقية في مستويات منخفضة تؤدي إلى خلق بيئة ملائمة لتسهيل التمويل الاستثماري ولكن بما أن هذه العملية تتطلب سياسة نقدية توسعية وهو الشيء الذي ينجم عنه آثار تضخمية فيجب على هذه السياسة أن تكون مقرونة بسياسة مالية انكماشية.

إن جميع الحكومات في الدول النامية والصناعية تهدف إلى تشجيع النمو الاقتصادي حيث يراد به تحقيق زيادة مستمرة وملائمة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعين في متوسط دخل الفرد الحقيقي، وتعتمد الحكومات إلى بلوغ هذا الهدف بغية إشباع حاجات الأفراد ورفع مستوى رفاهيتهم وتحسين وضع ميزان المدفوعات بالحصول على المزيد من العملات الأجنبية والحد من ارتفاع مستوى الأسعار المحلية.²

2- العمالة الكاملة (زيادة مستوى التوظيف):

تسعى السياسة النقدية لتحقيق مستوى مرتفع من التشغيل حيث يعد من بين الأهداف الأساسية وذلك من خلال قيام السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية وذلك باتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنب الاقتصاد من مشاكل البطالة.³

وترجع أهمية تحقيق مستوى مرتفع من التوظيف لسببين رئيسيين:

أ- ينتج عن زيادة معدلات البطالة عدة آثار سلبية اقتصادية واجتماعية وتتمثل هذه الآثار في زيادة الضغوط المالية على الأفراد العاطلين وحرمانهم من مستويات المعيشة التي كانوا يتمتعون بها قبل فقدانهم وظائفهم كما يرى الباحثين إن زيادة معدلات البطالة ينتج عنه ارتفاع في معدلات الجرائم المختلفة الأمر الذي يؤثر سلباً على أفراد المجتمع ككل.

¹ الربيعي رجا، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار أمانة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 75.

² الدوري زكريا، السامرائي يسرى، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2006، ص 190.

³ الربيعي رجا، مرجع سبق ذكره، ص 75.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية

ب- إن الارتفاع في معدل البطالة لا يعني وجود موارد بشرية معطلة فقط وإنما أيضا وجود وسائل إنتاج عاطلة مثل وحدات الإنتاج المعطلة والآلات والمعدات غير المستخدمة الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى انخفاض مستوى الناتج المحلي.

ج- إن هدف التوظيف الكامل أو تحقيق مستوى مرتفع من التوظيف ينبغي أن ينطوي على معدل بطالة يفوق الصفر وهو ما يطلق عليه بالمعدل الطبيعي للبطالة، حيث في بداية الستينات رأى متخذو القرار الاقتصادي أن معدل البطالة يساوي 4% يعد أمرا مقبولا إلا أن هناك من رأى أن هذا المعدل منخفض لأنه أدى إلى زيادة معدلات التضخم، أما التقديرات الحالية لمعدل البطالة الطبيعي يجب أن يكون بين 4،5% و6% لكن حتى هذه التقديرات لم تحظى بالقبول العام من قبل واضعي السياسة. وفي الأخير فان توفير معلومات كافية عن الوظائف الحالية ودعم البرامج لإعادة تأهيل وتدريب الأفراد العاطلين هي من السياسات الحكومية التي قد تساعد في تقليل المعدل الطبيعي للبطالة.¹

3- استقرار المستوى العام للأسعار:

يعمل هذا الهدف على محاربة التغيرات العنيفة في مستوى الأسعار وذلك لما ينتج عنه من أضرار، مما يؤدي إلى تقلبات واسعة في قيمة النقود، ومن ثم التأثير سلبا على توزيع الدخل والثروات وتخصيص الموارد الاقتصادية.²

إن تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار أصبح أهم أهداف السياسة النقدية وذلك لان التضخم يخلق حالة من عدم التأكد، الأمر الذي يعرقل عملية النمو الاقتصادي بوجه عام، فالارتفاع المستمر للأسعار يزيد من صعوبة عملية اتخاذ القرار من قبل المستهلكين والوحدات الإنتاجية والحكومية، انه وفي ظل بيئة تضخمية يصعب على الوحدات الإنتاجية تمويل القدر المناسب من الاستثمارات المستقبلية، الأمر الذي قد يصيب عمليات الإنتاج بالارتباك وعدم الاستقرار. وقد ينشا عن التضخم بعض التوترات الاجتماعية الناتجة عن المنافسة بين فئات المجتمع المختلفة، حيث تسعى كل فئة إلى تحقيق مستويات مرتفعة

¹ يونس محمود، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2013، ص ص

327-324.

² الربيعي رجا، مرجع سبق ذكره، ص74.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية

من الدخل بما يتناسب مع الارتفاع المستمر للأسعار.¹

في الدول الصناعية هناك اتجاه نحو عدم التوسع في الأهداف والاقتصار على هدف واحد للسياسة النقدية يمثل في استقرار الأسعار، وذلك باستهداف التضخم عند معدلات معينة يستخدم البنك المركزي الأدوات الممكنة للوصول إلى هذه المعدلات، فقد اختارت معظم الدول الصناعية أهدافاً للتضخم مابين 1% و 3% وهذا لا يعني الاتجاه بمعدل التضخم ليساوي الصفر لأن ذلك لا يسمح بأن تكون أسعار الفائدة الحقيقية سالبة في فترة دورة الأعمال، إذا كانت هناك حاجة إلى ذلك مثل حفز الطلب الإجمالي.

إن هذا الإلحاح على هدف استقرار الأسعار هو نتيجة للآثار السلبية التي يتركها التضخم على الاقتصاد:

- أ- تحويل الموارد من إنتاج السلع إلى الأنشطة المالية للتحوط.
- ب- تشويه المعطيات الاقتصادية وزيادة عدم اليقين.
- ج- تآكل مداخيل أصحاب المداخل الثابتة.
- د- تشجيع المضاربة والتكديس السلعي.

إن الدول المتقدمة تقتصر في مجال السياسة النقدية على هدف التضخم وتعطيه الأولوية ويتم ذلك في إطار مناخ اقتصادي يتسم بارتفاع درجة استقلالية البنوك المركزية كما تتمتع اقتصادياتها بأنظمة صرف مرنة، وأن الأرقام المستهدفة للتضخم فيها هي عبارة عن تنبؤات مستقبلية نتيجة توفر نظام إعلامي ملائم.²

4- تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات:

إن ميزان المدفوعات لدولة ما هو الحساب الذي يسجل قيمة الحقوق والديون بين بلد معين والعالم الخارجي نتيجة مبادلاته ومعاملاته خلال فترة تحدد عادة بسنة حيث تستخدم السياسة المالية لتصحيح الاختلال الداخلي (الموازنة العامة)، بينما تستخدم السياسة النقدية لتصحيح الاختلال الخارجي (ميزان المدفوعات).

¹ يونس محمود، مرجع سبق ذكره، ص ص 328-329.

² قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 55-58.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية

تقوم السياسة النقدية بتصحيح الاختلال الخارجي من خلال المحافظة على أرصدة نقدية أجنبية كافية لمواجهة التقلبات في ميزان المدفوعات من جهة وسد متطلبات التنمية الاقتصادية من جهة أخرى وان لسعر الصرف دور في تحسين ميزان المدفوعات عن طريق تعديل إلا أسعار المحلية والأجنبية للسلع والخدمات بما يسمح للتوازن بين الصادرات والواردات، حيث في حالات العجز لميزان المدفوعات تقوم البلدان بعرض العملة المحلية في الأسواق المالية لغرض الحصول على العملات الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض سعر العملة هذا البلد وبذلك تزداد صادراته وتخفض وارداته¹. والسياسة النقدية السليمة هنا هي إتباع سياسة انكماشية للحد من ارتفاع الأسعار وذلك عن طريق سحب جزء من المعروض النقدي باستخدام أدوات السياسة النقدية.²

وباعتبار السياسة النقدية لها تأثيرها على مستوى الأسعار واستقرارها فإنها تحدث ذات الأثر على مستوى أسعار الصرف.

5- المساهمة في تطوير المؤسسات المصرفية والمالية:

إن تحقيق الهدفين السابقين (تحقيق معدل نمو مرتفع والعمل على استقرار قيمة النقود) يتطلب تحقيق تطور في المؤسسات المصرفية والمالية بما يتلاءم وطبيعة النظام الاقتصادي والأهداف المراد تحقيقها ويعتمد ذلك على الأسس التالية:³

أ- تطوير النظام النقدي بمكوناته المختلفة، مما يمكن المصرف المركزي من التحكم في حجم الكتلة النقدية ونشاطات المصارف التجارية، وهذا التطوير يكون على مستوى المؤسسات التي تعمل في النظام النقدي أو القوانين التي تحكمه والسياسات المتبعة.

ب- إيجاد المؤسسات اللازمة والآليات المناسبة لتعبئة المدخرات الكافية

ج- اتخاذ الإجراءات الوقائية لتفادي الوقوع في الاختلالات النقدية التي تؤثر سلبا على مسار النشاط الاقتصادي وتوزيع الموارد، ثم اتخاذ السياسات النقدية المناسبة كلما استدعى الوضع الاقتصادي ذلك.

¹ الربيعي رجا، مرجع سبق ذكره، ص ص 75-76.

² بن دعاس جمال ، مرجع سبق ذكره، ص 94.

³ المرجع نفسه، ص 93.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية

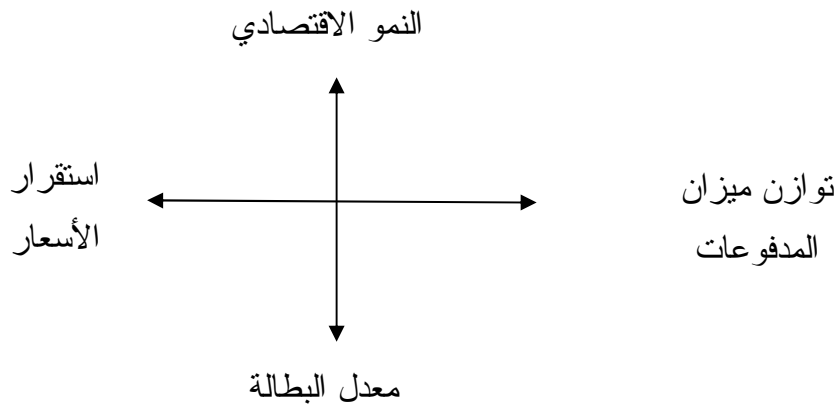
إن هذه الأهداف تختلف من دولة إلى أخرى تبعا لحالتها الاقتصادية ولنظامها الاقتصادي والاجتماعي وما تمر به من ظروف وما تتطلبه من احتياجات¹، كما أن تعدد الأهداف الخاصة بالسياسة النقدية قد يقود إلى التصادم بين تلك الأهداف عند التطبيق لوضع الحلول المناسبة للتقلبات الاقتصادية، كما تواجه السياسة النقدية مجموعة من المعوقات لتحقيق تلك الأهداف أهمها:

- التضارب بين الأهداف المختلفة؛

- الفجوة الزمنية بين تحديد الهدف وتحقيقه.

ويمكن تلخيص أهم الأهداف النهائية للسياسة النقدية في ما يعرف بالمربع السحري في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (02): الأهداف النهائية للسياسة النقدية



المصدر: من إعداد الطالبة.

وفي الأخير يجب على واضعي السياسات النقدية تحديد الهدف واختيار دقيق بما يخدم الأوضاع الاقتصادية.

رابعا: قنوات إبلاغ السياسة النقدية:

تعتبر قنوات الإبلاغ عن الممر الذي يسلكه اثر أدوات السياسة النقدية إلى الهدف النهائي وذلك حسب اختيار الهدف الوسيط، ويوجد أربعة قنوات:

¹ الكفراوي محمود، دراسات في الاقتصاد الإسلامي السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، مركز الإسكندرية للكتاب، ط2، الإسكندرية 2006، ص 161.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية

1- قناة سعر الفائدة:

وهي القناة التقليدية التي يمر من خلالها اثر السياسة النقدية حسب الفكر الكلاسيكي كما أنها حسب النموذج الكنزري (IS-LM) أهم قناة في انتقال السياسة النقدية إلى هدف النمو.

2- قناة سعر الصرف:

تعود أهمية سعر الصرف إلى انه يؤثر على حجم التجارة الخارجية وعلى حجم نفقات الاستثمار الأجنبي، وبالتالي فان تغييره يصل تأثيره إلى الاقتصاد المحلي وتستخدم هذه القناة للتأثير على الصادرات من جهة ومن جهة أخرى تستعمل في استقطاب الاستثمار الأجنبي إلى جانب معدلات الفائدة.

وتعمل قناة أسعار الصرف إلى جانب أسعار الفائدة لأن انخفاض سعر الفائدة الحقيقي داخل البلد يقلل من استقطاب الودائع الوطنية مقارنة بالودائع بالعملة الأجنبية وهذا ما يؤدي إلى انخفاض أو تدهور في قيمة العملة الوطنية $E \downarrow$ فتتخف أسعار السلع الوطنية مقارنة بالسلع المسعرة بالعملة الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة في صافي الميزان التجاري ومنه زيادة الإنتاج الكلي $Y \uparrow$.

وفي الحالة التي تستعمل فيها سياسة انكماشية ينخفض عرض النقود فترتفع أسعار الفائدة الحقيقية في الاقتصاد الوطني عنها في الخارج وهو ما يعمل على استقطاب رأس المال الأجنبي ورفع الطلب على العملة المحلية وهذا ما يزيد من قيمة العملة الوطنية ويؤثر على الصادرات التي تكون معاينته من خلال الحساب الجاري في ميزان المدفوعات فينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مما يصيب الاقتصاد الوطني بالركود وهي آثار سلبية ينصح الكثير بمصاحبته بسياسات أخرى لمعالجتها.¹

3- قناة أسعار الأصول:

إن ارتفاع الفائدة الرسمية وما يترتب عليه من ارتفاع أسعار الفائدة الأخرى في الاقتصاد، سيؤدي إلى انخفاض أسعار الأصول المالية كالأسهم والسندات، فارتفاع سعر الفائدة سيؤدي إلى انخفاض القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية لعوائد الأسهم وبالتالي انخفاض أسعار الأسهم، في حين أن ارتفاع سعر الفائدة سيؤدي إلى انخفاض أسعار السندات كونها

¹ أكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-03، 2011، ص 63.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية

ذات عائد ثابت، وينخفض الطلب على الأصول العقارية نتيجة لزيادة سعر الفائدة وبالتالي انخفاض أسعاره، إن هذه الآثار في مجموعها سترتب عليها انخفاض ثروة الوحدات الاقتصادية وبالتالي انخفاض الطلب الكلي في الاقتصاد وبالتالي الناتج.

4- قناة الائتمان (قنوات الإبلاغ الكمية):

توجد عدة دراسات حديثة تولي الاهتمام أكثر إلى قنوات مهمة لانتقال اثر السياسة على الاقتصاد، فقد تم إضافة هذه القناة تبعا للأعمال التي قام بها Stiglitzet Weiss و عدة دراسات أخرى، حيث تنتقل اثر السياسة النقدية عبر آليتين هما: الإقراض البنكي وقناة ميزانية المؤسسات. ففيما يتعلق بقناة الإقراض البنكية، فإن الإحلال غير الكامل لأصول البنك سيدفع المصارف إلى خفض عرض القروض وذلك للمحافظة على حجم السيولة المرغوب فيها نتيجة لسياسة نقدية انكماشية.

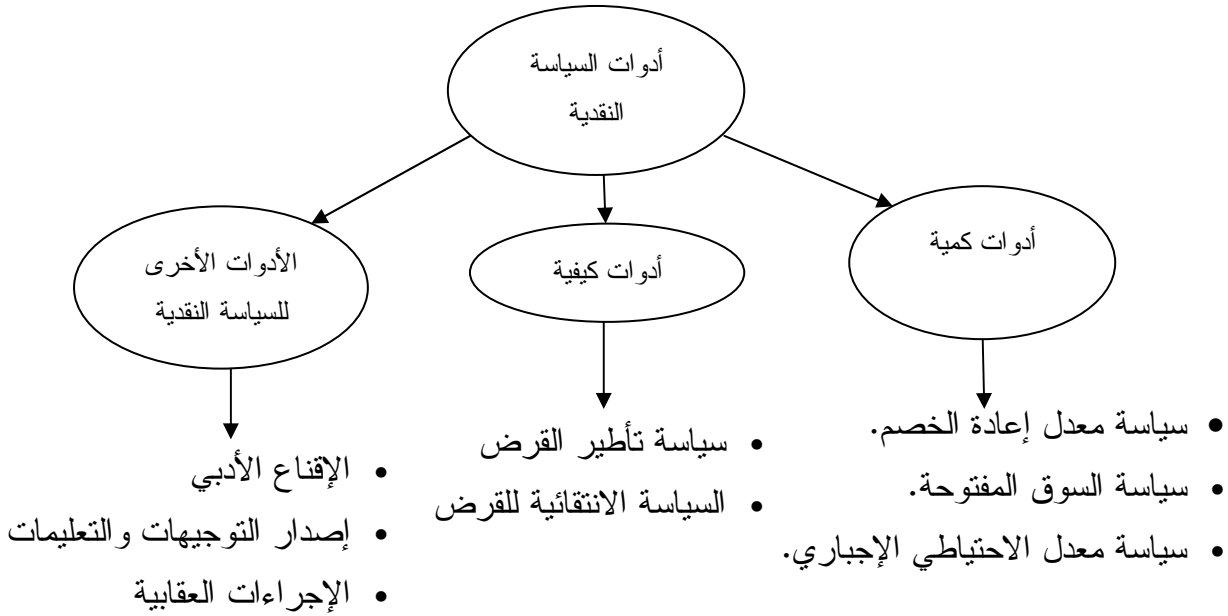
أما فيما يتعلق بقناة ميزانية المؤسسات فالانخفاض في عرض النقود يؤدي إلى انخفاض صافي قيمة المؤسسات وضماناتها، إضافة إلى أن ارتفاع سعر الفائدة يعمل على تخفيض التدفق النقدي لتلك المؤسسات مما يزيد من مخاطر إقراضها وهو ما لا يحفز البنوك على إقراضها، ولهذا كله بطبيعة الحال اثر على الاستثمار ومنه الناتج الوطني أما في حالة إتباع سياسة نقدية توسعية فإن كمية النقود تزداد $\uparrow (M)$ مما يؤدي إلى زيادة في أسعار الأسهم $\uparrow (pa)$ وتدعم القيمة الصافية للمؤسسات فيرتفع الإنفاق الاستثماري وبالتالي الطلب الإجمالي يرتفع لأن مشكل الانتقاء السلبي والخطر المعنوي ينخفض.¹

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية.

إن السلطة النقدية تستخدم مجموعة من الأدوات من أجل التحكم في كمية النقود المتداولة وتحقيق الأهداف المسطرة في السياسة النقدية، تستخدم هذه الأدوات حسب الظروف الاقتصادية في أي بلد ما، وتصنف إلى أدوات كمية وأدوات كيفية وأدوات مباشرة أخرى، حيث يمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

¹ اكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص ص 66-67.

الشكل رقم (03): أدوات السياسة النقدية.



المصدر: من إعداد الطالبة.

أولاً: الأدوات الكمية (غير المباشرة) للسياسة النقدية:

إن الهدف منها هو التأثير على حجم الائتمان دون تمييز، وتشمل هذه الأدوات الوسائل المعروفة للتحكم في كمية وحجم النقود وهي سعر إعادة الخصم، السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي القانوني.

1- معدل إعادة الخصم:

يعتبر من أقدم الأدوات التي لجأ إليها البنك المركزي في التأثير على السيولة والائتمان. فهو عبارة عن السعر الذي يفرضه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه لأوراق تجارية أو مالية قصيرة الأجل أو عمليات إقراض قصيرة الأجل للبنوك التجارية لمواجهة نقص السيولة أو الائتمان قصيرة الأجل.¹

ويقوم البنك المركزي بموجب هذه الأداة بتغيير سعر خصمه للأوراق المالية المقدمة إليه من البنوك التجارية قبل موعد استحقاقها، فيرفع البنك المركزي سعر خصم الأوراق المالية (الكمبيالات التجارية وحوالات الخزينة) أثناء فترات التضخم الاقتصادي ويخفض سعر خصمه لهذه الأوراق أثناء فترات الركود والانكماش الاقتصادي بهدف زيادة مقدرة

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 122.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية

البنوك التجارية على منح الائتمان المصرفي، ثم تنشيط الطلب الفعلي في السوق¹، لكن سعر إعادة الخصم تصبح أداة غير فعالة في التأثير على حجم الائتمان المصرفي وذلك في الحالات التالية:

أ- توفر الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية، وبالتالي البنوك سوف لا تلجا إلى إعادة الخصم لدى البنك المركزي ومن ثم سوف تجنب نفسها عن اثر التغير في سعر إعادة الخصم المفروض من قبل البنك المركزي.

ب- توفر مصادر للتزود بالسيولة للبنوك التجارية سواء الاقتراض من بنوك تجارية أخرى أو من سوق رأس المال أو من فروع البنوك العاملة بالخارج وهذا ما يضعف أداة سعر إعادة الخصم.

ج- إن التغيرات في سعر إعادة الخصم لا تؤثر على حجم الائتمان المصرفي إلا في حالة توفر سوق خصم واسعة ومنظمة وينتشر التعامل بالأوراق المالية وهذا متوفر أكثر بالبلدان المتقدمة مقارنة بالبلدان النامية.

د- ارتفاع سعر إعادة الخصم قد لا يؤدي إلى تخفيض الطلب على القروض من قبل رجال الأعمال وخاصة إذا كانت التوقعات متفائلة بالنسبة لزيادة الطلب وارتفاع الأرباح وفي هذه الحالة يكون العائد الاقتصادي الذي يتوقع الحصول عليه اكبر من سعر إعادة الخصم.

ورغم ذلك فإن التغير في سعر إعادة الخصم تأخذ البنوك التجارية بعين الاعتبار وهذا ما يسمى بأثر الإعلان، لأن البنك المركزي هو الملجأ الأخير للإقراض وهو بنك البنوك ولذلك فإن التغير في سعر إعادة الخصم يظهر موقف الحكومة والبنك المركزي من كلفة الائتمان الذي يجب إن توفره البنوك لعملائها ويترك ذلك شعورا لدى العملاء بان السلطة النقدية عازمة على التوسع النقدي في حالة تخفيض سعر إعادة الخصم أو الانكماش في حالة رفع سعر إعادة الخصم.²

إن فعالية سياسة معدل إعادة الخصم تتوقف على عدة عوامل منها:³

أ- مدى اتساع سوق النقد بصفة عامة، وسوق الخصم بصفة خاصة.

ب- مدى لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي.

¹ فاضل البياتي طاهر ، روجي سمارة ميرال، النقود والبنوك والتمويلات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2013، ص 243.

² عجمي جميل الجنابي هيل، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، ط2، عمان، 2014، ص271.

³ أكن لونييس، مرجع سبق ذكره، ص52.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية

ج- مستوى النشاط الاقتصادي الموجود داخل الدولة.

2- عمليات السوق المفتوحة:

يقصد بها قيام البنك المركزي بالدخول إلى السوق المالي بائعا أو مشتريا للأوراق المالية، بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة في المجتمع، وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر فعالية في هذا الصدد¹، إذ يقوم البنك المركزي ببيع السندات أثناء فترة التضخم الاقتصادي بهدف تخفيض كمية وسائل الدفع ومن ثم تخفيض حجم الإنفاق النقدي، ويدخل كمشتري أثناء فترات الكساد الاقتصادي بهدف زيادة قدرة المصارف على منح الائتمان ومن ثم زيادة حجم الإنفاق النقدي وتنشيط الطلب الفعلي في السوق.

وتستخدم أداة عمليات السوق المفتوحة بغرض التأثير على حجم الائتمان وظهرت أهمية أداة عمليات السوق المفتوحة في أعقاب عام 1930 بعد اكتشاف محدودية أداة سعر إعادة الخصم واستخدامها في إنجلترا والولايات المتحدة عام 1930 استخدمت هذه الأداة من قبل العديد من دول العالم وخاصة المتقدمة ويرجع السبب في تركيز البنوك المركزية على استخدام أداة عمليات السوق المفتوحة لكونها أكثر توجها وشمولا للسيطرة على الائتمان لان لها تأثير مباشر واني على حجم النقود والائتمان وكذلك على أسعار الفائدة عموما واستخدام البنوك المركزية لأداة عمليات السوق المفتوحة يؤدي إلى تغيير حجم النقد المتداول ويؤثر على قدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان.

ولتوضيح ذلك نفترض أن البنك المركزي سوف يقوم بشراء سندات حكومية أو اذونات خزانة، فيقوم البنك المركزي بشراء تلك السندات والاذونات إما من البنوك التجارية أو الجمهور مباشرة، وفي حالة شراء البنك المركزي للسندات الحكومية واذونات من البنوك التجارية فان هذه الأخيرة سوف تزيد أرصدها لدى البنك المركزي، نتيجة لذلك فان الاحتياطات المتاحة لدى المصارف التجارية سوف ترتفع ومن ثم تزيد قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، أما إذا اشترى البنك المركزي السندات الحكومية واذونات الخزانة من الجمهور مباشرة، فانه يصدر لهم شيكات بقيمة السندات والاذونات المشتراة ويقوم الجمهور بوضع هذه الشيكات في حساباتهم لدى المصارف التجارية وبالتالي تزيد كمية النقود لدى

¹ نجيب نعمة الله، يونس محمود، مبارك عبد النعيم، مقدمة في اقتصاديات النقود والصرافة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، إسكندرية مصر 2001، ص 213.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية

المصارف، ومن ثم تزيد قدرتها على منح الائتمان، أما إذا قام البنك المركزي ببيع السندات الحكومية واذونات الخزنة إلى المصارف التجارية أو الجمهور، فإن قدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان سوف تنخفض وفي حالة بيع البنك المركزي للسندات الحكومية واذونات الخزنة إلى المصارف التجارية فإن الأخيرة سوف تصدر شيكات للمصرف المركزي وتسجل على حساباتها لدى البنك المركزي، في هذه الحالة سوف تنخفض قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان، أما إذا باع البنك المركزي بسندات حكومية واذونات خزنة إلى الجمهور مباشرة فإن الجمهور يقوم بإصدار شيكات مسحوبة من حساباتهم من المصارف التجارية لصالح البنك المركزي وفي هذه الحالة تنخفض كمية النقود المتاحة لدى المصارف للإقراض ومن ثم تنخفض قدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان.¹

تختلف سياسة السوق المفتوحة عن سعر إعادة الخصم في النواحي التالية:²

أ- في حالة إعادة الخصم يكون المبادر هو البنوك التجارية في طلب القروض من البنك المركزي، أما في حالة عمليات السوق المفتوحة فيكون البنك المركزي هو المبادر في طلب السيولة وعرضها من خلال بيع وشراء الأوراق المالية.

ب- في عمليات إعادة الخصم هناك اتجاه واحد لتجهيز البنوك التجارية بالسيولة الأربعة بهدف مساعدتها في منح الائتمان المصرفي، بينما في عمليات السوق المفتوحة لا يزود البنك المركزي السوق النقدية بالسيولة وإنما كذلك يمتص جزء من السيولة في حالة بيع الأوراق المالية في هذه السوق.

ج- تعتبر عمليات السوق المفتوحة شاملة في أثرها لأنها تشمل كافة البنوك التجارية أما

سعر إعادة الخصم يشمل فقط البنك التجاري الراغب في خصم أوراقه المالية.

ومن أجل نجاح سياسة عمليات السوق المفتوحة يفترض البنك المركزي أن تقوم البنوك التجارية في حالة زيادة احتياطياتها النقدية، التوسع في حجم قروضها وتقليص حجم قروضها عندما تنخفض احتياطياتها النقدية كما تمليه عليها عمليات السوق المفتوحة، إلا أن مثل هذا الأمر قد لا يحصل لأن رغبة المستثمرين في الحصول على القروض هي التي

¹ الدوري زكرياء، السامرائي يسرى، مرجع سبق ذكره، ص 205.

² عجمي جميل الجنابي هيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 274-275.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية

تتحكم في التوسع أو التقلص في حجم الائتمان، فعند ارتفاع الأسعار ينتاب المستثمرين شعور عالي بالتفاعل حول المستقبل، والبنوك التجارية تكون غير مستعدة لتقليص حجم قروضها حتى وان قلت حجم احتياطياتها النقدية لدى البنك المركزي نتيجة لجوئه إلى استخدام عمليات السوق المفتوحة ويتحقق لها ذلك إما بدعم احتياطياتها النقدية عن طريق قيامها بإعادة خصم الأوراق المالية والتجارية لدى البنك المركزي، أو استخدامها الكميات القليلة من الاحتياطيات النقدية لمنح القروض.

إن لجوء البنك المركزي إلى عمليات السوق المفتوحة وما ينجم عنها من زيادة الاحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية قد لا يؤدي إلى زيادة حجم الائتمان، طالما أن المستثمرين لا يرغبون في الاقتراض حتى لو عمدت البنوك التجارية إلى إتباع سياسة إقراض سهلة.

كما أن نجاح سياسة السوق المفتوحة يتوقف على وجود أوراق مالية كافية ومرغوبة لدى البنك المركزي للتأثير على السوق في حالة البيع والشراء، حيث يطرحها للبيع في السوق وذلك من أجل وضع حد لمسألة التضخم، كما يفترض أن يكون البنك المركزي من أجل مكافحة الانكماش الاقتصادي. أي أن يكون على استعداد لتحمل خسارة عند بيعها بأسعار رخيصة لمكافحة ارتفاع الأسعار، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار في الاقتصاد لكن مع ذلك من المحتمل أن تكون الأوراق المالية المحفوظ بها لديه غير مناسبة لتحقيق ذلك القدر المرغوب به من الاستقرار الاقتصادي¹.

إن سياسة السوق المفتوحة تتطلب وجود أسواق نقدية ومالية ذات درجة كفاءة عالية من التنظيم والتقدم، وهو الشيء المفقد في البلدان النامية الأمر الذي يضعف من فعاليتها التأثيرية المقصودة من قبل السلطات النقدية، كما أن هذه السياسة تعتمد على الأسهم والسندات الربوية الأمر الذي يعني في حالة استعمالها في اقتصاد إسلامي ضرورة إيجاد بدائل للأسهم والسندات والأوراق الربوية حتى يمكن القيام بعمليات السوق المفتوحة.²

¹ ضياء مجيد ، الاقتصاد النقدي (المؤسسة النقدية - البنوك التجارية - البنوك المركزية)، مؤسسة شباب الجامعة ، الجزائر ، 2008، ص ص 267-269.

² صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر ، 2006، ص 477.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية

3- معدل الاحتياطي الإجباري:

يقصد به تلك النسبة من أموال البنوك التجارية تودع في حساب خاص بكل بنك لدى البنك المركزي، ولهذا الاحتياطي أشكالاً عديدة، منها احتياطي على الودائع بالعملة المحلية احتياطي على الودائع بالعملات الأجنبية وتختلف النسب حسب مستويات هذه الودائع وطبيعة آجالها.¹

ويقصد به أيضاً قيام البنوك التجارية بتجميد جزء من الودائع لديها على شكل احتياطي سائل لدى البنك المركزي.²

تعتمد البنوك التجارية في خلق الائتمان ومنح القروض على حجم الودائع النقدية التي يتحصل عليها من عملائه حيث يقوم البنك التجاري باستغلالها في أشكال متعددة كإقراضها أو شراء الأوراق المالية التجارية ولكي تحقق البنوك نوعاً من السيولة تحتفظ بنسبة معينة لدى البنك المركزي لمواجهة طلبات السحب المتوقعة من أصحاب الودائع وهذه النسبة تحدد من طرف البنك المركزي،³ وتكون هذه النسبة عرضة للتغيير من وقت لآخر تبعاً للظروف الاقتصادية السائدة في البلاد، وتهدف هذه الوسيلة تمكين البنك المركزي من توسيع أو تقليص قدرة البنوك التجارية على تقديم القروض إلى عملائها. ففي حالة التضخم يرفع البنك المركزي من نسبة الاحتياطي القانوني الأمر الذي يحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان فتتخفض حجم الكتلة النقدية في التداول، ويقل حجم المعاملات ومن ثم الطلب الكلي وبالتالي انخفاض الأسعار والتقليل من حدة التضخم والعكس في حالة الكساد. أي عندما يخفض البنك المركزي من نسبة الاحتياطي القانوني تزداد قدرة البنوك التجارية على منح القروض، وبالتالي يزداد حجم الكتلة النقدية في التداول ويزداد حجم المعاملات ويزداد الطلب الكلي وترتفع الأسعار وبالتالي تشجيع أرباب الأعمال على زيادة استثماراتهم، فيزداد حجم التشغيل وحجم الدخل الوطني.⁴

¹ حميدات محمود، النظريات والسياسات النقدية، دار الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 1996، ص 44.

² الموسوي ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2005، ص 224.

³ أكن لونييس، مرجع سبق ذكره، ص 55.

⁴ ضياء مجيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 269-270.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية

والجدير بالذكر هو أن سياسة تغيير النسبة القانونية للاحتياطي النقدي تعتبر من أهم الأدوات التي تمكن للمصرف المركزي استخدامها في الدول الآخذة بأسلوب النمو خاصة وان ضيق سوق رأس المال يعرقل استخدام عمليات السوق المفتوحة، كما أن سياسة تغيير سعر إعادة الخصم تكون محدودة الأثر بسبب ضيق سوق الخصم في هذه الدول.¹

ثانياً: الأدوات الكيفية (المباشرة) للسياسة النقدية:

تهدف هذه الأدوات للتأثير على نوعية الائتمان المصرفي وذلك من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي وذلك حسب حالة الاقتصاد من حيث التضخم الانكماش، حيث تشجع السلطات النقدية تدفق الموارد المالية نحو القطاعات المهمة في الاقتصاد والتي تحتاج إلى موارد مالية، والحد من انتقال الموارد المالية إلى القطاعات الأقل إنتاجية كالقطاعات الاستهلاكية والمضاربات.²

حيث تهدف هذه الأدوات إلى التأثير على الكيفية التي يستخدم بها الائتمان، وذلك بتوجيه الائتمان إلى مجالات مرغوبة وحجبه عن مجالات أخرى. والتي تتمثل في سياسة تأطير القرض والسياسة الانتقائية للقرض.

1- سياسة تأطير القرض:

تستطيع الدولة أن تضع سياسة تأطيرية توجيهية وذلك بإعطاء توجيهات وإرشادات للبنوك تتعلق بمقادير القروض وطريقة منحها، ونوعية القطاعات التي يجب توقيف القروض لها وذلك عند ظهور البوادر الأولى للتضخم، أما عندما ينتشر التضخم بحدة فان الدولة تقدم على صياغة سياسة تأطير قرض إجبارية، فيقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأعلى لمقادير القروض الممنوحة من طرف البنوك أو تحديد معدل نمو القروض.

وعادة ما تكون سياسة تأطير القرض مرافقة برنامجاً استقراراً يا يشمل التقليل من النفقات العمومية وتشجيع الادخار وإصدار السندات العمومية والقيام بكل الإجراءات الكفيلة بتخفيض كمية النقود الفائضة المتداولة.³

¹ نجيب نعمة الله، يونس محمود، مبارك عبد النعيم، مرجع سبق ذكره، ص 216.

² بن دعاس جمال، مرجع سبق ذكره، ص 181.

³ خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة، ط1، الإسكندرية، 2013، ص 306.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية

2_ السياسة الانتقائية للقرض:

يمكن تحديد سقف للمبالغ المقترضة أو لعدد المقترضين أو تحديد فترة لتسديد القرض وكلها وسائل للحد من توزيع القروض في قطاعات معينة.

ينتهج البنك المركزي هذه السياسة التي تجعل من قراراته تتعلق بقطاعات معينة يعتبرها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني، فيقوم بتوجيه القروض إليها وذلك بمنح التسهيلات لمنح القروض لهذه القطاعات، وتأخذ هذه السياسة عدة أشكال:

- أ- إقرار معدل الخصم المفضل.
- ب- إمكانية إعادة خصم الأوراق التي لا تتوفر فيها الشروط الضرورية.
- ج- قبول إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف.
- د- إعطاء أو منح تمديد لمدة استحقاق القروض ومعدل الفائدة.

ثالثا: الأدوات الأخرى للسياسة النقدية:

وهي تلك الإجراءات المباشرة التي يتخذها البنك المركزي تجاه المؤسسات والأجهزة المالية والمصرفية عند عجز الأدوات الكمية والأدوات الكيفية عن تحقيق أهداف السياسة النقدية:

1- الإقناع الأدبي:

حيث في هذه الحالة يقوم البنك المركزي بإقناع البنوك التجارية بإتباع سياسة معينة دون لجوئه إلى إصدار أوامر وتعليمات رسمية وتتوقف هذه السياسة على مدى تقبل البنوك التجارية بالتعامل مع البنك المركزي وثقتها بإجراءاته ومدى قدرة البنك المركزي في الإقناع.¹

وقد تزداد فعالية هذه السياسة إذا ما اقترنت ببعض السياسات النقدية الأخرى أو بشيء من التحذير والوعيد.²

2- إصدار التوجيهات والتعليمات:

وفي هذه الحالة وبصفة البنك المركزي السلطة النقدية في الدولة يصدر التعليمات المباشرة باتجاه البنوك التجارية محددًا فيها الضوابط التي تحكم أنشطة الائتمان والاستثمار

¹ مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، ط1، الجزائر، 2007، ص 65.

² غازي حسين عناية، التضخم المالي، دار الشهاب، ط2، الجزائر، 1986، ص145.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية

بالبنوك، وتتميز هذه الأوامر والتعليمات بالإلزامية، حيث يتعرض البنك الذي يتجاهلها إلى عقوبات قد تبدأ بالتطبيق عليه في مجال الخصم ومنح التمويل المطلوب كما قد تصل العقوبة إلى التوقيف الجزئي أو الكلي للبنك.¹

3-الإعلام:

لقد كان البنك المركزي في ألمانيا وبنك السويد المركزي يقدمان بيانات دورية تشرح السياسة النقدية المتبعة لمراقبة الائتمان، حيث يقوم البنك المركزي في هذه الحالة باستخدام وسائل الإعلام المختلفة لشرح الحقائق الاقتصادية أمام الجمهور دعماً لجهود إصلاح الأوضاع النقدية وتحقيقاً لأهداف السياسة الاقتصادية.²

4-الإجراءات العقابية:

يلجأ البنك المركزي لفرض عقوبات على البنوك التي لم تنتهج السياسة الملائمة التي حددها، ومن هذه العقوبات رفض عملية إعادة الخصم لهذه البنوك، ورفض إمدادها بالاحتياطيات النقدية في حالة تجاوز قروضها الحدود العليا المقررة للإقراض.³ يمكننا القول في نهاية هذا المبحث أن السياسة النقدية هي سياسة متبعة من طرف البنك المركزي من أجل تحقيق أهداف معينة، وذلك باختيار أداة من أدوات السياسة النقدية ثم الهدف الأولي، فالوسيط إلى الهدف النهائي، ويمكن تلخيص إستراتيجية السياسة النقدية في الشكل التالي:

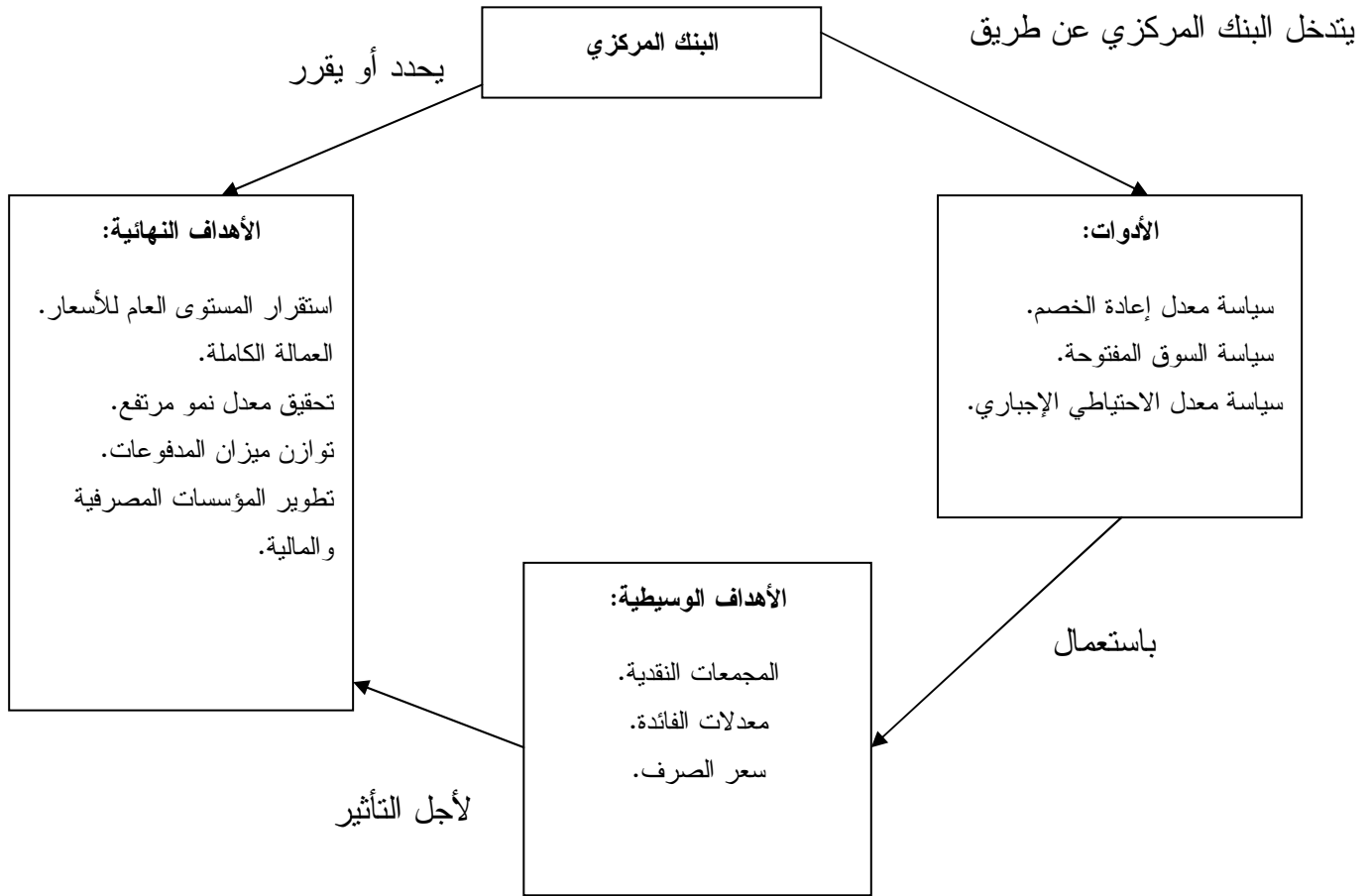
¹ صالح صالحي، مرجع سبق ذكره، ص 480.

² بن دعاس جمال، مرجع سبق ذكره، ص 186.

³ الدوري زكريا، السامرائي يسرى، مرجع سبق ذكره، ص 254.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية

الشكل رقم (04): إستراتيجية السياسة النقدية.



المصدر: شايب محمد، تأثير النقود الالكترونية على دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 6 الموقع:

www.Iefpedia.com Consulté le(26/03/2016).

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية

المبحث الثالث: أبعاد وحدود السياسة المالية.

تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة المالية، والتي تعد من أهم السياسات الاقتصادية المعتمدة من طرف الدول، لكونها تسعى إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية وذلك من خلال عدة أدوات.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية

اشتق مصطلح السياسة المالية أساسا من الكلمة الفرنسية FISC وتعني حافظة النقود أو الخزانة، ويراد بالسياسة المالية في معناها الأصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة وتعزز استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع أكاديمي بنشر كتاب "السياسة المالية ودورات الأعمال" للبروفيسور Alain,H,Hansen ويعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات وحاجات المجتمع عبر التاريخ.¹

وتعرف السياسة المالية بأنها تلك الإجراءات المتخذة من طرف السلطات الحكومية بهدف تعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية لتحقيق الأهداف الاقتصادية وخاصة معالجة البطالة والتضخم، حيث يكون اثر زيادة النفقات العامة هو نفسه اثر تخفيض الضرائب والعكس.²

ويوجد تعريف آخر للسياسة المالية بأنها تتمثل في دور الحكومة في فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وتحصيلها لإيرادات يتم إنفاقها في مجال الخدمات العامة للأفراد وخاصة الإنفاق الحكومي على مجالات رأس المال الاجتماعي.³

وتعني السياسة المالية استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي في التأثير على النشاط الاقتصادي، حيث يتمثل تأثير الضرائب على الاقتصاد في أن تخفيضها يؤدي إلى إنفاق الأفراد على السلع والخدمات مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي زيادة الدخل الوطني الفعلي ويتمثل الإنفاق الحكومي في الإنفاق على السلع والخدمات، مرتبات موظفي الحكومة، إنشاء المدارس والسدود والطرق وما شابه ذلك.¹

¹ دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص47.

² Dominik salvador, Eugene Diulio, Principes d'économie (cours et problèmes séries schaum), MG .graw hill 1984, p 96. ,Paris

³ بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص99.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية

وهناك من يعرفها على أنها الإجراءات والتدابير الرشيدة التي تتبعها الدولة في التعامل مع عناصر المالية العامة قصد النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وتحقيق أهداف أخرى منها اقتصادية وغير اقتصادية.²

إضافة إلى كل التعاريف السابقة هناك من يعرفها على أنها مجموعة من الإجراءات المتخذة من طرف السلطات العمومية، تتمثل في استعمال الإنفاق الحكومي والضرائب والتحويلات لتحقيق أهداف اقتصادية كلية.³

وتعرف أيضا بأنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة.⁴

ويعرفها الدكتور هشام مصطفى الجمل على أنها تلك السياسة التي تقوم الحكومة من خلالها باستعمال برامج نفقاتها وإيراداتها وموازنتها العامة وذلك بهدف إنتاج آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة في ظل ما تعتقده من مبادئ.⁵

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص إن السياسة المالية هي تلك السياسة المتبعة من طرف الحكومة لتصحيح الاختلالات الموجودة في الاقتصاد، وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وذلك باستخدام أدوات المتمثلة في الإنفاق الحكومي والضرائب والرسوم والدين العام.

المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية.

تهدف السياسة المالية لتحقيق جملة من الأهداف، وهي كالتالي:

أولاً: تحقيق النمو الاقتصادي:

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق النمو الاقتصادي، من خلال استخدام أدواتها المتمثلة في الإنفاق الحكومي والضرائب، حيث زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب تؤدي

¹ بلخريصات رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 168.

² أريا لله محمد، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار - حالة الجزائر -، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011، ص3.

³ محمد بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص61.

⁴ ونادي رشيد، آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد التاسع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2011، ص111.

⁵ هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية (بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر دراسة مقارنة)، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، 2007، ص7.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية

إلى زيادة الاستثمارات وبالتالي زيادة الدخل من خلال عمل (المضاعف) ومن ثم تحفيز الطلب الكلي وزيادة الناتج القومي الإجمالي.

ثانيا: تحقيق التوظيف الكامل:

يعتبر التوظيف الكامل للقوى البشرية وكافة الموارد الإنتاجية احد المطالب الأساسية للتنمية الاقتصادية، إذ يتوقف مستوى النشاط الاقتصادي في المجتمعات المتقدمة على حجم العمالة المنتجة بها، كما أن التوظيف الكامل له دور في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي.¹

ويقصد بالتوظيف الكامل توظيف كامل عوامل الإنتاج، وهناك فرضيتين أساسيتين

لتنمك الأنظمة المالية الحكومية من الحفاظ على المستوى الكلي للإنتاج والتوظيف وهما:²

- 1- **الفرضية الأولى:** يفترض أن الأنشطة المالية الحكومية تستطيع تشجيع الوحدات الاقتصادية على تغيير إجمالي إنفاقها النقدي على السلع والخدمات.
- 2- **الفرضية الثانية:** انه من الممكن المحافظة على الإنتاج والتوظيف من الهبوط والمحافظة على الأسعار من خلال التأثير على الإنفاق النقدي الكلي.

تعالج السياسة المالية البطالة من خلال زيادة فرص العمل والتي يمكن ان تحقق من خلال إقامة المشروعات العامة وتشجيع القطاع الخاص من خلال الإعفاءات الضريبية، والإعانات والقروض الميسرة.

ثالثا: تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

ويقصد به تجنب التغيرات المفاجئة في المستوى العام للأسعار وتحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، مع المحافظة على معدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني.

تلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة في أوقات

الكساد وظروف الرواج وذلك من خلال تأثيرها على مستويات التشغيل والأسعار والدخل

¹ عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 1994، ص34.

² سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة بعض دول المغرب العربي-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، 2011، ص21.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية

القومي.

وتعتمد السياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على أدوات السياسة المالية المتمثلة في الإنفاق الحكومي والسياسة الضريبية¹.

وتعتبر السياسة المالية سلاحا في مواجهة الكساد الذي ينتج عن عدم كفاية الطلب فالزيادة في الإنفاق الحكومي والتخفيضات الضريبية يمنعان حدوث كساد كبير.² إن أهم أسباب التقلبات الاقتصادية التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي هي:

1- ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد.

2- وجود قوى احتكارية تتمتع بدرجة كبيرة من تحديد الأسعار والأجور في المجتمع وتخرج عن قواعد المنافسة مع انخفاض درجة مرونة بعض عوامل الإنتاج.

ففي حالة الكساد تستطيع الدولة في إطار السياسة المالية ومن خلال السياسة الاتفاقية "توسع في الإنفاق" أن ترفع من مستوى الطلب وذلك بإقامة المشروعات العامة الاستثمارية أو توسع الحكومة في منح مختلف الإعانات الاجتماعية كإعانة البطالة مثلا وبذلك تزداد الدخول الشخصية والإنفاق الشخصي بصورة مضاعفة للإنفاق العام بفعل مضاعفة الاستثمار، وبالتالي زيادة قدرة الأفراد على الإنفاق، ومنه تحفيز الاستثمار وزيادة العمالة.

أما في حالة التضخم فالسياسة المالية وعن طريق إحداث فائض في الميزانية برفع معدلات الضرائب القائمة، تسحب الطلب النقدي الزائد أو تمتص القوة الشرائية الزائدة ومنه تعيد مستوى الطلب الكلي.

رابعا: توزيع المداخيل:

ومعناه توزيع الناتج الوطني بشكل منصف (العدالة الاجتماعية) بحسب مساهمة كل فرد في عملية الإنتاج³. ويعتبر توزيع الدخل من أهم أهداف السياسة المالية بل لعله يفوقها جميعا.

¹ عبد الفتاح النور إيد، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة (التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي)، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان 2013 ص265.

² بن عصمان محفوظ، مدخل في الاقتصاد الحديث، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003، ص111.

³ سيلام حمزة، ولد بزويو فاتح، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أوكلو محند اولحاج البويرة، 2014، ص6.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية

وتسعى السياسة المالية إلى توجيه الموارد نحو القنوات الإنتاجية لتحقيق التنمية الاقتصادية وإزالة التفاوت الكبير في الدخل الذي من شأنه إحداث مشاكل اجتماعية وسياسية تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي.¹

إن هذه الأهداف الأربعة للسياسة المالية تعمل جميعها على زيادة أسباب الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية معا، ونجاح السياسة المالية في تحقيق هذه الأهداف يعتمد على:

1- حجم الإيرادات العامة التي تحققها السياسة المالية.

2- حجم واتجاه الإنفاق العام

المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية.

تستخدم السياسة المالية مجموعة من الأدوات لتحقيق أهدافها، وتتمثل هذه الأدوات في السياسات الضريبية النفقات العامة، الدين العام لأجل بلوغ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

أولا: الضرائب:

1- السياسة الضريبية:

تعبر السياسة الضريبية عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي قصد التأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة وتغطية النفقات العمومية من جهة أخرى.²

وتعرف على أنها مجموعة البرامج التي تنفذها الحكومة مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار معينة وتجنب آثار أخرى تتواءم مع أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتتسم السياسة الضريبية بالخصائص التالية:³

أ- هي مجموعة مترابطة ومتناسقة من البرامج.

ب- تعتمد السياسة الضريبية على أدوات الضريبة التي تقدمها الدولة من أجل النهوض ببعض القطاعات وتحقيق أهداف معينة.

ج- تهدف إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

تمارس السياسة الضريبية تأثيرات هامة على كافة المتغيرات الاقتصادية الحقيقية

¹ الفريشي مدحت، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2007، ص228.

² قدي عيد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص139.

³ أريا لله محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-22.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية

والمالية، فهي تؤثر على قرارات الاستثمار والاستهلاك والادخار، ومن ثم الدخل والتوظيف.¹

تستخدم السياسة الضريبية في إطار نظام ضريبي معين حيث يمثل الجانب التطبيقي وترجمة للسياسة الضريبية، وبالتالي هو مجموع القواعد والأصول الحاكمة للمجتمع الضريبي الممثل في الممولين والإدارة الضريبية ويعبر عن مجموع الضرائب المطبقة بالفعل في اقتصاد ما.²

وتتمثل أهم عناصر النظام الضريبي في:³

أ- مجموعة التشريعات والقوانين الضريبية.

ب- مجموعة من الصور الفنية المتكاملة للضرائب.

ج- أهداف محددة هي ذاتها أهداف السياسة الضريبية.

تحدد معالم النظام الضريبي بالنسب والعلاقات القائمة بين مختلف أنواع الضرائب في دولة معينة ويختلف النظام الضريبي من دولة إلى أخرى، كما تتباين الأنظمة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة وفي نفس الدولة من فترة زمنية إلى أخرى ولهذا يمكننا تصور العديد من الأنظمة الضريبية تبعا لاختلاف الهياكل الضريبية، حيث نجد نظاما ضريبيا تسود فيه الضرائب المباشرة وآخر يخضع لسيطرة الضرائب غير المباشرة.

2- تعريف الضريبة:

هي اقتطاع مالي تأخذه الدولة جبرا من (الأفراد) دون مقابل بهدف تحقيق مصلحة عامة.

أ- اقتطاع مالي: ويعني ذلك ان قيمتها تنتقل انتقالا نهائيا من المكلف بها إلى الدولة.

ب- الضريبة تفرض جبرا: تتولى السلطة العامة وضع النظام القانوني للضريبة من حيث فرضها وجبايتها فهي التي تضع طرق تحصيلها وميعادها دون اتفاق مع الممول.

ج- دون مقابل: تدفع الضريبة بدون مقابل، أو منفعة خاصة فالمكلف يقوم بأدائها على أساس مساهمته في المجتمع وأساس مساهمته في تغطية أعباء الدولة التي تحمي الجماعة

¹ عاطف وليم اندرواس، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005 ص120.

² قدي عيد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص139.

³ أريا لله محمد، مرجع سبق ذكره، ص22.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية

وتشرف عليهم.

د- تحقيق النفع العام: إذا كانت الضريبة لا تفرضها الدولة مقابل نفع خاص لدافعها، فإن الدولة تلتزم باستخدام حصيلتها لتحقيق منفعة عامة.¹

وتعتبر الضرائب الأداة الرئيسية للسياسة المالية ومصدر لإيرادات الدولة حيث تشمل الضرائب المباشرة وغير المباشرة بأنواعها كضريبة الدخل وضرائب الشركات وكذلك الرسوم الجمركية الداخلية والخارجية التي تفرضها الدولة على السلع والخدمات لتحقيق أهداف معينة للسياسة الاقتصادية للدولة كإعادة توزيع الدخل القومي الحقيقي والتأثير على وارداتها من السلع والخدمات.

وتنقسم الضرائب إلى نوعين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة:²

أ- **الضرائب المباشرة:** وهي تلك الضرائب المفروضة على الأفراد وعلى الشركات وعلى الممتلكات، حيث تشكل هذه حوالي 20-40 بالمائة من إجمالي إيرادات الضرائب في البلدان النامية، حيث تمثل حصة الضرائب على الدخل من الناتج الوطني نسبة قليلة مما هي عليه في البلدان المتقدمة التي تكون نسبة الضريبة على الدخل فيها تتزايد مع حجم الدخل.

أما الضرائب على دخول الشركات المحلية والأجنبية فتصل إلى ما دون 3% من الناتج المحلي الإجمالي في معظم البلدان النامية وتصل في البلدان المتقدمة إلى أكثر من 6% والأسباب الرئيسية لذلك هي أن الحكومات في هذه البلدان تمنح إعفاءات ضريبية كثيرة ومتنوعة وكذلك هناك القليل من الشركات العاملة في هذه البلدان، وفي حالة الشركات متعددة الجنسيات وبسبب ممارستها إجراءات تسعير التحويلات أو ما يعرف (Transfer Pricing) فإن الدول النامية تواجه عراقيل لقابلية جمع كميات كبيرة من الضرائب.

ب- **الضرائب غير المباشرة:** وهي تلك الضرائب المفروضة على السلع مثل الضرائب على الواردات والضرائب على الصادرات ورسوم الإنتاج والضرائب على الاستهلاك (ضرائب المبيعات).

¹ بعلي محمد الصغير، أبو العلا يسري، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003، ص ص 58-60.

² القرشي مدحت، مرجع سبق ذكره، ص ص 230-231.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية

ونظرا لسهولة جمعها واتساع نطاقها تعتبر الضرائب غير المباشرة المصدر الرئيسي للعوائد الضريبية في البلدان النامية، إن ضرائب الصادرات والواردات قد تكون بديلا جيدا للضرائب على دخول الشركات لان ضريبة الصادرات تعتبر من وسائل فرض الضرائب على أرباح الشركات المنتجة، بما فيها الشركات متعددة الجنسيات التي تمارس تسعير التحويلات في البلدان النامية. يشترط في ضريبة الصادرات أن لا تكون مرتفعة إلى الحد الذي يعرقل المنتجين المحليين من التوسع في صادراتهم.

وفي إطار استخدام الدولة للضرائب كأداة للتأثير على النشاط الاقتصادي قد تقوم الدولة على سبيل المثال بخفض الضريبة على ذوي الدخل المرتفع فان ذلك سوف يؤثر على مدخراتهم ولن يؤثر على استهلاكهم المرتفع أصلا.

ثانيا: الإنفاق الحكومي:

1-تعريفها: وهي المدفوعات التي تقوم بها الدولة للحصول على السلع والخدمات كالأجور والرواتب ومشتريات الحكومة من السلع المختلفة.¹

والنفقة من الناحية الاقتصادية هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو احد تنظيماتها بهدف إشباع حاجات عامة، أما من الناحية القانونية فان النفقة هي مبلغ نقدي يرصد ويجاز في الميزانية العمومية.²

وهناك من يعرف النفقة العامة على أنها اعتماد مالي اقر من السلطة التشريعية وأجيز في الميزانية العمومية، تقوم بها الحكومة المركزية والسلطات المحلية والمؤسسات والهيئات العامة ومؤسسات القطاع العام التابعة للدولة، بهدف تحقيق منفعة عامة وإشباع حاجات عامة.³

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص أن النفقات العامة هي جميع مدفوعات الحكومة غير واجبة السداد التي تقوم بها كانت بمقابل أو بدون مقابل، وسواء كانت لأغراض جارية أو رأسمالية.

¹ يوسف كافي مصطفى، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2015، ص 341.

² عدلي ناشد سوزي، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 27.

³ بو عكاز إيمان، اثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2011)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في الاقتصاد المالي، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015، ص4.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية

إن المحاولات الأولى لتصنيف النفقات العامة ظهرت في كل من إيطاليا وفرنسا حيث قسمت النفقات العامة على أساس الهدف من النفقة، ثم برزت عدة محاولات أخرى صنفت النفقات إلى عادية وغير عادية، نفقات ضرورية واختيارية نفقات منتجة وغير منتجة.¹ وهذا ما يبينه الفرع الآتي.

2-التقسيمات العلمية والاقتصادية للنفقات العامة:

- 1- **تقسيم وظيفي:** إن لهذا التصنيف دور في المساهمة في إعداد مسح تاريخي للإنفاق العمومي ومقارنة البيانات، وإعطاء تصنيف معياري محدد لإجراء مقارنات دولية، إضافة إلى دورها في تحليل تخصيص الموارد المالية بين القطاعات المختلفة.²
- النفقات الإدارية: تشمل هذه النفقات، نفقات الإدارة العامة والدفاع والأمن والعدالة والتمثيل السياسي، فهي متعلقة (النفقات الإدارية) بسير المرافق العامة؛
- النفقات الاجتماعية: هي النفقات المتعلقة بالأهداف الاجتماعية للدولة والمتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للمواطنين عن طريق منح إعانات للبطالين والفئات المحرومة محدودة الدخل؛
- النفقات الاقتصادية: ويسمى أيضا بالنفقات الاستثمارية والذي يخص لبناء محطات الكهرباء والطرق والجسور والمدارس... الخ، وتهدف الدولة من ورائها لتحقيق أغراض اقتصادية وتسعى لزيادة الإنتاج الوطني وخلق رؤوس أموال جديدة؛
- النفقات المالية: وهي النفقات المتعلقة بأداء أقساط وفوائد الدين العام والأوراق والسندات المالية الأخرى؛
- النفقات العسكرية: هي النفقات المخصصة لإقامة مرافق الدفاع الوطني من رواتب وأجور ونفقات إعداد ودعم القوات المسلحة وشراء الأسلحة وقطع الغيار اللازمة.³
- ب- **النفقات حسب طبيعتها:** وتقسم إلى:
- النفقات الحقيقية: هي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات

¹ Harold W. Guest, classifications of public expenditures ,the american economic review ,vol 20, n1, marsh 1930, p 37.

² W. Dorotinsk, Budget systems and expenditure classification, public financial management technical guidance note, international financial fund fiscal affairs department, p p 20-21.

³ عدلي ناشد سوزي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية

ورؤوس أموال إنتاجية، فهذا النوع من النفقات يؤدي إلى حصول الدولة على مقابل للإنفاق وتخلق نتيجة لذلك بند جديد في الاقتصاد الوطني يتمثل في زيادته؛

- النفقات التحويلية: فيقصد بها تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات ورؤوس أموال، إنما تمثل تحويل لجزء من الدخل القومي عن طريق الدولة من بعض الفئات الأخرى محدودة الدخل.¹

ج- **النفقات حسب دوريتها:** تنقسم النفقات حسب دوريتها إلى:

- نفقات عادية: ويقصد بها كل النفقات التي تتكرر كل سنة بصفة منتظمة في ميزانية الدولة كمرتبات الموظفين، تكاليف صيانة المباني والأجهزة العامة ونفقات التعليم والصحة العامة؛
- نفقات غير عادية: وهي النفقات التي لا تتكرر كل سنة بصفة منتظمة في الميزانية، فهي تأتي بصفة استثنائية لمواجهة ظروف اقتصادية واجتماعية أو سياسية معينة وكمثال على ذلك النفقات الحربية ونفقات إصلاح الكوارث الطبيعية؛

- النفقات الوطنية: تكون النفقة وطنية إذا وردت في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة المركزية القيام بها مثل نفقة الدفاع والعدالة والأمن؛

- النفقات المحلية: هي التي تقوم بها الجماعات المحلية في الولايات والبلديات.

في الجزائر يتم تصنيف النفقات العامة إلى:

أ- **نفقات تسيير:** وهي ضمن أربعة أبواب:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛

- مخصصات السلطات العمومية؛

- النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛

- التدخلات العمومية.

ب- **نفقات الاستثمار:** وهي ضمن ثلاثة أبواب:

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛

- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛

¹ زويش سمية، السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر 2000-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة اوكلو محند اولحاج البويرة، 2015، ص ص 18-19.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية

- النفقات الأخرى برأسمال.

إن سلامة سياسة الإنفاق الحكومي تستوجب التزام الهيئة العمومية القائمة بها (أو ما ينوب عنها) باحترام بعض المبادئ والضوابط المتمثلة في:

- 1- ضابط المنفعة: أي تحقيق أكبر قدر من المنفعة للمجتمع.
- 2- ضابط مراعاة الإجراءات الواجب إتباعها عن القيام بالمنفعة.
- 3- ضابط تحقيق أكبر قدر من الاقتصاد في النفقات.

ويعد الإنفاق العام من أهم وسائل السياسة المالية المستخدمة التي يمكن من خلالها زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني، حيث تقوم الدولة باستخدام سياسة الإنفاق العام لمواجهة فجوة تضخمية أو انكماشية، فهي بذلك تستخدم للتأثير على حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة أو النقصان بحسب الحالة القائمة في الاقتصاد الوطني¹. فعندما يكون هناك تضخم نقدي ناتج عن ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي تعمل الحكومة على تقليص الطلب الكلي عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي وبالتالي ينخفض مستوى الأسعار، أما في حالة وجود ركود اقتصادي وبطالة تقوم الحكومة بزيادة الإنفاق وبالتالي زيادة الطلب وزيادة الإنتاج والدخول وكذلك العمالة.

ثالثاً: الدين العام (الاقتراض):

وهي الأموال التي تقترضها الدولة من:

- 1- المصارف حيث تقترض الدولة من البنوك التجارية.
- 2- المواطنين مقابل أسعار فوائد وذلك عن طريق دخول البنك المركزي كمثل للدولة الى السوق المالي بائعاً للسندات الحكومية².

وتكون هذه الأموال أو القروض لسد العجز الناتج عن زيادة النفقات على الإيرادات أو لتمويل مشاريع تنموية في البلد تعجز الإيرادات الداخلية عن تغطية نفقاتها ويستخدم القرض أيضاً لتغطية نفقات الدولة المتزايدة في فترات الكساد³.

¹ غدير غديرهيفاء، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق 2010، ص15.

² محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2007، ص314.

³ غدير غديرهيفاء، مرجع سبق ذكره، ص15.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية

إن للدين العام دور في التأثير على الوضع الاقتصادي، حيث تقوم الحكومة بالاقتراض في فترة التضخم النقدي وذلك عن طريق بيع السندات الحكومية للجمهور للتأثير على الإنفاق الاستهلاكي، وفي مرحلة الركود الاقتصادي تلجأ الدولة إلى الاقتراض وتمويل إنفاقها من المؤسسات المالية وذوي الدخل العالية والذين لا يؤثر إقراضهم للحكومة على إنفاقهم الاستهلاكي، وقد يؤدي الاقتراض أو الدين العام في مرحلة الركود إلى تعميق حالة الركود وذلك إذا تم الاقتراض من طبقة قد ينقص استهلاكهم.¹

¹ الربيعة رجاء، مرجع سبق ذكره، ص72.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية

خلاصة الفصل:

ما يمكن استخلاصه مما سبق هو أن السياسات النقدية و المالية من أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليهما الدول في تحقيق الأهداف الاقتصادية.

ففي ما يخص السياسة النقدية يمكننا القول أنها مصطلح مركب من كلمتين، الأولى سياسة وتعني التدبير والثانية تعني النقود، ولقد تعددت تعاريف السياسة النقدية إلا أن التعريف الشامل هو أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية للتأثير على كمية النقود أي التحكم في الكتلة النقدية والتأثير على الائتمان المصرفي من أجل تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والتي تسمى بالأهداف النهائية منها تحقيق معدل نمو مرتفع، العمالة الكاملة استقرار مستوى العام للأسعار، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يستعمل البنك المركزي عدة أدوات التي من خلالها يتحكم في العرض النقدي وتتمثل في: الأدوات المباشرة وتتضمن (سياسة تطير القرض والسياسة الانتقائية للقرض)، وأدوات مباشرة أخرى وأدوات غير مباشرة تتمثل في: (معدل الاحتياطي الإجمالي وعمليات السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم) ويستعمل البنك المركزي هذه الأدوات للتأثير على بعض المتغيرات والتي تسمى بالأهداف الأولية والوسيطة.

إن انتقال اثر السياسة النقدية يتم عبر أربعة قنوات وهي: قناة سعر الفائدة، قناة سعر الصرف، وقناة أسعار الأصول، وأخيرا قناة الائتمان والتي بدورها تنتقل فيها الآثار عبر قناتين وهما قناة الإقراض البنكي وقناة ميزانية المؤسسات.

أما فيما يتعلق بالسياسة المالية فالتعريف الشامل لها هو أنها تلك السياسة المتبعة من طرف الحكومة لتصحيح الاختلالات الموجودة في الاقتصاد وتحقيق أهداف السياسة المالية والتي تعتبر أهداف السياسة الاقتصادية: تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تحقيق التوظيف الكامل، تحقيق النمو الاقتصادي، توزيع المداخل ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تستخدم السياسة المالية مجموعة من الأدوات وهي: الضرائب، الإنفاق العام، الدين العام.

الفصل الثاني:

أساسيات حول التنمية الاقتصادية واثـر السياستين النقدية والمالية على مؤشراتهما.

تمهيد:

نعني بالسياسة الاقتصادية مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات العمومية رغبة في تحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة، حيث تشمل السياسة الاقتصادية لأي دولة على مجموعة من السياسات أبرزها السياسة النقدية والسياسة المالية تسعى كل منها إلى تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف، ولعل الهدف الذي تشترك فيه هاتين السياستين هو تحقيق التنمية الاقتصادية.

إن من شأن السياسة النقدية والسياسة المالية تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال استخدام مختلف الأدوات تماشياً مع وضعية الاقتصاد وحالته.

إن دراسة التنمية الاقتصادية وأثر السياستين النقدية والمالية على مؤشرات هذه الأخيرة أمر تكتنفه مجموعة من المفاهيم والمسائل يجب التعرض لها والإلمام بها، وهذا ما سيتم عرضه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: مؤشرات التنمية الاقتصادية ومعوقاتها.

المبحث الثالث: أثر السياسات النقدية والمالية على مؤشرات التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: عموميات حول التنمية الاقتصادية.

لقد أصبحت التنمية الاقتصادية موضع اهتمام الكثير من الاقتصاديين ورجال البحث العلمي وذلك لان الموضوع يعتبر من القضايا الرئيسية خاصة للدول النامية، ودراسته تتناول جوانب متعددة ومتشعبة ينبغي الإلمام بها.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية وأهميتها.

أولاً: مفهوم التنمية الاقتصادية: عرفت التنمية الاقتصادية عدة مفاهيم أهمها:

ينقسم الفكر الاقتصادي في تعريفه للتنمية إلى تيارين رئيسيين:¹

1- التيار الأول:

يمثل الفكر الاقتصادي الغربي، ويؤكد تعريف التنمية على أنها العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط دخل الفرد.

2- التيار الثاني:

يمثل اقتصاديو العالم الثالث، يؤكد أن التنمية عملية هادفة إلى إحداث تحولات هيكلية اقتصادية، اجتماعية، يتحقق بموجبها مستوى من الحياة الكريمة لأغلبية أفراد المجتمع. ويستخلص الأستاذ وليد الجبوسي تعريفاً للتنمية الاقتصادية على أنها عملية مجتمعية واعية موجهة على أساس الجهود المبذولة، لتخفيف الفقر وتحقيق العدالة وتوفير فرص العمل في سياق اقتصاد نام.

ويشير مفهوم التنمية الاقتصادية إلى الإجراءات المستدامة المنسقة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة، والتي تسهم في تعزيز مستوى المعيشة لمنطقة معينة ويمكن أن تشير التنمية الاقتصادية إلى التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد.²

ويقصد بالتنمية الاقتصادية أيضاً تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق

¹ الجبوسي وليد، أسس التنمية الاقتصادية، دار الزهران للنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص ص 3-4.

² فريد النباتي سهيلة، التنمية الاقتصادية: دراسات ومفهوم شامل، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2015، ص9.

الفصل الثاني: أساسيات حول التنمية الاقتصادية واثـر السياستين النقدية والمالية على مؤشراتهما.

تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن وعليه فان الدول المتقدمة اقتصاديا هي تلك التي حققت الكثير في هذا الاتجاه، بينما تلك التي حققت تقدما غير ملحوظ في هذا الطريق هي ما يطلق عليها الدول المتخلفة اقتصاديا.¹ كما يعرف الأستاذ الدكتور محمد عبد العزيز عجمية التنمية الاقتصادية على أنها تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه وهذا فضلا عن إجراء عديد من التخيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى تحقيق عدالة اكبر في توزيع الدخل القومي، أي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.²

ولقد عرفها الأستاذ الدكتور صبري فارس الهيتي: التنمية الاقتصادية تعني في بنية الاقتصاد بتعدد قطاعات الإنتاج والخدمات فيه، وزيادة ما بينها من روابط ، وتقاس عادة بأهمية قطاع الصناعة التحويلية ومقدار إسهامه في الناتج القومي الإجمالي.³ من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن التنمية الاقتصادية هي مجموعة الإجراءات والتدابير الهادفة لزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وضمان زيادة حقيقية لدخل الفرد لفترة طويلة من الزمن، والمساهمة في تعزيز مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية لمنطقة معينة. إن التنمية الاقتصادية تتضمن تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية وليس تغييرات اقتصادية فحسب. كما يختلف مفهوم التنمية الاقتصادية عن النمو الاقتصادي، فالتنمية الاقتصادية تشير إلى مساعي التدخل في السياسات بهدف ضمان الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص ، ويشير النمو الاقتصادي إلى الارتفاع في معدل الناتج المحلي الإجمالي.

¹ عبد العزيز عجمية محمد، علي الليثي محمد، التنمية الاقتصادية (مفهومها-نظرياتها-سياساتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 20.

² عبد العزيز عجمية محمد، ايمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق (النظريات-الاستراتيجيات-التمويل)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص 77-78.

³ فارس الهيتي صبري، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2015، ص71.

ثانيا: أهمية التنمية الاقتصادية:¹

1- التنمية وسيلة للتقليل من الفجوة الاقتصادية بين الدول النامية والمتقدمة:

تسعى الدول النامية دائما إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية من أجل التقليل من حدة الفجوة الاقتصادية والتقنية مع الدول المتقدمة، ويجب الإشارة هنا إلى مجموعة من العوامل التي تساعد على حدة هذه الفجوة والتي هي كالآتي:

أ- المجموعة الأولى (مجموعة العوامل الاقتصادية) وتتمثل في:

-التبعية الاقتصادية للخارج؛

-سيادة نمط الإنتاج الواحد؛

-ضعف البنيان الصناعي؛

-ضعف البنيان الزراعي؛

-نقص رؤوس الأموال؛

-انتشار البطالة خاصة البطالة المقنعة؛

-انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة؛

-سوء إدارة المنشأة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي؛

-استمرارية أزمة المديونية الخارجية.

ب- المجموعة الثانية (مجموعة العوامل غير الاقتصادية) وتتمثل في :

-الزيادة السكانية الهائلة؛

-انخفاض المستوى الصحي؛

-سوء التغذية؛

-انخفاض مستوى التعليم؛

-ارتفاع نسبة الأمية.

إن الدول النامية تستطيع تجاوز هذه الأوضاع الاقتصادية عن طريق تطبيق تنمية اقتصادية حقيقية تعتمد على رؤية وإستراتيجية مدروسة وواضحة.

¹ الجيوسي وليد ، مرجع سبق ذكره، ص ص 6-7.

2- التنمية أداة حقيقية عندما تقوم على الاستقلال الاقتصادي:

إن التنمية تعتبر أداة حقيقية عندما تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على أساس تبعيته، فالدول المتخلفة عندما تحصل على الاستقلال السياسي لا يعني انقضاء حالة التبعية خاصة عند قيام هذه الدول بعد استقلالها بالمشروعات التي تتطلب التعامل التكنولوجي والمالي مع الدول المتقدمة والذي بدوره يزيد ويعمق روابط تبعية الأقطار المتخلفة. وتجنب حالة التبعية يستلزم على هذه الدول تغيير الهيكل الاقتصادي للدولة، وذلك بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدولة استغلالاً صحيحاً. **المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية.**

إن التنمية الاقتصادية الشاملة تسعى لتحقيق العديد من الأهداف وتختلف هذه الأهداف من دولة إلى أخرى باختلاف أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، إلا أن هناك أهداف أساسية ومشاركة تسعى إليها الدول النامية في خططها الإنمائية ويمكن حصرها في النقاط التالية:

أولاً: زيادة الدخل الوطني:

ويقصد بالدخل الوطني النقدي هو ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة، وتعتبر زيادته من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية وذلك لأنها تعاني من الفقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها ولا سبيل للتخلص من هذا الفقر في هذه الدول إلا بزيادة الدخل، والذي يساعد تدريجياً في التغلب على جميع المشكلات.¹

ثانياً: رفع مستوى المعيشة:

إن تحقيق مستوى أفضل لمعيشة الفرد هي من الأولويات التي تسعى إليها الدول النامية، حيث نجد في معظم دول العالم الثالث هناك فئة معينة من السكان مسيطرة سيطرة كاملة على الموارد المالية، والذي يدل على أن الدخل غير موزع توزيعاً عادلاً بين فئات

¹ الجيوسي وليد، مرجع سبق ذكره، ص ص 8-9.

الفصل الثاني: أساسيات حول التنمية الاقتصادية واثـر السياساتين النقدية والمالية على مؤشراتها.

السكان علما أن هناك ارتباط وثيق بين زيادة السكان وبين الدخل، حيث عندما تكون الزيادة في عدد السكان اكبر من الدخل ينخفض متوسط نصيب الفرد وبالتالي ينخفض مستوى المعيشة، وتقاس مستوى المعيشة بمؤشرات عديدة مما يستهلكه الفرد من سلع وخدمات وبإشباع لحاجاته الثقافية والحضارية.¹

ثالثا: تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات:

إن اغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض في دخلها القومي، وانخفاض مستوى المعيشة فيها تواجه اختلالات في توزيع الدخل والثروات، فيعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات هدفا رئيسيا لعملية التنمية الاقتصادية، وذلك لما يحمله التفاوت في توزيع الدخل والثروات من آثار سلبية على المجتمع تتمثل في عدم شعور الأغلبية بالعدالة الاجتماعية، مما يخلق طبقات في المجتمع ، ويؤدي إلى توسيع الفجوة الاجتماعية بين أفراد المجتمع وهذا يعني بدوره إهدار موارد التنمية الاقتصادية، في حين أن عملية التنمية الاقتصادية ينجم عنها زيادة الطاقات الإنتاجية في المجتمع تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الشرائح الأوسع من المجتمع بدلا من تركيزها في يد فئة معينة، لأنها تتوزع من خلال الدخل القومي في صورة دخول فردية.²

رابعا: تقديم التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية:

إن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي ، وزيادة متوسط نصيب الفرد، بل تسعى إلى التوسع في بعض القطاعات الهامة التي تمد الاقتصاد الوطني بالاحتياجات اللازمة التي تحقق نمو المجتمع وازدهاره، كما تهدف التنمية الاقتصادية إلى التنسيق بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، والتعرف على احتياجات هذه القطاعات تمهيدا لتنميتها.³

¹ المرجع نفسه، ص9.

² المشهور اوي احمد حسين احمد، تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية تجارة الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2003، ص 43.

³ المرجع نفسه، ص 44.

المطلب الثالث: متطلبات التنمية الاقتصادية .

يوجد العديد من المستلزمات يجب توفرها لتحقيق التنمية الاقتصادية ومن أهمها:

أولاً: تراكم رأس المال:

إن تراكم رأس المال يعد من أهم مستلزمات تحقيق التنمية، حيث يتم هذا التراكم من خلال عملية الاستثمار والتي تتطلب توفر مدخرات حقيقية لتوفير الموارد لأغراض الاستثمار، بدلاً من توجيهها للاستهلاك. وكذلك وجود أجهزة تمويل قادرة على تعبئة المدخرات لدى الأفراد والجهات المختلفة وتوفيرها للمستثمرين، إضافة إلى ضرورة القيام بعملية الاستثمار ذاتها بحيث يتم استخدام المدخرات الحقيقية والنقدية، إن تراكم رأس المال هو السبيل لتعزيز من طاقة البلد على إنتاج السلع وتحقيق معدلات نمو عالية.¹

ثانياً: الموارد البشرية:

يقصد بالموارد البشرية القدرات ، المواهب، المهارات، المعرفة لدى الأفراد والتي هي أساس العملية الإنتاجية، تلعب الموارد البشرية دوراً مهماً في عملية التنمية، حيث أن الإنسان هو غاية التنمية وهو وسيلتها في نفس الوقت، فالإنسان هو الذي يرسم وينفذ عملية التنمية وبالتالي فإن إنجازات التنمية ناتجة عن النشاط الإنساني، ومن هنا تبرز أهمية المورد البشري في تحقيق التنمية الاقتصادية.²

ثالثاً: الموارد الطبيعية:

تعتبر الموارد الطبيعية القاعدة الرئيسية لتحقيق التنمية خاصة في مراحلها الأولى وإذا تم استغلالها بشكل مناسب، وكلما زادت الموارد الطبيعية في البلد كلما كان ذلك حافزاً وعاملاً مساعداً على النمو المتطور، كما أن الموارد الطبيعية لا تعتبر قيداً على التنمية فمثال

¹خلادي إيمان نور اليقين، دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية-حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3-، 2012، ص17.

²قريشي مدحت، مرجع سبق ذكره، ص 137.

على ذلك اليابان فهي دولة لا تتوفر لديها هذه الموارد إلا أنها تحقق تنمية رائدة.¹

رابعاً: التكنولوجيا:

تعني التكنولوجيا بأنها الجهد المنظم الذي يتضمن استخدام نتائج البحث والتطوير العلمي في تطوير أساليب ووسائل أداء العمليات الإنتاجية بمعناها الواسع الذي يشمل الخدمات والنشاطات كافة، والذي يفترض في كونها أكثر جدوى للاقتصاد والمجتمع وأفراده.²

وتتضمن التكنولوجيا العناصر التالية:³

1-براءة الاختراع والعلاقات التجارية.

2-المهارات التي لا تنفصل عن الأشخاص العاملين.

3-المعرفة التكنولوجية المتجسدة في أشياء مادية، وبصفة خاصة المعدات.

وتظهر أهمية التكنولوجيا من خلال إسهامها في:⁴

1-زيادة القدر المتاح من الموارد الطبيعية الموجودة عن طريق اكتشاف موارد جديدة أو من خلال ابتكار وسائل قادرة على كشف عما موجود من موارد طبيعية.

2-زيادة إنتاجية الموارد الموجودة، وذلك بحسن استخدام الموارد المتاحة في العمليات الإنتاجية.

3-زيادة الإنتاج وتحسين النوعية وتقليل التكاليف وذلك عن طريق إيجاد طرق إنتاج جديدة.

4-زيادة القيمة الاقتصادية للموارد أي زيادة درجة الانتفاع بها وذلك عن طريق إضافة استخدامات جديدة للموارد الاقتصادية.

ومما يلاحظ أن الاهتمام بالتكنولوجيا في إطار التنمية قد ازداد بسبب عوامل عديدة من أهمها:⁵

¹زويش سمية ، مرجع سبق ذكره ، ص50.

² فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع و عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2007، ص468.

³خلادي ايمان نور اليقين، مرجع سبق ذكره، ص 19.

⁴المرجع نفسه، ص19.

⁵فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص470.

الفصل الثاني: أساسيات حول التنمية الاقتصادية واثـر السياستين النقدية والمالية على مؤشراتهما.

1-التطورات التكنولوجية السريعة، وما تقدمه من انجازات في كافة المجالات خاصة المجالات التكنولوجية الأكثر تعقيدا وتطورا.

2- الربط بين التطور التكنولوجي والنمو الاقتصادي، والذي يتصل بما تحقق في الثورة الصناعية في بداية حصولها واستمرارا مع مراحل تطورها اللاحقة وحتى الوقت الحاضر.

3-اعتماد المشروعات على التطور التكنولوجي كأداة هامة وأساسية في المنافسة بينها، لان الابتكارات التكنولوجية تقود إلى خفض الكلفة كأداة رئيسية في هذه المنافسة، وخاصة في سوق المنافسة الكاملة، إضافة إلى ارتباط التطور التكنولوجي بابتكار سلع جديدة أو وسائل وطرق إنتاج جديدة تتضمن تطويرا في نوعية السلع، وان كانت غير جوهرية في حالات ليست بالقليلة، إلا أنها تلعب دورا مهما في هذه المنافسة. وللتنمية مستلزمات تتعلق بالخطط التنموية منها:¹

1-يجب أن توضع أهداف التنمية على أساس المتطلبات ذات الأولوية القصوى في الاقتصاد الوطني.

2-يجب أن تكون الأهداف تسعى إلى استغلال كافة عناصر الإنتاج المتاحة بشكل فعال.

3-يجب أن تكون خطط التنمية تتماشى مع الإمكانيات المتاحة للدولة.

4-يجب توفر تنسيق بين أهداف الخطط التنموية في القطاعات الاقتصادية.

المبحث الثاني: مؤشرات التنمية الاقتصادية ومعوقاتها.

إن التنمية الاقتصادية تقاس من خلال عدة مؤشرات أهمها: البطالة، التضخم، النمو الاقتصادي، وذلك لضمان تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لكن قد يعترض طريق التنمية مجموعة من العوائق الاجتماعية والسياسة والاقتصادية.

المطلب الأول: مؤشرات التنمية الاقتصادية.

هناك عدة نسب أو معدلات من خلالها يمكننا معرفة الأداء الاقتصادي لهذا البلد وهل يحقق التنمية الاقتصادية أم لا.

¹جدوع الشرفات علي، التنمية الاقتصادية في العالم العربي-الواقع-العوائق-، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، ط1، الاردن، 2010، ص 11.

أولاً: النمو الاقتصادي:

إن نسبة أو معدل النمو الاقتصادي يعتبر مقياس للأداء الاقتصادي لأي دولة ، بحيث يعكس مستوى الناتج المحلي الإجمالي الذي على أساسه تصنف الدول متقدمة أو متخلفة فتحقيق التنمية الاقتصادية يحتاج الرفع من النمو الاقتصادي .

1-تعريف النمو الاقتصادي:

هناك العديد من التعاريف للنمو الاقتصادي والتي يمكن أن نذكر منها:

"النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".¹

"هو ارتفاع السنوي المسجل كنسبة في الناتج المحلي الحقيقي".²

"النمو هو الزيادة المطردة (أو المستمرة) في إنتاج بلد ما خلال فترة (أو عدة فترات) طويلة من الزمن وبذلك فإن النمو يختلف عن مجرد التوسع (Expansion) الذي يعني الزيادة في الإنتاج لفترة قصيرة".³

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في إنتاج السلع والخدمات في اقتصاد معين لتكفي الحاجات الكلية في المجتمع وتفيض عنها.

2-أنواع النمو الاقتصادي:

يجب التمييز بين ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي وهم كالآتي:

أ- النمو التلقائي: هو النمو الذي يتبع شكل عفوي من القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد الوطني دون التخطيط له ويكون عادة من النوع البطيء التدريجي.

ب- النمو العابر: هو ذلك النمو الذي يأتي استجابة لعوامل طارئة عادة تكون خارجية، ويتميز هذا النوع من النمو بعدم الاستمرارية والثبات.

¹ محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية : دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد بجامعة الإسكندرية ، الإسكندرية 2000، ص51.

² بوجدخ كريم، اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر-2001-2009، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم- الجزائر -، 2010، ص 67.

³ مسعي محمد، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو ، مجلة الباحث- عدد 10- ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر 2012، ص 150.

ج- النمو المخطط: وهو النمو الذي يحصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته، غير أن قوته وفعاليته ترتبط بقدرة المخططين وواقعية الخطط المرسومة وفعالية التنفيذ والمتابعة وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط، وهو نمو ذاتي الحركة وإذا استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول إلى نمو مطرد وبالتالي يمكن أن يتحول إلى تنمية اقتصادية.¹

3- قياس النمو الاقتصادي:²

يتم بقياس نمو الناتج ونمو الدخل الفردي:

أ- الناتج الوطني: هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، حيث يمكن حسابه بحساب الناتج المحقق في بلد وتقديمه بعملة ذلك البلد، وحساب معدل نمو الناتج الوطني هو ما يطلق عليه تسمية معدل النمو.

ب- متوسط الدخل الفردي: يستخدم هذا المعيار لقياس النمو الاقتصادي في كثير من دول العالم، لكن الدول النامية يصعب قياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد.

وعلى المستوى الفردي هناك طريقتان لقياس معدل النمو:

أ- طريقة معدل النمو البسيط: يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة إلى أخرى.

ب- طريقة معدل النمو المركزي: يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبياً.

ثانياً: البطالة:

يجب أن تكون نسبة البطالة طبيعية، كي نضمن سير الأداء الاقتصادي في الاتجاه الصحيح.

1- مفهوم البطالة: هناك عدة تعاريف للبطالة يمكن إيجازها كالتالي:

¹ حمداني محي الدين، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص ص 8-9.

² خشيب جلال، عناصر ومقاييس النمو الاقتصادي، 2014، مقالات متعلقة، الموقع: www.alukah.net consulté le (07/04/2016).

إن البطالة تعني عدم وجود فرصة عمل لمن يرغب في العمل، وقادر عليه وفي سن العمل، أي أنها تتضمن العاطلين عن العمل من الراغبين فيه ممن هم في سن العمل والقادرين عليه.¹

وتعرف منظمة العمل الدولية (ILO) البطالة بأنها كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى.² كما يرى بعض الاقتصاديين أن البطالة تمثل اختلالاً بين قوة العمل المتاحة في مجتمع معين وبين فرص العمل المتاحة، تلك التي يتمخض عنها عدم اشتغال جزء من قوة العمل بصورة كلية أو جزئية رغم قدرتها على العمل ورغبتها فيه، ومرد ذلك كله إلى القيود التي تفرضها حدود الطاقة الاستيعابية وقدرتها في الاقتصاد الوطني.³ ومن التعاريف السابقة نستخلص أن البطالة هي مشكلة تواجه الاقتصاد الوطني وتعتبر عن عدم توفر فرص عمل للأشخاص الراغبين والقادرين عليه.

2-أنواع البطالة:

هناك العديد من أنواع البطالة تبعا لطبيعة الاقتصاد ودرجة تطوره والحالة التي هو فيها ومن أهم أنواع البطالة نجد ما يلي :

أ- البطالة الدورية: إن هذا النوع من البطالة ينتشر في البلاد الرأسمالية المتقدمة التي يتعرض اقتصادها القومي للآزمات الناتجة عن انخفاض الطلب الفعلي، مما ينتج عنه تعطيل لجانب كبير من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي ومن ثم تفشي البطالة بين العمال.⁴

ب- البطالة الهيكلية: وهي البطالة الناتجة عن تغيرات هيكلية طرأت على الطلب، كان يحدث انخفاض الطلب عن نوعيات معينة من العمالة بسبب الكساد الذي لحق بالصناعات التي كانوا يعملون بها، وظهور طلب على نوعيات معينة من المهارات التي تلزم لإنتاج سلع معينة

¹ فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 335.

² الربيعي رجا، مرجع سبق ذكره، ص 26.

³ يوسف كافي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 368.

⁴ ذبيح محمد دمان ، الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة العقيد الحاج لخضر -باتنة-، 2008، ص 33.

الفصل الثاني: أساسيات حول التنمية الاقتصادية واثـر السياستين النقدية والمالية على مؤشراتها.

لصناعات تزدهر، فهذا النوع من البطالة ينجم عن تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد الوطني.

ج- البطالة الاحتكاكية: إن السبب الرئيس لهذا النوع من البطالة هو نقص المعلومات لدى الطرفين الباحث عن العمل وأصحاب الأعمال، وبالتالي عدم التقاء جانب الطلب مع جانب العرض، كما ينشئ هذا النوع من البطالة بسبب الانتقال المستمر للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة.¹

د- البطالة المقنعة: ينتج هذا النوع من البطالة عندما تزيد قوة العمل عن الاحتياجات الحقيقية للوحدة الإنتاجية بحيث أن سحب هذه الزيادة من دائرة العمل لن يخفض من الإنتاجية الكلية بل قد يضيف إليها ، يمكن ملاحظة هذا النوع من البطالة في كثير من الدول المتخلفة اقتصاديا فهو يعكس تخلف نظام الوحدة الإنتاجية في الاقتصاد محل الاعتبار ، كما قد يعكس إجراءات حكومية شكلية للقضاء على مشكلة البطالة بتشغيل العاطلين في وظائف غير حقيقية.²

3- قياس البطالة:

عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية، كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع(الفئة النشطة) عند نقطة زمنية معينة وذلك باستخدام الصيغة التالية:³

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{الفئة النشطة}} \times 100$$

¹ الربيعي رجا، مرجع سبق ذكره، ص 29.

² نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح ، السياسة النقدية ونظرية النقود في الاقتصاد الإسلامي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1 الأردن 2015، ص ص 333-334.

³ Gregory.N.M , Macroéconomie, DE BOECK , Paris, 3eme édition, , 2006, P42.

الفصل الثاني: أساسيات حول التنمية الاقتصادية واثـر السياسـتين النقدية والمالية على مؤشـراتها.

- الفئة النشطة: العاملون + العاطلون.
- العاملون: كل من يشغل عملا، بدوام كامل أو جزئي وحتى إن كان يعمل ساعة أو ساعتين باليوم مقابل اجر عند الغير أو في مؤسسة؛
- العاطلون: وهم الأفراد القادرين والراغبين في العمل ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم.
- ب- أما الأفراد المستبعدون من الفئة النشطة هم:
 - الأفراد دون سن معينة: وهم الأفراد اللذين دون سن العمل القانوني وهو 15-16 سنة ويختلف من دولة إلى أخرى.
 - الأفراد فوق سن معين: هي سن التقاعد أو المعاش ، وهو 65 سنة فما فوق؛
 - الأفراد من فئات معينة:
 - هي الفئات الغير قادرة على العمل لأسباب معينة مثل المرض، العجز، طلبة المدارس.
 - الأفراد اللذين لا يطالبون بفرصة عمل رغم مقدرتهم على العمل مثل ربات البيوت.
 - الأفراد اللذين يصابون بحالة اليأس نتيجة عدم توفر فرص العمل المناسبة لهم فيتوقفون عن البحث عن العمل.¹

4- آثار البطالة:

- للبطالة آثار عديدة منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي وحتى سياسي:²
 - أ- الآثار الاقتصادية:
 - ضعف الإنتاج لوجود طاقات بشرية غير مستعملة؛
 - باعتبار أن العمل هو عنصر أساسي في عملية الإنتاج فان البطالة تؤثر على حجم الإنتاج؛
 - تؤثر البطالة على حجم الدخل وعلى توزيعه؛
 - تؤثر بصفة غير مباشرة على الاستهلاك وعلى الصادرات والواردات ؛
 - ضياع الوقت وعدم الاستغلال الأمثل للعنصر البشري؛
 - دفع نفقات تكوين للإطارات دون الاستفادة منها؛

¹شلالى فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2005، ص 7-8.

²الاختلالات الاقتصادية، البطالة، منشورة الموقع الالكتروني: (06/04 /2016) WWW.onefd.edu.dz consulté le

الفصل الثاني: أساسيات حول التنمية الاقتصادية واثـر السياستين النقدية والمالية على مؤشراتهما.

- ضعف الإنتاج الوطني وانخفاض الدخل الوطني.
- ب- الآثار الاجتماعية: من أهم الآثار الاجتماعية للبطالة هي كالتالي:
 - تساعد البطالة على تفشي الكثير من أشكال الإجرام والانحرافات، بحيث أن البطالة تهيئ للأفراد فرصة للتفكير في مزاولة الإجرام؛
 - تعزز البطالة ظاهرة الهجرة وخاصة هجرة الشباب.
- ج- الآثار السياسية:
 - إن الفرد العاطل عن العمل يشعر بالإقصاء والحرمان من طرف دولته وهذا يضعف لديه الشعور بالانتماء والشعور بالوطنية.
 - إن البطالة تصيب الفرد باليأس والإحباط وبالتالي يكون سهلا على الجماعات المتطرفة والإجرامية تجنيده للقيام بالأعمال الإرهابية وإشاعة الأمن في المجتمع، وبالتالي عدم الاستقرار السياسي والأمني.

5- سبل علاج البطالة:

- يرى الاقتصاديون أن حل مشكلة البطالة يتم من خلال إجراء الآتي:
- أ- ينادي العديد من الاقتصاديين وخبراء منظمة العمل الدولية إلى تبني السياسات الاقتصادية الرامية إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بشكل يمكن من خلاله رفع مستوى التشغيل للقوى العاملة، وذلك لان الزيادة في معدل النمو الاقتصادي ينطوي عليها زيادة في معدلات الادخار وزيادة معدلات التراكم، والزيادة في نسبة النمو تؤدي إلى زيادة الطلب على قوة العمل وبالتالي التقليل من البطالة.
 - ب- المطالبة بحذف الحد الأدنى للأجور وتغيير شروط سوق العمل أي تعديل نظم إعانات البطالة والتوسع في سياسات التدريب للمتطلين، بغية مساعدتهم في تنمية مهاراتهم وقدراتهم بما يتماشى مع متطلبات التكنولوجيا.
 - ج- إن خفض الأجور يمكن أن يسهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وخفض الأسعار والمبيعات، وبالتالي زيادة الحوافز لدى رجال الأعمال لزيادة خطط الإنتاج وتوظيف المزيد من العمال.¹

¹ الربيعي رجاء، مرجع سبق ذكره، ص ص 31-32.

د- اتخاذ الوسائل والأساليب والإجراءات التي يتم من خلالها تخفيض فترة الانتقال من عمل لآخر والتي تصاحب التغييرات في الفن الإنتاجي أو التغييرات الوقتية في النشاطات الاقتصادية، وترتبط البطالة الاحتكارية بها.¹

هـ- زيادة الطلب الكلي الفعال والذي يؤدي إلى استخدام الطاقات الإنتاجية والى ضمان الاستمرار بالتوسع فيها، بالشكل الذي يقود إلى زيادتها، ومن ثم زيادة الإنتاج والدخل والاستخدام، وبالتالي الحد من البطالة الدورية التي يرتبط وجودها بحالتي الانكماش الكساد أو الركود في النشاطات الاقتصادية الناجمة عن نقص الطلب الكلي.²

ثالثا: التضخم:

يجب أن تكون نسبة أو معدل التضخم منخفض جدا حتى نحكم على أن هذا البلد ينتهج المسار الصحيح لتحقيق التنمية الاقتصادية.

1- مفهوم التضخم: هناك عدة تعاريف للتضخم أهمها:

ان التضخم يتمثل في الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات عبر الزمن.³

كما عرفه الاقتصاديون والمفكرون في القرن التاسع عشر اعتمادا على أسبابه، بأنه الزيادة في كمية النقد المتداول التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.⁴

التضخم هو ارتفاع جوهري في الأسعار ناتج عن توسع غير ملائم في النقود الورقية والائتمان المصرفي.⁵

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص: أن التضخم هو ظاهرة تعبر عن الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار ، مما يضعف قيمة النقد الشرائية.

2- أنواع التضخم: هناك تقسيمات عديدة للتضخم لكن أهمها مايلي:⁶

أ- التضخم الزاحف: يمثل هذا النوع من التضخم أدنى مستويات التضخم، إذ ترتفع فيه

¹فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 347

²المرجع نفسه، ص 347.

³السريتي السيد محمد ، عبد الوهاب نجا علي، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 222.

⁴يوسف كافي مصطفى، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2015، ص355.

⁵نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح، مرجع سبق ذكره، ص 297.

⁶يوسف كافي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص ص 360-361.

الفصل الثاني: أساسيات حول التنمية الاقتصادية واثـر السياسـتين النقديـة والماليـة على مؤشـراتها.

الأسعار بمعدلات بطيئة، لهذا فانه يستغرق فترة زمنية طويلة نسبيا قياسا بالأنواع الأخرى من التضخم.

ب- التضخم الجامح: هو اخطر أنواع التضخم، حيث يتميز بارتفاع التضخم بمعدلات عالية تصاحبها سرعة في تداول النقود في السوق.

ج- التضخم المكبوت: وهي حالة يتم خلالها منع الأسعار من الارتفاع من خلال سياسات تتمثل بوضع ضوابط وقيود تحول دون اتفاق كلي وارتفاع الأسعار.

د- التضخم المفرط أو الطليق: في هذا النوع من التضخم تكون الزيادات في الأسعار مستمرة بصورة هائلة تؤدي في نهاية الأمر إلى انهيار النظام النقدي بكامله بعد أن يفقد الجميع الثقة في العملة الوطنية بسبب التدهور الحاد في قيمتها أو قوتها الشرائية.

3- قياس التضخم:¹

يعتمد قياس التضخم على الأرقام القياسية للأسعار في قياس التغيرات في المستوى العام للأسعار، وبالتالي في قياس معدل التضخم في المجتمع.

والرقم القياسي للأسعار هو النسبة المئوية لسعر سلعة معينة في وقت معين نسبة إلى سعر نفس السلعة في وقت آخر، ويتم مقارنة الرقم القياسي للأسعار في سنة المقارنة مقارنة بما كان عليه في سنة الأساس ، ونقصد بسنة الأساس السنة التي ينسب إليها التغير في المستوى العام للأسعار، ويكون عادة الرقم القياسي للأسعار في سنة الأساس مساويا 100.

مثال على ذلك: إذا ارتفع سعر سلعة معينة من 100 وحدة نقدية في عام 2000 إلى

170 وحدة نقدية في عام 2005 وبالتالي فان:

الرقم القياسي للأسعار في عام 2005 هو:

$$100 \times \frac{\text{سعر السلعة في سنة المقارنة (2005)}}{\text{سعر السلعة في سنة الأساس (2000)}}$$

$$1.7 \times 100 = 170\%$$

$$170 - 100 = 70$$

¹ السريتي السيد محمد ، عبد الوهاب نجا علي، مرجع سبق ذكره، ص 247.

الفصل الثاني: أساسيات حول التنمية الاقتصادية واثـر السياستين النقدية والمالية على مؤشراتهما.

ويعني هذا أن سعر هذه السلعة ارتفع في عام 2005 بنسبة 70% مقارنة بما كان عليه سعرها في عام 2000.

4-آثار التضخم: تتعدد آثار التضخم فمنها ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي:

أ- الآثار الاقتصادية:

- إن الارتفاع الكبير و المستمر للأسعار ينتج عنه انخفاض مستمر في قيمة العملة الوطنية، وبالتالي انخفاض قدرتها الشرائية؛
- بسبب التضخم عرض النقود اكبر من الطلب على النقود، مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وبالتالي انخفاض الميل للادخار؛
- عندما تتخفـض قيمة العملة بفعل التضخم، تفقد النقود إحدى وظائفها الأساسية وهي كونها مخزناً للقيمة أي كأداة للادخار؛
- انخفاض حجم الادخار والاستثمار؛
- انخفاض صافي الصادرات؛
- انخفاض مستوى الرفاهية وتقليص نطاقها.

ب- ومن الآثار الاجتماعية:

- زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخل والثروات؛
- انخفاض المحتوى الحقيقي لنفقات الرفاهية الاجتماعية؛
- انخفاض المستوى الصحي والغذائي والتعليمي لمزيد من الشرائح الاجتماعية بما يمكن أن يكون لذلك من آثار سلبية على التوظيف والإنتاجية الإجمالية للمجتمع؛
- تفشي الأمراض وخروج الإضعان وتفشي الجريمة والاضطرابات السياسية؛
- تفشي الشعور بالتهميش والظلم وهو اكبر المخاطر التي تعوق التنمية بل وقد تؤدي بها.¹

5-سبل علاج التضخم:

كل حكومات الدول تسعى إلى مكافحة التضخم والبحث عن سبل علاجه، وذلك لما له من آثار سلبية على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي، ولعل أهم ما تستطيع الحكومات أن تفعله هو:¹

¹ نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح، مرجع سبق ذكره، ص 320.

الفصل الثاني: أساسيات حول التنمية الاقتصادية واثـر السياستين النقدية والمالية على مؤشراتهما.

أ- محاولة الوصول بالإنتاج إلى أعلى مستوى ممكن ليتحقق التعادل بين الطلب الكلي للسلع والعرض الكلي لها.

ب- تمويل الاستثمارات الجديدة بالمدخرات الناتجة عن الدخل الجاري وبإجبار الأفراد على الادخار.

ج- امتصاص القوة الشرائية الزائدة باستخدام السياسات المالية والسياسات النقدية المناسبة.

د- تنظيم سياسات التجارة الخارجية، والتحكم بسعر الصرف بما يضمن التوازن في ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: معوقات التنمية الاقتصادية.

هناك العديد من العقبات التي تعرقل سيرورة تحقيق التنمية في الدول المتخلفة الأمر الذي يؤدي إلى استمرار حالة التخلف في هذه الدول ومن أهم هذه العقبات كالتالي:

أولاً: العقبات الاقتصادية:

1- حلقة الفقر المفرغة:

إن مضمون الحلقة المفرغة يشير أن الدول المتخلفة لا تواجه عقبات منفصلة بل أنها تواجه عقبات تتبادل التأثير فيما بينها ، فكل عقبة تؤثر وتتأثر بالعقبات الأخرى، ومما يزيد من حدة هذه المشكلة في الدول المتخلفة هو النمو السكاني المرتفع فيها الأمر الذي من شأنه الإبقاء على حالة الانخفاض في المستويات الاقتصادية والاجتماعية.²

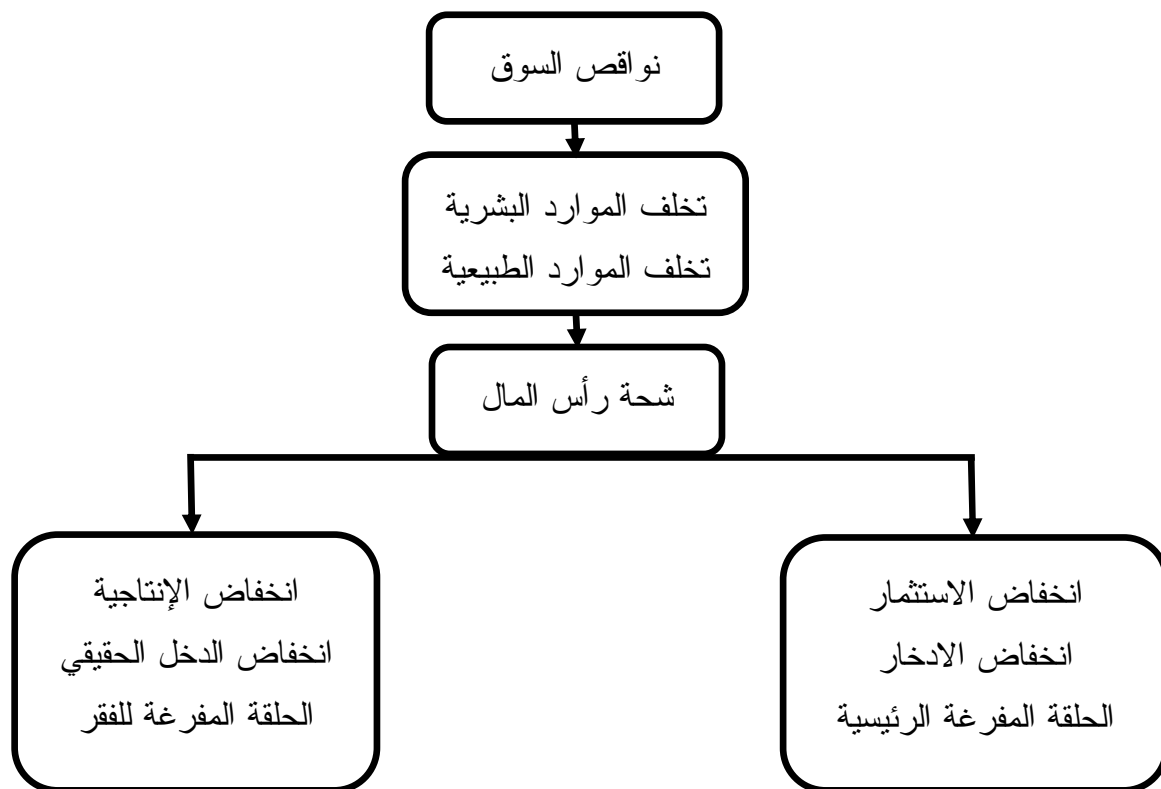
يؤكد الاقتصادي (Nurkse) بان الحلقة المفرغة للفقر تعمل على إبقاء المستوى المنخفض للتنمية في البلدان النامية، وذلك يعود إلى حقيقة أن الإنتاجية الكلية في البلدان الفقيرة منخفضة وذلك بسبب انخفاض مستوى الاستثمار الناجم عن انخفاض في مستوى المدخرات وانخفاض الدخل إضافة إلى عدم كمال السوق بسبب حالة التخلف الاقتصادي.³ ويمكن توضيح كل ما سبق من خلال الشكل التالي:

¹ يوسف كافي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 367.

² عارف العساف احمد، حسين الوادي محمود، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، ط1، عمان، 2011، ص 217.

³ قريشي مدحت، مرجع سبق ذكره، ص 152.

الشكل رقم (05): الحلقة المفرغة للفقر.



المصدر: عارف العساف احمد، حسين الوادي محمود، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، ط1 عمان، 2011، ص218.

تشير هذه الحلقة على وجود العديد من العقبات تواجه عملية التنمية في الدول المتخلفة، أهمها نواقص السوق، وتـخلف الموارد الطبيعية، وتـخلف الموارد البشرية وشحة رأس المال ، وكل هذه العوامل تساعد على انخفاض الإنتاجية ومنه انخفاض الدخل الحقيقي ومن ثم انخفاض الادخار وبالتالي انخفاض الاستثمار والذي بدوره يؤدي إلى استمرار ظهور سمات التـخلف نواقص السوق والتـخلف في الموارد الطبيعية والبشرية وشحة رأس المال.¹

ولخروج البلدان النامية من هذه الحلقة المفرغة، يتعين عليها الحصول على كميات اكبر من المدخرات من داخل البلد وذلك من خلال فئات غنية في المجتمع والتي يمكن

¹ عارف العساف احمد، حسين الوادي محمود، مرجع سبق ذكره ، ص 218.

لها أن تدخر وتستثمر وتحقق التراكم الرأسمالي المطلوب، أو من خارج بلدانها.¹

2-محدودية السوق:

إن ضيق السوق ومحدوديتها تعتبر من ابرز العقبات التي تعترض عملية التوسع والتطور الاقتصادي في الدول المتخلفة، حيث يتأثر حجم السوق بعوامل عديدة من أهمها: مستوى الدخل الحقيقي للفرد، حجم السكان ودرجة الاكتفاء الذاتي، وكفاية طرق ووسائل النقل والمواصلات وكلفة ذلك والإجراءات التي تؤثر على السوق.

أ- إن انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد في البلدان المتخلفة هو من ابرز العوامل التي تحد من سعة السوق، وذلك لانخفاض حجم الدخل الوطني قياسا بالسكان، والتفاوت في توزيع هذا الدخل، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية (الطلب)، وهو ما يحد من توسيع السوق.

ب- إن حجم السكان في معظم الدول المتخلفة صغير جدا أو منخفض وبالتالي إن إقامة كثير من الصناعات بالحجم الاقتصادي الأمثل لا يكون مجديا بسبب انخفاض حجم الطلب الكلي الناجم عن انخفاض حجم السكان، وخاصة إذا رافق ذلك انخفاض دخول هؤلاء السكان كما هو الحال في الدول المتخلفة، الأمر الذي يعيق إقامة الكثير من الصناعات في هذه الدول مثل صناعة المكائن والآلات الثقيلة وغيرها من الصناعات التي يقل الطلب عليها قياسا بإنتاجها في ظل حجمها الاقتصادي الأمثل.

ج- إضافة إلى كل ما سبق، فإن الإنتاج في الدول المتخلفة يتم لإغراض الاستهلاك الذاتي وليس لأغراض التبادل والسوق الأمر الذي ينجم عنه ضيق السوق، فطبيعة الإنتاج ووجهته تؤثر على السوق.

د- ومن العوائق التي تجعل السوق يتسم بالضيق والصغر هو عدم وجود طرق ووسائل كافية وارتفاع تكاليف ذلك وهو ما يؤدي إلى عزلة الأسواق بعضها عن بعض وبالتالي لا تندمج فيما بينها وبين أسواق كبيرة بسبب هذه الصعوبات، إضافة إلى القيود الإدارية الجمركية التي كثيرا ما توضع أمام حركة السلع وعناصر الإنتاج و التي تحد من توسيع

¹قريشي مدحت، مرجع سبق ذكر، ص 152.

السوق.

هـ- إن محدودية السوق تمثل عائق أمام سيرورة عملية التنمية ، وذلك لان هذه العملية تعتمد على إقامة المشروعات الإنتاجية والتي بدورها تعتمد في بداية عملها على الطلب المحلي الذي توفره السوق المحلية بسبب ضعف قدرة هذه المنتجات على التنافس مع المنتجات الأجنبية في السوق الخارجية ، حيث أن الأخيرة تتم بجودة أعلى وكلفة اقل نظرا لامتلاك المشروعات التي تنتجها الخبرة والكفاءة الأكبر وهو الشيء الذي لا تمتلكه المشروعات المماثلة في الدول المتخلفة، ولذلك فان ضيق السوق يحد من التوسع في إقامة المشروعات.¹

3-الازدواجية الاقتصادية:

إن الازدواجية تشير بشكل عام إلى التقسيمات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الوطني والتي تنعكس في الفروقات في مستوى التكنولوجيا فيما بين القطاعات أو الأقاليم وكذلك الفروقات في درجة التطور فيما بينها، وكذلك في العادات والتقاليد الاجتماعية والمواقف (Attitudes) فيما بين النظام الاجتماعي المحلي والنظام الاجتماعي المفروض من الخارج، فمصطلح الازدواجية الاقتصادية يصف الحالة التي تجد البلدان النامية نفسها فيها خلال المراحل الأولى للتنمية، وان مثل هذه الظاهرة تترك آثارها على نمط ووتيرة التنمية بل وتعيقها وذلك لان القطاع المتقدم (وهو عادة ما يكون قطاع استخراجي أو زراعي) ليس لديه ارتباطات وثيقة مع باقي أجزاء الاقتصاد الوطني وبالتالي التوسع والتطور في ذلك القطاع لا تنتشر آثاره إلى بقية أجزاء الاقتصاد الوطني، فالحصصة الأكبر من الإيراح المتحققة في القطاع الحديث سوف تعاد إلى بلد الاستثمار الأصلي الأمر الذي يقلل من المدخرات المحلية والاستثمارات.²

4- قيد الصرف الأجنبي:

إن انفتاح البلدان النامية على التجارة الدولية لم يساهم في تنمية بقية أوجه الاقتصاديات النامية، ذلك لان الاعتماد الكبير على الصادرات قد عرض تلك الاقتصاديات وكشفها على التقلبات الدولية في الطلب وفي أسعار المنتجات، وخاصة أن معظم صادرات

¹عارف العساف احمد، حسين الوادي محمود، مرجع سبق ذكره، ص ص 224-225.

²قريشي مدحت، مرجع سبق ذكره، ص ص 153-154

الفصل الثاني: أساسيات حول التنمية الاقتصادية واثـر السياستين النقدية والمالية على مؤشراتهما.

هذه الدول هي من السلع الأولية التي تتميز بانخفاض مرونة الطلب السعرية، ولهذا فعندما تتخفض أسعار هذه المواد لا تزداد الكميات المطلوبة منها بأكثر أو بنفس نسبة انخفاض الأسعار.¹

5-محدودية الموارد البشرية:

إن محدودية الموارد البشرية كما ونوعا تمثل قيـدا على التنمية الاقتصادية، حيث عدم كفاية الموارد البشرية وكذلك نقص الإداريين الفنيين الأخصائيين اللازمين لإدارة التنمية حيث لا توجد في معظم الدول النامية مؤسسات تعليمية تؤهل هؤلاء بالقدر الكافي للقيام بوظائف في إدارة التنمية، ونقص المهارات كل هذا يقف عائقا أمام الدول النامية من أجل استغلال رأس المال بالمستوى المطلوب وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو ومستوى الإنتاجية.

ثانيا: العقبات الاجتماعية:

تعتبر العقبات الاجتماعية من أبرز العقبات التي تقف كعائق منيع في وجه التنمية الاقتصادية:²

1-إن البلدان المتخلفة تعاني من كثافة سكانية مرتفعة، أي من ارتفاع حجم السكان قياسا بحجم الموارد الاقتصادية المتاحة ، حيث تعاني هذه البلدان من ارتفاع معدلات نمو السكان بشكل يفوق كثيرا معدلات النمو التي تحققت في البلدان المتقدمة خلال فترات تطورها، الأمر الذي يجعل الأثر الصافي لنمو الدخل منخفض.

2-انخفاض نسبة مشاركة السكان في النشاطات الاقتصادية وذلك بسبب ارتفاع نسبة صغار السن في هذه البلدان وانخفاض نسبة من هم في سن العمل، كل هذا يفرض أعباء على الاقتصاد تتمثل في ارتفاع نسبة المستهلكين في المجتمع إلى المنتجين وبالتالي توجه القسم المهم من الدخل إلى الاستهلاك على حساب انخفاض الادخار والاستثمار.

3-انخفاض المستويات الثقافية والاجتماعية في هذه البلدان، مما ساعد على انتشار الأمية وانخفاض المستويات التعليمية وضعف ارتباط التعليم بالمجالات العملية وخاصة الإنتاجية

¹المرجع نفسه، ص ص 154-155.

²عارف العساف احمد، حسين الوادي محمود، مرجع سبق ذكره، ص229.

الفصل الثاني: أساسيات حول التنمية الاقتصادية واثـر السياستين النقدية والمالية على مؤشراتها.

منها، وانخفاض دوافع الأفراد ومحدودية طموحاتهم، وعدم توفر الإمكانيات الكافية للتدريب وانخفاض ما متاح منها من حيث كفاءتها في توفير تدريب ناجح، كل ذلك ينعكس بشكل انخفاض في درجة الانتفاع الاقتصادي من الموارد المستخدمة وانخفاض القدرة على إيجاد موارد جديدة ، كما أن انخفاض المستويات الصحية والمعيشية وغيرها، يؤدي بالضرورة إلى انخفاض قدرات الأفراد الإنتاجية.

ثالثا: العقبات السياسية:

هناك العديد من العقبات السياسية وأهمها كالتالي: ¹

1-التبعية السياسية:

وهنا تقوم الدول المتقدمة بالتأثير على الدول المتخلفة وتضمن وجود نظام سياسي موالي لها، فعندما يكون البلد يمتلك الاستقلال السياسي يمكنه رسم السياسات الاقتصادية الملائمة لمصلحة البلد، وفي غياب الاستقلال السياسي فان رسم السياسات الاقتصادية يكون لغير صالح البلد.

2-عدم الاستقرار السياسي:

في حالة عدم الاستقرار السياسي فان النتيجة العامة هي ضعف أو انعدام الاستثمار في الاقتصاد المحلي، وتوجه الثروات الشخصية إلى البنوك الأجنبية ولذلك يجب على الحكومة أن توفر بيئة مستقرة للمنشآت الإنتاجية الحديثة الخاصة والعامة .

3-تفتقر الكثير من الدول النامية المناخ الديمقراطي السليم.

4-غياب الوعي السياسي والمشاركة السياسية لأفراد المجتمع.

5-تتميز الدول النامية بالتغير السريع والفجائي في القوانين.

رابعا: العقبات التنظيمية والإدارية:

إن الحكومات في الدول النامية تواجه عقبة انخفاض القدرات الإدارية والتنظيمية عند قيامها بعملية التنمية ، وتمثل هذه العقبة في جانب كمي ونوعي، ففي الجانب الكمي يلاحظ عدم توفر الأجهزة الحكومية التي تكفي للقيام بالمشروعات الإنتاجية في المجالات المختلفة

¹شفيق محمد، التنمية والمتغيرات الاقتصادية، مطبعة الرمل، الاسكندرية، 1997، ص 108.

الفصل الثاني: أساسيات حول التنمية الاقتصادية واثـر السياستين النقدية والمالية على مؤشراتها.

إضافة إلى القيام بتأدية الخدمات العامة، أما الجانب النوعي فيتمثل في ضعف قدرة الأجهزة الإدارية والتنظيمية على وضع السياسات المختلفة وكذلك ضعف قدرتها على تنفيذ هذه السياسات، بسبب انخفاض كفاءة الكادر الإداري والتنظيمي وانخفاض مستوى الجدية والحرص والأمانة في العديد من جوانبه، وكذلك ضعف ملائمة النظم والتشريعات وجمود الكثير منها، وعدم متابعتها للتغيرات التي تحصل في الواقع وبالتالي إعاقـة العمل من أجل تحقيق التنمية.¹

خامسا: عوائق دولية:

إن من أهم العوائق التي تواجه عملية التنمية في البلدان النامية اليوم هي العوامل الخارجية، أي الظروف الدولية التي تتمثل في اعتماد هذه البلدان على البلدان المتقدمة في كثير من جوانب العمل من أجل تحقيق التنمية سواء برأس المال أو التكنولوجيا، إضافة إلى المنافسة القوية التي تمثلها منتجات الدول المتقدمة أمام منتجات الدول المتخلفة سواء في السوق الدولية أو السوق المحلية، كما تفرض الدول المتقدمة في مجال التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا من خلال سيطرتها الاحتكارية على هذا المجال حيث تضع القيود على صادرات البلدان المتخلفة إليها وتفرض أسعار منخفضة عليها. كما تمنع توفير السلع والأدوات والتكنولوجيا التي يمكن أن تسهم في تطوير هذه البلدان (النامية). إضافة إلى ما يرافق عقد القروض وتقديم المساعدات الفنية من شروط وأعباء والتي تؤدي في النهاية إلى خدمة البلدان المتقدمة ولا تسهم بأي شكل من الأشكال في تحقيق التنمية أو التطور في البلدان المتخلفة.²

¹ عارف العساف احمد، حسين الوادي محمود، مرجع سبق ذكره، ص 230.

² المرجع نفسه، ص 231.

المبحث الثالث: اثـر السياسات النقدية والمالية على مؤشرات التنمية الاقتصادية.

إن السياسات النقدية والمالية تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال استخدام عدة أدوات للتأثير إيجابا على مؤشرات التنمية الاقتصادية، كما يجب التنسيق بين هذه السياسات لضمان تحقيق الهدف المنشود للاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: اثـر السياسة النقدية على مؤشرات التنمية الاقتصادية:

في هذا المطلب سنحاول توضيح علاقة التأثير والتأثر الموجودة بين السياسات النقدية وبين مؤشرات التنمية الاقتصادية.

أولا: العلاقة بين عرض النقود و مؤشرات التنمية الاقتصادية:

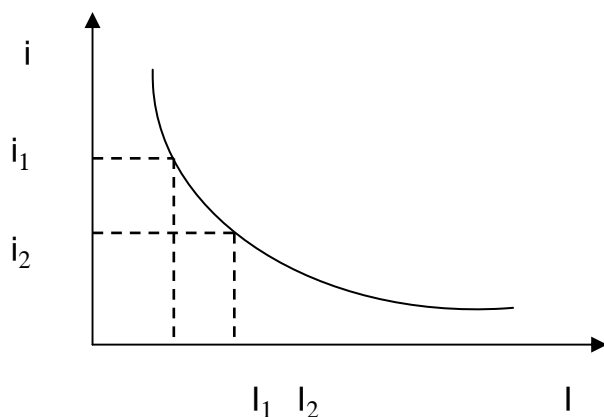
1-العلاقة بين عرض النقود والنتاج المحلي الإجمالي GDP:

إن أي تغير في عرض النقود سوف يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي، بحيث عندما تقوم السلطة النقدية بإتباع سياسة نقدية توسعية فإنها حتما سوف تقوم بزيادة عرض النقود وهذه الزيادة في عرض النقود سوف ترفع من المستوى العام للأسعار وتؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة ومنه إلى التوسع في حجم الاستثمارات (ذلك نتيجة للعلاقة السالبة بين الاستثمارات ومعدل الفائدة، انظر الشكل رقم (06)) والذي ينجم عنه زيادة في الدخل وهذه الزيادة في الدخل سيتولد عنها زيادة في الطلب الكلي، أي أنها تؤدي إلى زيادة احد أو بعض أو كل مكوناته (الاستهلاك، الاستثمار، الإنفاق الحكومي، الواردات)، فهذه الزيادة في الدخل وبالتالي الطلب الكلي ستعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

أما في حالة إتباع السلطة النقدية سياسة انكماشية، ستقوم بتقليص عرض النقود (لمعالجة حالة تضخمية معينة)، وهذا سيؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار وارتفاع أسعار الفائدة والذي يؤدي إلى التقليل من حجم الاستثمارات وبالتالي انخفاض الطلب الكلي (لان الاستثمار احد مكونات الطلب الكلي) يؤدي إلى انخفاض الدخل وبالتالي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي.

إذن من كل ما سبق نستنتج أن هناك علاقة موجبة بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (06): العلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة.



المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال الشكل (6)، نلاحظ انه عند سعر الفائدة i_1 يكون حجم الاستثمار I_1 ، أما عند انخفاض سعر الفائدة إلى i_2 أدى هذا إلى ارتفاع مستوى الاستثمار إلى I_2 .

2-العلاقة بين عرض النقود والبطالة:

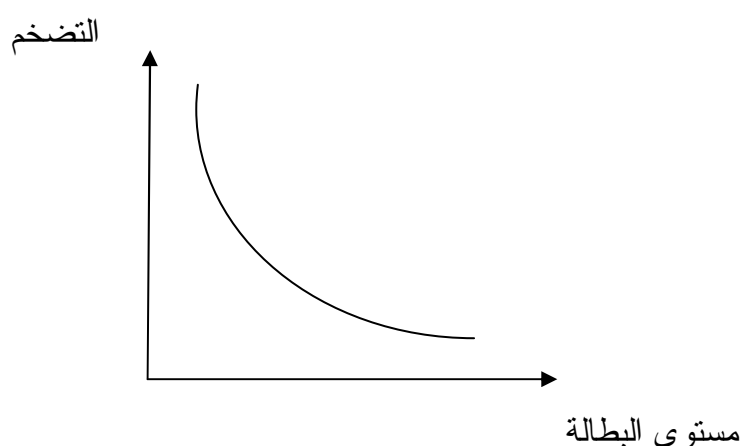
إن إتباع السلطة النقدية سياسة توسعية، يعني الزيادة في المستوى العام للأسعار وكذلك انخفاض أسعار الفائدة وبالتالي زيادة حجم الاستثمارات والذي يترتب عليه زيادة الطلب على الأيدي العاملة ومنه التقليل من البطالة أو القضاء عليها.

أما في حالة إتباع سياسة نقدية تقليدية تزداد معدلات البطالة، إذن من كل ما سبق نستنتج أن هناك علاقة عكسية بين عرض النقود والبطالة.

لقد اختلفت المدارس الاقتصادية حول دور السياسة النقدية في معالجة مشكلة البطالة والوصول إلى الاستخدام الكامل، حيث يرى الكلاسيك أن قوى العرض والطلب على العمل هي المسؤولة عن وصول سوق العمل إلى حالة التوازن عند مستوى الاستخدام الكامل حيث يحدث ذلك بسبب مرونة الأجور والأسعار دون تدخل الدولة مستنديين بذلك على قانون ساي، أما الكنزيون يرون ضرورة تدخل الدولة من خلال الإنفاق الحكومي لزيادة الطلب الكلي الفعال وبالتالي زيادة الإنتاج أي زيادة الطلب على الأيدي العاملة وتخفيض معدلات البطالة، وبرز الآراء هنا هو ما ذهب إليه الاقتصادي الكنزي فيليبس، الذي أكد بوجود علاقة مستقرة طويلة الأجل بين تغيرات الأجور النقدية ومعدلات البطالة في المملكة المتحدة كما بين من خلال نموذج المشهور بمنحنى فيليبس العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم

(انظر الشكل7) ، حيث يرى أن تخفيض معدلات البطالة يكون بزيادة الأسعار عن طريق زيادة عرض النقود وبالتالي زيادة معدلات التضخم، ولم يدم ذلك كثيرا حيث ظهرت ظاهرة التضخم الركودي والتي من سماتها تزايد في المستوى العام للأسعار وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستوى الإنتاج ومعدلات نمو الاقتصاد الوطني، وهنا جاءت فكرة النقديين التي ترى بان حل المشكلة يأتي من خلال التحكم في عرض النقود والذي بدوره سيحقق الاستخدام الكامل والقضاء على البطالة.

الشكل رقم (07): منحنى فيليبس.



المصدر: دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص260.

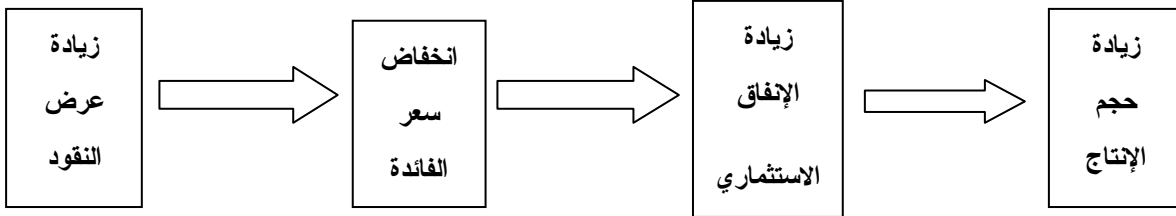
3-العلاقة بين عرض النقود والتضخم:¹

إن النظرية الكلاسيكية (نظرية كمية النقود) تؤكد وجود علاقة تناسبية بين كمية النقود المعروضة وبين المستوى العام للأسعار وتصف الأول بالمتغير المستقل والثاني متغير تابع ومع افتراض الكلاسيك حول ثبات حجم الإنتاج وثبات سرعة دوران النقود فان التغيير في كمية النقود المعروضة زيادة أو نقصان ينعكس حتما على المستوى العام للأسعار ومنه إلى التضخم، كما أن رأي النقديين وعلى رأسهم فريدمان داعما للرأي الكلاسيكي حيث يعتقدون

¹جليل الغايي عبد الحسين، كريم الجبوزي سوسن، اثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول الموقع:

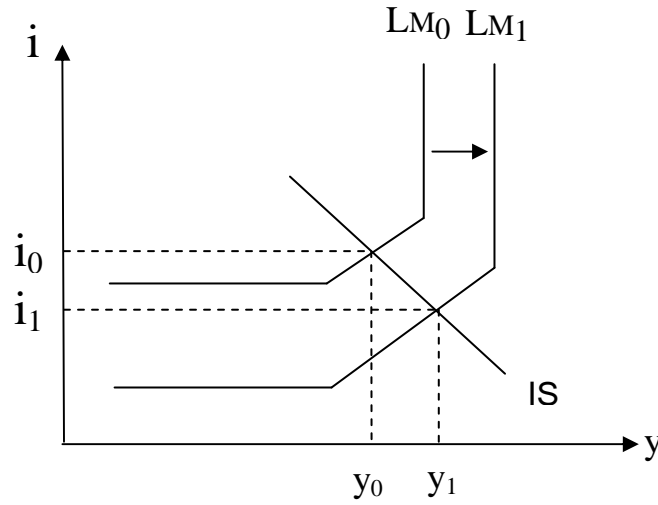
الفصل الثاني: أساسيات حول التنمية الاقتصادية واثـر السياستين النقدية والمالية على مؤشراتهما.

إن السياسة النقدية تعتمد كثيرا على سعر الفائدة لنقل قراراتها ويعود ذلك للنموذج الكنزي (IS-LM)، ويمكن تلخيص نقل اثر السياسة النقدية حسب النموذج الكنزي وفقا للمخطط التالي:



فعند تطبيق سياسة نقدية توسعية يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة الحقيقي، وبالتالي انخفاض في تكلفة رأس المال ومنه زيادة الإنفاق الاستثماري و ينتج عن هذا زيادة في الطلب الكلي وبالتالي حجم الإنتاج والشكل (08) يوضح ذلك:

الشكل رقم (08): سياسة نقدية توسعية.

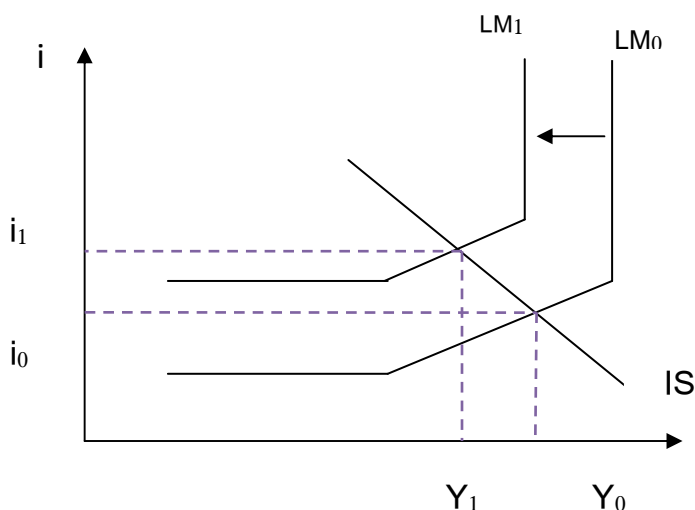


المصدر: من إعداد الطالبة.

ان الشكل (08) يعبر عن كيفية استخدام السياسة النقدية للتخلص من الركود ومعالجة البطالة، حيث نلاحظ عند زيادة عرض النقود (M) ينتج عنه انتقال منحنى LM نحو اليمين وبالتالي انخفاض سعر الفائدة وارتفاع حجم الإنتاج.

اما في الحالة العكسية اي عند تطبيق سياسة نقدية انكماشية يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي، وبالتالي ارتفاع في تكلفة رأس المال و انخفاض الإنفاق الاستثماري و منه انخفاض في الطلب الكلي وبالتالي حجم الإنتاج والشكل (09) يوضح ذلك:

الشكل (09): سياسة نقدية انكماشية.



المصدر: من اعداد الطالبة.

إن الشكل (09) يعبر عن كيفية استخدام السياسة النقدية للتخلص من التضخم، حيث نلاحظ إن تقليص M يؤدي إلى انتقال LM إلى اليسار وبالتالي ارتفاع سعر الفائدة ونقص في حجم الإنتاج .

2-العلاقة بين عرض النقود وسعر الفائدة:

إن سعر الفائدة يتحدد بتقاطع منحنى الطلب على النقود والعرض على النقود وبالتالي فهو يتأثر بكليهما وهذا حسب الرأي الكنزري، بحيث أن السياسة النقدية تؤثر على مستوى سعر الفائدة ومنه على قرارات الاستثمار وكذلك حجم التشغيل والإنتاج والدخل الوطني فان استجابة سعر الفائدة للسياسة النقدية يتوقف على مرونة دالة الطلب أو دالة التفضيل النقدي فإذا كانت مرونة منحنى التفضيل النقدي كبيرة فان زيادة عرض النقود لا يقابلها انخفاض كبير في سعر الفائدة ، حيث ينقلص سعر الفائدة كلما ارتفعت مرونة الطلب على النقود إلى أن يصل سعر الفائدة إلى مستوى ثابت حتى مع زيادة كمية النقود المعروضة والمطلوبة أما إذا كانت مرونة منحنى التفضيل النقدي ضئيلة فان الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة بنسبة كبيرة، وبالتالي فان تأثير السياسة النقدية على سعر الفائدة يتوقف على المرونة النسبية لدالة أو منحنى التفضيل النقدي، حيث تزداد على سعر الفائدة كلما انخفضت المرونة النسبية لمنحنى التفضيل النقدي.

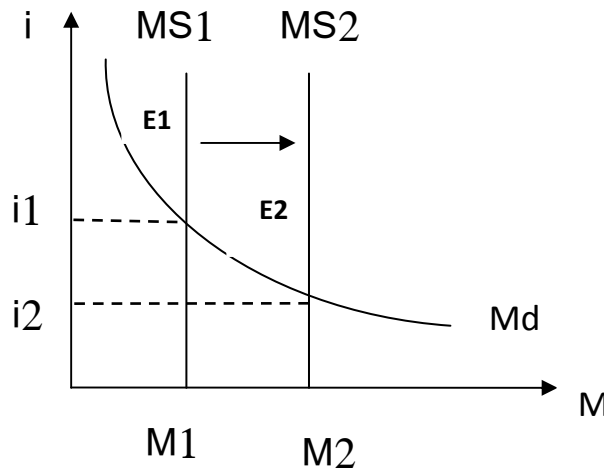
الفصل الثاني: أساسيات حول التنمية الاقتصادية واثـر السياستين النقدية والمالية على مؤشراتهما.

وكمثال على ما تقدم إذا اتبعت السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية وذلك بزيادة عرض النقود فهي بذلك تنقل منحى عرض النقود نحو اليمين، أي انخفاض سعر الفائدة عن مستواه الأصلي.

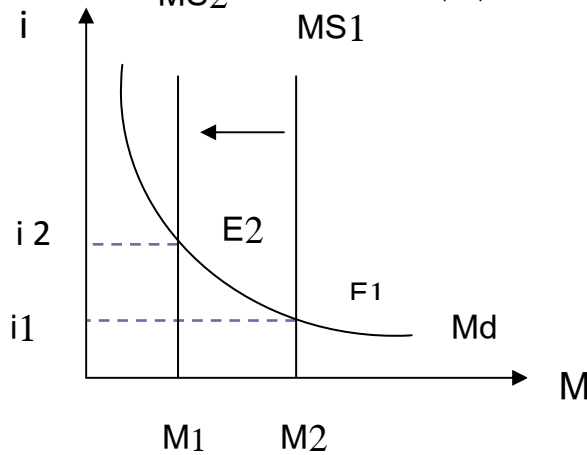
أما في حالة سياسة نقدية انكماشية فسوف تقوم السلطة النقدية بتقليص عرض النقود ومنه ارتفاع سعر الفائدة، إذن نستنتج مما سبق أن هناك علاقة عكسية بين عرض النقود وسعر الفائدة والشكل (10) يوضح ذلك:

الشكل رقم (10): انتقال منحى عرض النقود.

- اثر التوسع النقدي على سعر الفائدة (أ):



- اثر الكبح النقدي على سعر الفائدة (ب):



المصدر: بوبلوط بلال، اثر تحرير سعر الفائدة على الاقتصاد الجزائري الفترة 2000-2008 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3، 2011 ص 82.

الفصل الثاني: أساسيات حول التنمية الاقتصادية واثـر السياستين النقدية والمالية على مؤشراتهما.

ان كل زيادة في العرض النقدي من M1 إلى M2 يعني إتباع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية في ظل ثبات الطلب على النقود ، سوف يؤدي إلى حدوث توازن جديد عند (E2) مع مستوى سعر فائدة منخفض i_2 ، الجزء (أ).

أما في الحالة العكسية فإذا أراد البنك المركزي رفع أسعار الفائدة يخفض من عرض النقود من M2 إلى M1) ومثال على ذلك يدخل البنك المركزي إلى السوق المالي أو النقدي كبائع للسندات الحكومية "السوق المفتوحة"، وبالتالي حدوث توازن جديد عند النقطة (E2) مع سعر فائدة مرتفع (i_2)، الجزء (ب).

المطلب الثاني: اثر أدوات السياسة المالية على مؤشرات التنمية الاقتصادية.

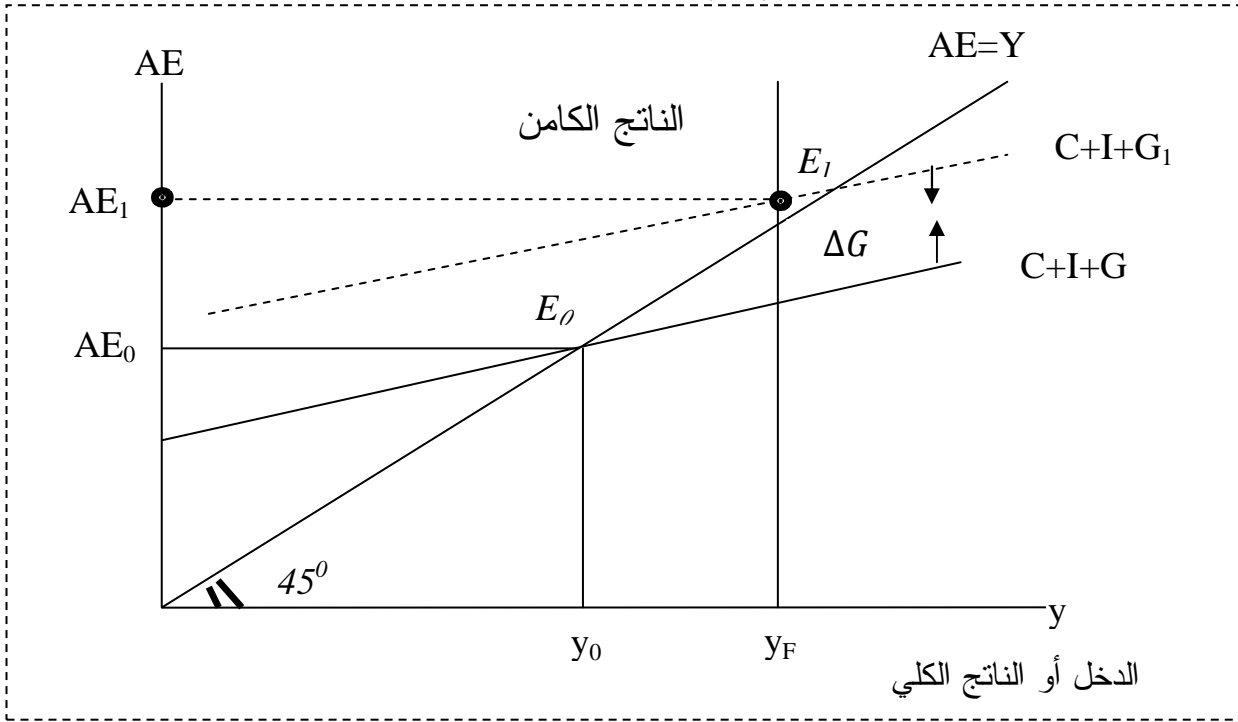
يمكن توضيح آلية عمل أدوات السياسة المالية في حالة معالجة فجوة ركودية أو فجوة تضخمية في الاقتصاد.

أولاً: في حالة وجود فجوة ركودية:¹

في الكساد الاقتصادي تقوم الحكومات باستخدام سياسة مالية توسعية وذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب المفروضة على الأفراد والمؤسسات الاستثمارية أو استخدام الحالتين معاً. حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات تشبه في تأثيرها زيادة الإنفاق الاستثماري اي عمل المضاعف وهذا يعني أن زيادة معينة في مستوى الإنفاق الحكومي ستؤدي إلى زيادة مضاعفة في مستوى الدخل أو الناتج لتوضيح ذلك نستعين بالشكل التالي:

¹ يوسف كافي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص ص 342-344.

الشكل رقم (11): سياسة مالية توسعية.



المصدر: مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ط1، عمان 2015 ، ص343.

نلاحظ أن الإنفاق الكلي (AE_0) يتساوى مع الناتج الكلي (Y_0) عند تقاطع دالة الإنفاق الكلي مع خط (45°) درجة. ووجود فجوة ركودية وذلك لأن مستوى الناتج (Y_0) أقل من مستوى الاستخدام الكامل (الناتج الكامن) (Y_F).

ولمعالجة الفجوة الركودية يتطلب زيادة الإنفاق الكلي ليصل إلى النقطة (E_1) التي تحقق التوازن عند مستوى الاستخدام الكامل للإنتاج (Y_F)، وذلك بزيادة الإنفاق الحكومي من (G) إلى (G_1) كما هو مبين في الشكل، وهذه الزيادة تؤدي إلى زيادة الإنتاج من (Y_0) إلى (Y_F) وهي زيادة مماثلة للإنفاق الكلي من (AE_0) إلى (AE_1).

كما يمكن أن تلجأ الحكومات إلى تخفيض الضرائب أو إعطاء إعفاءات ضريبية وذلك لرفع مستوى الطلب الكلي، حيث تخفيض الضرائب يؤدي إلى تزايد الدخل المتاحة وتحفيز الاستهلاك والاستثمار وبالتالي زيادة مستوى الإنفاق الكلي.

ثانيا : في حالة وجود فجوة تضخمية (القضاء على التضخم):

يمكن علاج الفجوة التضخمية باستخدام أدوات السياسة المالية من خلال البدائل

التالية:

تقوم الحكومة بتخفيض الإنفاق العام، مما يؤدي إلى تخفيض حجم الاستهلاك وبالتالي حدوث انخفاض في الطلب الكلي مما يعالج الزيادة في مستوى الأسعار.

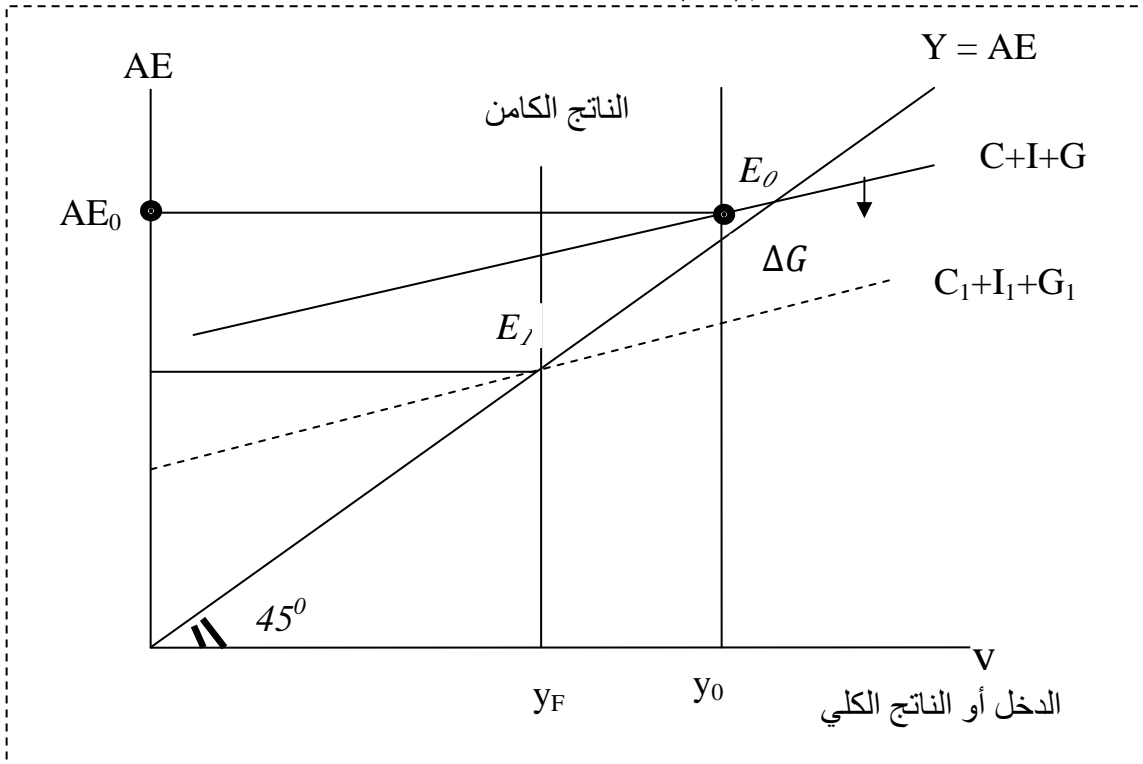
قيام الحكومة بزيادة معدلات الضرائب مما يؤدي إلى انخفاض دخول الأفراد وبالتالي

انخفاض الطلب الكلي وعلاج الزيادة في مستوى الأسعار.

قيام الحكومة بتخفيض حجم الإنفاق العام وزيادة الضرائب في نفس الوقت بما يحقق

الهدف من السياسة المالية ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم(12): سياسة مالية انكماشية.



المصدر: مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ط1، عمان 2015

ص 345.

نلاحظ أن الاقتصاد يتوازن عند النقطة (E0) وهذا يعني أن مستوى الإنفاق الكلي

يفوق مستوى الاستخدام الكامل (الناتج الكامن) (YF) مما يعني وجود فجوة تضخمية

وبالتالي لابد من تراجع مستوى الإنفاق الكلي إلى النقطة (E1)، وهنا تستخدم أدوات السياسة

المالية إما بتخفيض مستوى الإنفاق (G) أو رفع معدلات الضرائب التي تؤدي إلى انخفاض الاستهلاك (C) كذلك الاستثمار (I)، أو كلاهما معا وبالتالي القضاء على الفجوة التضخمية.¹

المطلب الثالث: أهمية التنسيق بين السياسة المالية و السياسة النقدية.²

تسعى كل دولة لتحقيق أهداف اقتصادية من خلال سياسة اقتصادية عامة، ومن مكونات السياسة الاقتصادية نجد السياسة المالية و السياسة النقدية. وغالبا ما تضع الدولة أهداف للسياسة الاقتصادية تسعى لتحقيقها عن طريق أدوات ووسائل هاتين السياستين، ونظرا للأهمية الكبيرة التي تتمتع بها كل من السياستين، فإن التنسيق بينهما وبين أهداف كل منهما أصبح ضرورة حتمية لا مفر منها وذلك لتجنب التضارب بين أهداف ووسائل كل من السياستين (النقدية والمالية) أو بين وسائل وأهداف كل سياسة وحدها.

إن الهدف من التنسيق بين السياستين هو مواجهة الأزمات الاقتصادية، ومثال على ذلك الضغوط التضخمية وهي تلك الظاهرة التي تعبر عن انخفاض العرض الكلي من سلع وخدمات عن الطلب الكلي، نظرا لوصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل حيث لا يمكن زيادة حجم الإنتاج، ولإعادة التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، تتخذ كل من السلطة النقدية والمالية إجراءات وتدابير يمكن حصرها فيما يلي:

يقوم البنك المركزي (السلطة النقدية) بالتقليص من عرض النقود أي تقليص حجم الإنفاق ومن ثم الطلب الكلي، بالإضافة إلى تقليص حجم الائتمان المصرفي الذي تقدمه البنوك التجارية إلى الأفراد والمشروعات مما يؤدي إلى تقليص حجم الإنفاق ومن ثم الطلب الكلي، بالإضافة إلى تقليص حجم القروض الحكومية الموجهة للأفراد والبنوك أو القيام بالاقتراض من الأفراد (طرح السندات الحكومية) بهدف تخفيض حجم الكتلة النقدية المتداولة لدى الأفراد، وبالتالي تخفيض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.

¹ يوسف كافي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص345.

²ناظم محمد النوري الشمري، النقود والمصارف، مدرسة الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل، العراق،1995، ص ص 321-325.

الفصل الثاني: أساسيات حول التنمية الاقتصادية واثـر السياستين النقدية والمالية على مؤشراتهما.

وتقوم السلطة المالية بتخفيض حجم الإنفاق الحكومي وذلك بالتخفيض من حجم الدخل، بالإضافة إلى الرفع من الضرائب المباشرة وغير المباشرة والتخفيض من حجم الإعانات.

من خلال ما سبق يتضح ضرورة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية حيث تسعى السلطة النقدية والمالية من خلال عدة إجراءات إلى تحقيق قدر من الاستقرار في مستويات الأسعار وخلق توازن بين العرض الكلي والجانب الكلي.

أما في حالة البطالة والركود الاقتصادي فإن السياسة الاقتصادية والتمثلة في السياسة النقدية والسياسة المالية تهدف إلى تحقيق قدر من الرواج الاقتصادي وذلك عن طريق مجموعة الإجراءات والتدابير وذلك على النحو التالي:

يقوم البنك المركزي (السلطة النقدية) بزيادة حجم المعروض النقدي ومن ثم زيادة حجم الطلب الكلي، كما يقوم البنك المركزي باستخدام الوسائل الكمية والكيفية لتشجيع البنوك التجارية على منح القروض بهدف زيادة حجم الإنفاق الكلي (وذلك بتخفيض سعر إعادة الخصم مثلا).

في حين تعمل السلطة المالية على زيادة الإنفاق الحكومي والجاري والاستثماري لزيادة الإنفاق الكلي وتلجأ إلى تخفيض حجم الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرفع من حجم الإعانات (المدفوعات الحكومية).

مما سبق نلاحظ أن السياسة المالية والنقدية لديهما هدف مشترك هو معالجة أزمة الركود الاقتصادي من خلال الزيادة في حجم الطلب الكلي وبالتالي زيادة حجم الإنتاج والتشغيل والدخل الوطني ومن ثم دفع الاقتصاد نحو الرواج الاقتصادي.

ونستنتج مما سبق أن كل دولة تسعى لتحقيق أهدافها الاقتصادية والمسطرة في سياستها الاقتصادية العامة يجب أن تتسق بين السياسة النقدية والسياسة المالية.

خلاصة الفصل:

مما سبق ذكره في هذا الفصل يمكن أن نستخلص بان التنمية الاقتصادية هي تلك الإجراءات المنسقة التي يتخذها صناع السياسة والتي تسهم في تعزيز مستوى المعيشة وزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، كما أنها لا تشمل تغيرات اقتصادية فحسب بل تتضمن تغيرات في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية.

ويمكن قياس مدى تحقيق التنمية الاقتصادية في دولة ما، من خلال عدة مؤشرات: البطالة، التضخم و النمو الاقتصادي، توازن ميزان المدفوعات...الخ، ولعل أهم السياسات الاقتصادية التي تتدخل بهدف ضمان تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية هما السياسة النقدية والسياسة المالية واللذان تعملان على تحسين وضعية الاقتصاد ومعالجة كافة الاختلالات والمشاكل التي يتعرض لها وذلك من خلال مجموعة من الأدوات تستخدم حسب وضعية الاقتصاد.

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

الفصل الثالث:

**واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها
في تحقيق التنمية الاقتصادية خلال الفترة
(1990-2014).**

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

تمهيد:

لقد عرف الاقتصاد الجزائري عدة تغيرات بعد الاستقلال، وتميز بسيطرة القطاع العام على مختلف الأنشطة الاقتصادية، كما عرف عدة صدمات بسبب اعتماده على مورد المحروقات وكانت ابرز هذه الصدمات الصدمة النفطية سنة 1986 والتي نتج عنها اختلالات في الاقتصاد الوطني، حيث استدعى الأمر تبني سياسات جديدة تجنب البلاد من خطر هذه الصدمات، واعتمدت الجزائر على السياسات النقدية والمالية في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال استخدام أدوات كلا من السياسة النقدية والسياسة المالية للمعالجة الاختلالات الاقتصادية وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة.

ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى واقع السياستين النقدية والمالية خلال الفترة (1990-2014) ودورهما في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر وذلك بالتطرق إلى:

المبحث الأول: مسار السياسة النقدية خلال الفترة 1990-2014:

المبحث الثاني: واقع السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014).

المبحث الثالث: مدى مساهمة السياسات النقدية والمالية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014).

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

المبحث الأول: مسار السياسة النقدية خلال الفترة 1990-2014.

إن السياسة النقدية في الجزائر قبل 1990 لم تتمكن من تحقيق أهدافها، ويعود ذلك إلى الدور السلبي للنقود في الاقتصاد الوطني، إضافة إلى كون البنك المركزي كان يعتمد على الأدوات المباشرة في الرقابة والتحكم في الائتمان على مستوى جهاز مصرفي هش بعيد كل البعد عن دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، كما كان البنك المركزي مجرد ملجأ لتمويل عجز الميزانية العامة، إذ كانت الخزينة العمومية هي المكلفة بمهمة إصدار النقد والتحكم في حجم تداوله.

المطلب الأول: مسار السياسة النقدية خلال الفترة (1990-1999):

بعد المشاكل التي تعرضت لها الجزائر وانتقالها من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق حاولت الدولة سنة 1990 معالجة هذه المشاكل فاتبعت سياسة نقدية باعتبارها الوسيلة المزدوجة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاتجاه نحو نظام يستند إلى ميكانيزمات السوق وذلك لان السياسة النقدية تعتبر احد الركائز الأساسية للسياسات الاقتصادية التي تمكنها من مراقبة التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي، لذا خلق الإطار المؤسسي لها ولأدواتها حتى تؤدي مهمتها بكفاءة عالية.

أولاً: قانون النقد والقرض:

يعتبر قانون النقد والقرض 90-10 الصادر بتاريخ 15 افريل 1990 نص تشريعي لدعم الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها منذ 1988 من طرف السلطات، ويعتبر من أهم الإصلاحات النقدية وذلك لأنه يتضمن كل المسائل المتعلقة بالنقد والقرض سواء تعلق الأمر بأنشطة البنوك مراقبة البنوك ومعايير تسيير وتنفيذ السياسة النقدية.

لقد كان قانون النقد والقرض 90-10 نقطة انطلاق للسياسة النقدية، بحيث أعاد للبنك المركزي كل صلاحيته في تسيير ورسم السياسة النقدية في ظل الاستقلالية التامة،

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

حيث كان مضمون القانون كما يلي:¹

- 1- إرجاع الوظائف التقليدية للدينار الجزائري.
- 2- وضع سقف أقصى لتسيقات البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية مع استرجاعها إجباريا خلال كل سنة.
- 3- إرجاع ديون الخزينة المتراكمة اتجاه البنك المركزي وفق جدول زمني مدة 15 سنة انطلاقا من 1990.
- 4- إلغاء الائتتاب الإجمالي في سندات الخزينة من قبل البنوك التجارية.
- 5- إنشاء مجلس النقد والقرض الذي يمثل السلطة النقدية المسؤولة، عن صياغة سياسات الائتمان والنقد الأجنبي والدين الخارجي والسياسات النقدية.
- 6- خروج الخزينة من دائرة الائتمان وعودة الوظائف التقليدية إلى البنوك التجارية.
- 7- إعطاء مكانة هامة للسياسة النقدية كأداة ضبط اقتصادي تحت إشراف بنك الجزائر.
- 8- منح البنك المركزي استقلالية عن وزارة المالية وتكليفه بتسيير السياسة النقدية وقد خضع البنك المركزي لعملية إعادة تنظيم إدارية، وسمي "بنك الجزائر".
- 9- تطبيق قواعد تحكم العلاقة بين الخزينة والنظام المالي.
- 10- إرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة بالنسبة لإمكانية الحصول على الائتمان وإعادة التمويل من البنك المركزي وأسعار الفائدة.

وبموجب هذا القانون يعتبر البنك المركزي المسؤول الوحيد على تسيير السياسة النقدية في ظل الاستقلالية والتحكم في الكتلة النقدية عن طريق:²

- 1- محاربة التضخم ومختلف أشكال الترسبات.
- 2- الحد من توسع القرض الداخلي.
- 3- وضع نظام مصرفي فعال في مستوى تعبئة توحيد الموارد.

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية الاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي، ص 21-22.

² بوزعرور عمار، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية-حالة الجزائر- 1990-2005، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية -فرع التخطيط-جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 182-183.

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

- 4- عدم التمييز بين الأعوان الاقتصاديين بخصوص منح القروض.
 - 5- إنشاء سوق نقدي.
 - 6- الحد من اللجوء إلى الإصدار النقدي، حيث يتم التأثير على أسعار الفائدة وجلب المواد المدخرة.
 - 7- إمكانية إقامة فروع لبنوك أو مؤسسات مالية أجنبية على التراب الوطني.
- كما وضع قانون النقد والقرض 90-10 إجراءات متعلقة بالسياسة النقدية والقطاع المالي في الجزائر وتتمثل¹:

- 1- إلغاء سقف المديونية البنكي ووضع سقف لهامش البنك يصل إلى 5% سنة 1994.
- 2- إنشاء معامل احتياط إجباري ب3% على الودائع البنكية احتياطات تعويضية حتى 11% سنويا في نفس السنة 1994.
- 3- وضع قانون استثمار جديد يسمح بالمشاركة في البنوك التجارية 1994، أما في السنوات 1995 و1996 وضع نظام المزايدة لديون البنك المركزي، ووضع نظام مزايدة لسندات الخزينة.
- 4- وضع نظام عمليات السوق المفتوحة.
- 5- قرار تحويل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط إلى بنك تجاري للقروض العقارية مع بداية 1997.
- 6- أما سنة 1998 بدا التحضير بمعية البنك العالمي لبرامج نظام الدفع. ومنه نستنتج أن السياسة النقدية اعتبرت كوسيلة ضبط اقتصادي وسياسة لإدارة الطلب.

ثانيا: واقع السياسة النقدية في اتفاقات الجزائر مع صندوق النقد الدولي:

بعد الاختلالات الاقتصادية التي شاهدها السوق النفطية والتي أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني، دفع بالسلطات الجزائرية إلى الاستعانة بصندوق النقد الدولي تم على إثره عقد اتفاقات مع هذا الأخير في إطار سياسات التثبيت الاقتصادي أو سياسات التعديل الهيكلي

¹موقاري حورية، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي محند اولحاج-البويرة-2015، صص 110-111.

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

1- الاستعداد الائتماني الأول:

وافق صندوق النقد الدولي في إطار اتفاق التثبيت 30 ماي 1989 على تقديم 155.7 مليون وحدة سحب خاصة، كما استفادت الجزائر من تسهيل تمويل تعويض بقيمة 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (*) نظرا لانخفاض قيمة أسعار البترول وارتفاع أسعار الحبوب سنة 1988.¹

وتطورت الكتلة النقدية M2 بين 1989 و 1990 نسبة 11.32% في حين لم يتغير الناتج الداخلي الإجمالي LE PIB سوى بمعدل 0.80% فقط، مما يوحي بوجود كتلة نقدية بدون مقابل مما يساعد على بروز اختناقات تضخمية، وسجل سنة 1990 المؤشرات التالية:

أ- ارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد ب18%.

ب- عرف معدل التضخم بمؤشرات أسعار المستهلك ارتفاعا ملحوظا.

ج- ارتفاع التسرب النقدي بنسبة 12.57%.

2_ الاستعداد الائتماني الثاني:

بتاريخ 03 جوان 1991 تم الاتفاق بين الجزائر وصندوق النقد الدولي على الاستعداد الائتماني، إذ تم بموجبه تقديم 300 مليون وحدة سحب خاصة مقسمة على أربعة شرائح. إن تنفيذ تطبيق هذا الاستعداد عرف بعض الظروف غير الملائمة، مما جعلها تقف عائقا أمام تطبيق بنوده المتفق عليها، وقد استهدف هذا الاستعداد في الجانب النقدي والمالي ما يلي:²

أ- تحرير التجارة الخارجية والداخلية من خلال العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار.

¹لحول عبد القادر، اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2006، كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير جامعة سعيدة، ص17، الموقع الالكتروني: www.iefpedia.com consulté le (16_04-2016)

(*) انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي بتاريخ 1963/09/26، حيث كانت حصتها تقدر ب623,1 مليون وحدة حساب سحب خاصة (DTS)، لترتفع إلى 941,4 مليون (DTS) في أوت 1994، حيث تمثل زيادة قدرها ب51,1% من حصتها في الصندوق وبعد التعديل الهيكلي التاسع زادت حصة الجزائر حيث أصبحت صوتها يقدر ب9394 مليون (DTS)، أما المبلغ المخصص لها إجمالا هو: 128.640.000 (DTS).

²لحول عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص17.

(*) انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي بتاريخ 1963/09/26، حيث كانت حصتها تقدر ب623,1 مليون وحدة حساب سحب خاصة (DTS)، لترتفع إلى 941,4 مليون (DTS) في أوت 1994، حيث تمثل زيادة قدرها ب51,1% من حصتها في الصندوق وبعد التعديل الهيكلي التاسع زادت حصة الجزائر حيث أصبحت صوتها يقدر ب9394 مليون (DTS)، أما المبلغ المخصص لها إجمالا هو: 128.640.000 (DTS).

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

ب- ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وكذلك أسعار الصرف وتكلفة النقود.

واهم الإجراءات النقدية المتخذة في إطار هذا البرنامج:

أ- الحد من الكتلة النقدية M2 بجعلها في حدود 41 مليار دج.

ب- تعديل المعدلات المطبقة في إعادة التمويل، إذ تم رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 إلى 11.5% بدل 10.5% سنة 1990، وتحديد سعر تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية بـ 17%.

ج- تخفيض الدينار قصد التقليل من الفرق الموجود بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق الموازي، على أن لا يتجاوز هذا الفرق 25%.

د- تاطير تدفقات القروض للمؤسسات المختلفة غير المستقلة.

أما أهم النتائج النقدية والمالية المحققة فتتمثل في توسع العجز في ميزان رؤوس الأموال الذي وصل 1.23 مليار دولار أمريكي واستمرار انزلاق الدينار حيث وصل 1 دولار أمريكي إلى 18.47 دج، بعد ما كان 1 دولار أمريكي يعادل 8.96 دج سنة 1990 فقط، وبالتالي أصبحت المؤشرات النقدية والمالية كالتالي:

أ- استمرار سلبية معدل الفائدة.

ب- ارتفاع التكلفة المتوسطة لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر إلى 14%.

ج- توسع إعادة التمويل لدى بنك الجزائر بنسبة 66%.

د- توسيع القروض المقدمة للاقتصاد بنسبة 31.90%.

هـ- نمو الكتلة النقدية بـ M2 21.07% بعد ما كان 11.3% سنة 1990.

و- تراجع معدل السيولة إلى 48.16% بعد ما كان 61.86% سنة 1990.

من خلال النتائج المحققة يمكن القول أن السياسة النقدية بشكل عام لم تكن فعالة خلال هذه الفترة، وقد تعود الأسباب لعدة عوامل اقتصادية وكذا غير اقتصادية.

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

3- الاستعداد الائتماني الثالث:¹

لقد جاء هذا البرنامج في افريل 1994 لمعالجة الاختلالات السابقة من خلال تحديد مجموعة من الأهداف على الصعيدين الداخلي والخارجي. فعلى الصعيد الداخلي تتمثل أهداف هذا البرنامج في احتواء توسع الكتلة النقدية ضمن حدود معقولة من اجل تقليص التضخم، ومن ثم تحقيق الاستقرار في الأسعار، يضاف إلى هذا الهدف تقليص العجز الموازني، أما على الصعيد الخارجي فكان الهدف الأول هو خدمة الدين الخارجي وكذا إعادة تقسيم سعر صرف الدينار. لقد كانت أهم الإجراءات النقدية المتخذة في إطار هذا البرنامج: أ- تخفيض معدل التوسع النقدي M2 الى 15.31% لفترة البرنامج مقارنة ب 21.62% في 1993.

ب- رفع معدل إعادة الخصم إلى 15%.
ج- جعل معدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدية عند مستوى 20%.
د- معدل السحب على المكشوف للبنوك على بنك الجزائر يعادل 24%.
هـ- التخلي عن استعمال الوسائل المباشرة لمراقبة قروض الاقتصاد لإحلال مكانها الوسائل غير المباشرة.

واهم النتائج المحققة بعد انتهاء تطبيق هذا البرنامج:

أ- تراجع معدل سيولة الاقتصاد من 52.73% سنة 1993 إلى 39.87% سنة 1995.
ب- تحقيق نمو سلبي على مستوى الناتج المحلي الحقيقي بمعدل 0.4% سنة 1994.
ج- اعتماد سعر إعادة الخصم للبنوك التجارية دون المعدل المحدد دوليا لتحفيز التوسع في الائتمان.

د- ارتفاع الائتمان المحلي بنسبة 10% سنة 1994.

هـ- وصول نسبة الأسعار المحررة إلى حدود 84% من مجموع السلع.

و- ارتفاع سعر الصرف الأجنبي من 23.4 دينار للدولار إلى 35.1 دينار للدولار.

ز- انخفاض عجز الموازنة العامة إلى 5.7% من الناتج المحلي.

¹يقب ليلي أسهان، مرجع سبق ذكره، ص ص 293-294.

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

ح- تخفيض الحكومة لمديونيتها اتجاه الجهاز المصرفي، حيث انخفض معدل الديون الموجهة إلى الحكومة بنسبة 11.2% و 13.04% لسنتي 1994 و 1995 على التوالي.

ط- تسجيل عجز إجمالي في ميزان المدفوعات قدره 4.71 مليار دولار سنة 1995.

ي- انخفاض نسبة خدمات الدين من 82% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993 إلى 47.1% سنة 1994.

ك- الإعلان فعليا عن إقامة سوق صرف بين البنوك في ديسمبر 1995.

4- اتفاق القرض الموسع (ماي 1995 - ماي 1998):

عمدت الحكومة الجزائرية مرة أخرى لطلب قرض من صندوق النقد الدولي يندرج في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض امتدت ثلاث سنوات وقد حدد مبلغ الاتفاق بـ 1.169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.¹

عرفت هذه الفترة عودة ملحوظة إلى السياسات النقدية باعتبارها كوسيلة ضبط اقتصادي وسياسة لإدارة الطلب.

وفي ظل الاتفاق الموسع تم تسجيل المؤشرات التالية:²

أ- بلغ معدل السيولة 39.87% سنة 1995 بدل من 52.73% سنة 1993.

ب- وصل معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 3.80%.

ج- بلغ معدل خدمة المديونية 43.8% بالنسبة إلى الصادرات من السلع والخدمات خارج المداخل العامة.

أما سنة 1996 فقد تم تسجيل المؤشرات التالية:

أ- معدل السيولة 35.60%.

ب- معدل التضخم سجل 18.780%.

ج- نمو الائتمان المحلي بـ 9.3%.

د- بلغ معدل نمو خدمة المديونية 63.8%.

¹ لحول عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 17.

² نادي الدراسات الاقتصادية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 7.

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

ثالثا: أدوات السياسة النقدية في الجزائر:

تستخدم السياسة النقدية توليفة من الوسائل المباشرة وغير المباشرة لتحقيق جملة من الأهداف العامة، ومن الأدوات التي تستعملها السياسة النقدية في الجزائر قبل سنة 2000 نجد:

1- معدل إعادة الخصم:

باعتبار البنك المركزي هو الملاذ الأخير للإقراض بالنسبة للبنوك التجارية، فإنه يقوم بإعادة خصم الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك لخصمها والإقراض منها وذلك مقابل سعر فائدة وهو معدل إعادة الخصم ويسمى أيضا بسعر البنك. يمكن توضيح تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (1990-1999) من خلال الشكل التالي:

الجدول رقم(02): تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر خلال الفترة (1990-1999):

الوحدة (%)

معدل الخصم	إلى غاية	انطلاقا من
10.50	1991/09/30	1990/05/22
11.50	1994/04/09	1991/10/01
15.00	1995/08/01	1994/04/10
14.00	1996/08/20	1995/08/02
13.00	1997/04/20	1996/08/28
12.50	1997/06/28	1997/04/21
12.00	1997/11/17	1997/06/29
11.00	1998/02/08	1997/11/18
09.50	1999/09/08	1998/02/09

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر.

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

من خلال الجدول نلاحظ أن تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (1990-1999) مر بمرحلتين وهما:

أ- مرحلة الارتفاع المستمر (1990-1995): تميزت هذه المرحلة بارتفاع مستمر لمعدل إعادة الخصم، حيث كان سنة 1990 يبلغ 10.5% ليرتفع ويصل إلى 15% سنة 1995، ويعود ذلك إلى سياسة بنك الجزائر الانكماشية للحد من توسع الائتمان والتحكم في معدل التضخم.

ب- مرحلة الانخفاض المستمر (1996-1999): شهدت هذه المرحلة انخفاضا مستمرا لمعدل إعادة الخصم حيث كان 15% سنة 1995 لينخفض بعد ذلك إلى 9.5% سنة 1999.

2- الاحتياطي القانوني:

هو نسبة من الودائع لدى البنك التجاري يلتزم بها البنك التجاري بالاحتفاظ بها من قبل البنك المركزي لمواجهة عمليات سحب العملاء، ويأخذ شكل حسابات البنك التجاري لدى البنك المركزي، ولا يحصل البنك التجاري على فائدة نظير هذه الاحتياطيات القانونية .

لقد حدد قانون النقد والقرض 90-10 في المادة 93- انه لا يجب أن يتعدى الاحتياطي الإلزامي 28% وفي سنة 1994 أصدرت التعليم رقم 16-94 تلزم البنوك والمؤسسات المالية بالاحتفاظ بمبالغ معينة من الاحتياطيات لديها في شكل ودائع لدى بنك الجزائر.

رابعا: تطور الكتلة النقدية:

سنتطرق في هذا الفرع إلى تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)، لكن قبل ذلك سنقوم بتعريف الكتلة النقدية ومكوناتها :

1- الكتلة النقدية ومكوناتها:¹

أ- الكتلة النقدية: هي مجموعة الوحدات النقدية أو الوحدات القائمة بوظائف النقود التي هي في حيازة مختلف الأعوان الاقتصاديين.

¹ الميكانيزمات الاقتصادية، النقود، موقع الكتروني: www.Onefd.edu.dz consulté le(16/04/2016)

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

ب- مكونات الكتلة النقدية:

- النقود الائتمانية: وتشمل الأوراق النقدية والنقود المعدنية المساعدة، وتسمى نقودا لأن القانون يصيغ عليها صفة الشرعية والقدرة على تسوية الديون والإبراء منها، وهي كذلك تمثل السيولة؛
- النقود الكتابية: وهي عبارة عن التزام من البنوك التجارية ومراكز الصكوك البريدية بدفع مبالغ معينة من النقود القانونية لصالح مختلف الأعوان الاقتصاديين عند الطلب وهي تشمل جميع الودائع الجارية؛
- أشباه النقود: وهي الودائع الادخارية لأجل طويل.

2- تطور الكتلة النقدية:

أما الجدول التالي فهو يبين تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-1999):

الجدول رقم(03): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-1999):

البيان	النقود الائتمانية	الودائع تحت الطلب	عرض النقود M1	معدل نمو M1	الودائع لأجل شبه النقود	العرض النقدي M2	معدل نمو M2	سيولة الاقتصاد (%)
1990	134.94	135.14	270.08	-	72.92	343.00	-	61.86
1991	157.20	167.79	324.99	20.33	90.27	415.27	21.07	48.16
1992	184.85	184.86	369.71	13.76	146.18	515.9	24.23	48
1993	211.31	235.59	446.90	20.87	180.52	627.42	21.62	52.73
1994	222.98	252.84	475.83	6.47	247.68	723.51	15.31	48.64
1995	249.76	269.33	519.10	9.09	280.45	799.56	10.51	39.87
1996	290.88	298.21	589.10	13.48	325.95	915.05	14.44	35.60
1997	337.62	333.70	671.57	13.99	409.94	1081.51	18.19	38.90
1998	390.42	435.95	826.37	23.05	766.09	1592.46	47.24	56.26
1999	439.99	465.18	905.18	9.53	884.16	1789.35	12.36	55.25

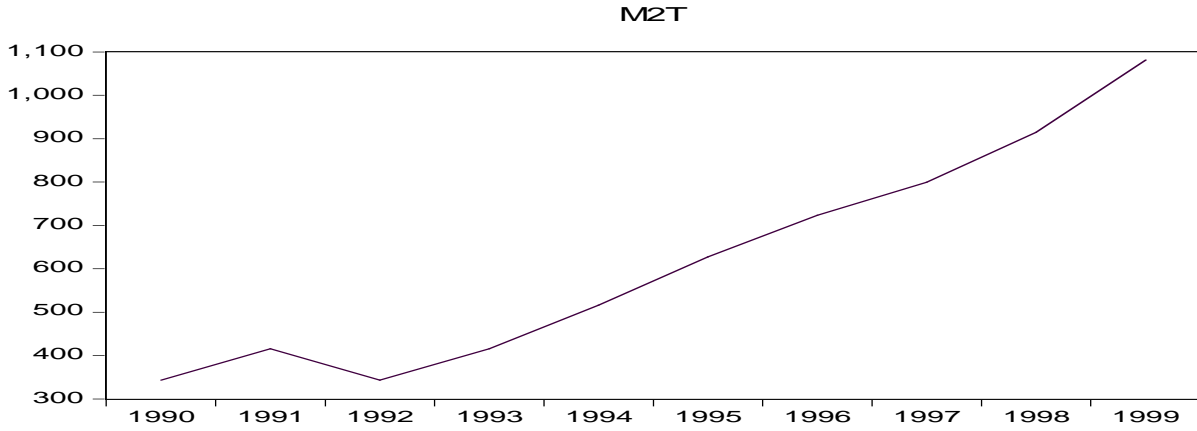
الوحدة: مليار دج

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات بنك الجزائر، 2015.

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

الشكل رقم(13): تطور الكتلة النقدية M2 في الجزائر خلال الفترة (1990-1999).



المصدر: تم بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03).

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك نمو مستمر للعرض النقدي M1، حيث انتقلت من 270.08 مليار دج سنة 1990 إلى 905.18 مليار دج سنة 1999، وارتفعت النقود الائتمانية من 134.94 مليار دج سنة 1990 إلى 439.99 مليار دج سنة 1999.

كما أن الودائع تحت الطلب ارتفعت وذلك يدل على اتجاه الأفراد إلى الاحتفاظ بالأموال خارج الجهاز المصرفي وذلك لنقص الوعي المصرفي وعجز الجهاز البنكي في جلب السيولة المعطلة، كما أن ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد خلال فترة التسعينات أدى إلى توجه الأفراد نحو العقارات والأصول الثابتة لفقدان الثقة في العملة الوطنية.

كما نلاحظ نمو الكتلة النقدية M2 حيث بلغ معدل نموه سنة 1991 إلى 21.07% وعرف توسع كبير سنة 1992 حيث بلغ معدل نموه 24.23%، ثم انخفض معدل نمو M2 سنة 1993 وبلغ 21.62% ليصل سنة 1995 إلى معدل نمو قدره 10.5%.

أما سنة 1996 بدأ معدل نمو الكتلة النقدية M2 بالارتفاع بمعدل 14.44% ليصل سنة 1998 إلى معدل 47.24% بقيمة 1592.46 مليار دج، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول وكذلك ارتفاع أسعار صافي الموجودات الخارجية لبنك الجزائر.

المطلب الثاني: مسار السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2009):

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

لقد عرفت السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2009) تغييرات على مستوى الكتلة النقدية ومقابلاتها وكذلك أدواتها وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

أولاً: أهم الإصلاحات خلال الفترة (2000-2009):¹

لقد عرف قانون النقد والقرض 90-10 تعديلات خلال هذه الفترة، الأول من خلال الأمر 01/01 الصادر في فيفري 2001 وكان تعديلاً محدوداً ميز بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض باعتباره سلطة نقدية، حيث كان هذا التعديل يهدف أساساً إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين:

- 1- الأول يتكون من مجلس الإدارة يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي.
- 2- الثاني يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر.

كما ألغت المادة 13 من الأمر رقم 01/01 أحكام المادة 22 من القانون 10/90 والتي تنص على أنه يعين المحافظ لمدة ستة سنوات ويعين كل من نواب المحافظ لمدة خمس سنوات ويمكن تجديد ولاية المحافظ ونوابه مرة واحدة، في حالة العجز الصحي المثبت قانوناً أو الخطأ الفادح للمحافظ ونوابه يتم إقالتهم بموجب مرسوم يصدره رئيس الجمهورية.

إن إلغاء هذه المادة له تأثير على درجة استقلالية بنك الجزائر ناهيك عن التغييرات والتعديلات التي عرفها قانون النقد والقرض وفقاً للأمر 01/01.

أما التعديل الثاني لقانون النقد والقرض جاء بموجب الأمر 11/03 الصادر في أوت 2003 وكان تعديلاً شاملاً بسبب الصياغة الجديدة التي أعطتها للقانون 10-90، ويجب الإشارة أن هذا التعديل حافظ على القواعد والمبادئ الأساسية التي جاء بها قانون النقد والقرض 10-90، كما أن الأمر 11/03 حدد بوضوح علاقة بنك الجزائر مع الحكومة حيث منح البنك المركزي الاستقلالية في رسم السياسة النقدية المناسبة وتنفيذها في إطار

¹ بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 49-51.

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

الرقابة تمارسها وزارة المالية التابعة للحكومة ومنح الحكومة بالمقابل السلطة المضادة التي تمكنها من أن تعدل ما يخلص إليه بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية أن هذا التغيير مقارنة بقانون النقد والقرض 90-10 يعود لما شهدته الساحة المصرفية الجزائرية مع بداية القرن بإفلاس العديد من البنوك الخاصة، الأمر الذي اثر سلبا على أداء المنظومة المصرفية من جهة، وطرح تساؤلات حول مدى نجاعة المراقبة المصرفية التي يمارسها بنك الجزائر.

وتميزت هذه المرحلة بإتباع السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية، تزامنت مع البرامج التنموية التي طبقتها الجزائر وهي: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) ، كما أصبح الهدف الواسطي للسياسة النقدية ابتداء من 2001 و 2002 هي القاعدة النقدية بعدما كان مجموع صافي الأصول المحلية لبنك الجزائر مع تحديد أهداف أخرى وذلك خلال الفترة (1994-1998)، ويستخدم بنك الجزائر أدوات السياسة النقدية غير المباشرة لتحقيق أهدافه العامة وهي:¹

1- معدل إعادة الخصم.

2- نظام الاحتياطي الإجباري.

3- أدوات السوق النقدية مثل: المعاشات عطاءات الائتمان ، مزادات الائتمان.

4- أما سياسة السوق المفتوحة فلم يعد يستخدمها بنك الجزائر بحكم ضعف تطور سوق الأوراق المالية في الجزائر.

5- آلية استرجاع السيولة والوديعة المغلة للفائدة.

ثانيا: أدوات السياسة النقدية خلال الفترة 2000-2009:

كما نعلم أن السلطة النقدية قد شرعت في إصلاح أدوات السياسة النقدية التي أرسلت دعائم تطبيقها ابتداء من عام 1994، بتهيئة عدة أدوات غير مباشرة لبنك الجزائر تتماشى مع الحاجة التي يتطلبها الاقتصاد خاصة السوق النقدية والمصرفية، ومن اجل ضمان فعال

¹موقاري حورية، مرجع سبق ذكره، ص ص 124-125

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

للأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية واصل بنك الجزائر تطويره للبرنامج النقدي وتسييره للسيولة الإجمالية.¹

كما قام بنك الجزائر تقاديا لعجز الأدوات غير المباشرة المتمثلة في سعر إعادة الخصم وسياسة الاحتياطي الإجباري، وعمليات السوق المفتوحة، استحدث أدوات جديدة غير مباشرة للسياسة النقدية كأداة استرجاع السيولة، التي سمحت بامتصاص فائض السيولة لدى البنوك إلى 46 مليار دج في ديسمبر 2002 بعدما كانت 145.7 مليار دج في مارس 2001.

واستخدم بنك الجزائر وسيلة استرجاع السيولة بشكل متزايد سنة 2007، استرجاع السيولة لسبعة أيام واسترجاع السيولة لثلاثة أشهر، أما الأداة الثانية فهي تسهيلة الودائع المغلة للفائدة التي تم إدخالها في أوت 2005 قصد زيادة فعالية الرقابة على المجاميع النقدية مع تركيز الجهد على مجموع القاعدة النقدية كهدف وسطي للسياسة النقدية.²

1- معدل إعادة الخصم:

يعتبر معدل إعادة الخصم أهم أداة يستخدمها بنك الجزائر للتحكم في المعروض النقدي عن طريق التحكم في القروض التي تمنحها البنوك التجارية والجدول الموالي يوضح تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (2000-2009):

الجدول رقم (04): تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر خلال الفترة (2000-2010)

الوحدة: %

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل إعادة الخصم	6.00	6.00	5.50	4.50	4.00	4.00	4.00	4.00	4.00	4.00

المصدر: بنك الجزائر، 2015.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل إعادة الخصم عرف انخفاضا مستمرا من سنة 2000 بمعدل 6.00% حتى سنة 2004 بمعدل 4.00%، وهذا الانخفاض نتيجة انخفاض لجوء البنوك لطلب إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر بسبب فائض السيولة المصرفية، ثم

¹لكصاسي محمد، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، ابوظبي، صندوق النقد العربي، 2004، ص12.

²لكصاسي محمد، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر محمد لكصاسي أمام مجلس الأمة، جويلية 2000.

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

يثبت معدل إعادة الخصم عند نسبة 4% من سنة 2004 حتى سنة 2009 وذلك يدل على انعدام إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر.

2- نسبة الاحتياطي القانوني:

نظرا لفائض السيولة المصرفية خلال هذه المدة استعملت أداة الاحتياطي القانوني بشكل نشط خلال هذه الفترة، والجدول الموالي سيوضح تطور نسبة الاحتياطي القانوني خلال الفترة (2000-2009):

الجدول رقم(05): يوضح تطور معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة (2000-2009):

الوحدة: %

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل الاحتياطي القانوني	5	3	4.25	6.25	6.5	6.5	6.5	6.5	8	8

المصدر: بنك الجزائر، 2015.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل الاحتياطي القانوني في ارتفاع مستمر، حيث ارتفع من 5% سنة 2000 إلى 8% سنة 2009، وهذا يعود إلى حالة السيولة المفرطة التي عرفتھا المنظومة البنكية بداية من سنة 2001 حيث تتدخل السلطات النقدية بهدف امتصاص السيولة الزائدة لدى البنوك.

3- استرجاع السيولة:

تعد وسيلة استرجاع السيولة لسبعة أيام وثلاث أشهر أداة تم استحداثها من طرف بنك الجزائر لامتناس السيولة الفائضة.¹

وتم تطبيق وسيلة استرجاع السيولة وفق التعليم رقم 02-2002 المؤرخة في 2002/04/11 وذلك فيما يخص أسلوب استرجاع السيولة ل7 أيام ضمن أساليب تدخل البنك

¹ إمام محمود، جديات عيسى، سياسة تعقيم اثر تنقيد ربع النفط على الأساس النقدي في الجزائر خلال الفترة (1999-2012)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الثاني، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي - أم بواقي - ديسمبر 2014 ص171، الموقع: www.univ-oeb.dz consulté le (04/04/2016).

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

المركزي الجزائري في السوق النقدية، ثم تم إدخال أسلوب استرجاع السيولة لثلاثة أشهر من أوت 2005.¹

بموجب هذه الآلية يقوم بنك الجزائر باستدعاء البنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي لوضع حجم من سيولتها على شكل ودائع لمدة 24 سا أو لأجل مقابل حصولها على معدل فائض ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق ($n/360$) وذلك من خلال مشاركتها في مناقصة يعلن عنها بنك الجزائر.²

لقد تمكن بنك الجزائر من تخفيض ما قدره 129.7 مليار دج من فائض السيولة في ديسمبر 2002 ليصل امتصاص السيولة إلى 500 مليار دينار في ديسمبر 2005 وقام بنك الجزائر بتثبيت المبلغ الإجمالي لاسترجاع السيولة في حدود 1100 مليار دج سنويا ابتداء من سنة 2009، وأصبحت هذه الأداة فعالة في إطار عدم لجوء البنوك لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر.³ والجدول الموالي يوضح معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة:

الجدول رقم(06): معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة.

الوحدة: %

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المعدل على استرجاع السيولة ل7 أيام.	2.75	1.75	0.75	1.25	1.25	1.75	1.25	0.75
المعدل على استرجاع السيولة ل3 أشهر				1.90	2.00	2.50	2.00	1.25

المصدر: بنك الجزائر، 2015.

نلاحظ من خلال الجدول أن استرجاع السيولة ل7 أيام دخل حيز التنفيذ سنة 2002 بمعدل 2.75% ثم انخفض ليصل 0.75% سنة 2004، ثم يعود للارتفاع سنة 2005

¹ تلخيص للتعليمية رقم 2002/02 الصادرة في 11 افريل 2002.

² موقاري حورية، مرجع سبق ذكره، ص128.

³ طيبة عبد العزيز، فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة (2000-2011)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد12، جامعة الشلف، جوان 2014، ص32.

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

بمعدل 1.25 ليصل سنة 2007 الى 1.75%، ثم ينخفض سنة 2009 إلى معدل 0.75% ويبقى ثابتا عند هذا المعدل إلى حد الآن.

أما استرجاع السيولة لـ 3 أشهر نلاحظ أنها دخلت حيز التنفيذ بمعدل 1.90% سنة 2005 ثم ارتفعت من 2005 إلى 2007 أين بلغ معدلها 2.50%، و انخفضت سنة 2008 إلى معدل 2.00% لتصل سنة 2009 إلى 1.25% وتبقى ثابتة حتى الآن عند هذا المعدل.

4- الوديعة المغلة للفائدة:

نظرا لاستمرار ظاهرة فائض السيولة في النظام المصرفي الجزائري، تم تطبيق آلية تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة وهذه الآلية تعبر عن عملية توظيف لفائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر، وذلك في شكل عملية على بياض تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر، تستحق عنه فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها ومعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر، حيث تعتبر هذه الآلية من أكثر الأدوات نشاطا سنة 2008 وحتى في السداسي الأول من سنة 2006،¹ والجدول الموالي يوضح تطور معدل الوديعة المغلة للفائدة للفترة (2005-2009)، والبداية من سنة 2005 لان الآلية تم إقرارها بموجب التعليم رقم 05/04 الصادرة في 14 جوان 2005.

الجدول رقم (07): تطور معدل الوديعة المغلة للفائدة في بنك الجزائر.

الوحدة: %

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
المعدل	0.30	0.30	0.75	0.75	0.30

المصدر: بنك الجزائر، 2015.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدلات الوديعة المغلة للفائدة عرف استقرارا ملحوظا عند 0.30% حيث عرف تغيرا سنّي 2007 و 2008 فقط أين ارتفع معدله وبلغ 0.75% وذلك لارتفاع السيولة في البنوك خاصة سنة 2007، ومن سنة 2009 حتى الآن لقي استقرارا عند معدل 0.30%.

¹ رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62 شتاء- ربيع، جامعة تبسة، 2013، ص 201.

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

وتجدر الإشارة هنا أن بنك الجزائر استعمل نظام الأمانات ومناقصات القروض حيث استعملتا هاتين الأداةين في بداية هذه المدة لتتخفف معدلاتها تباعا لغاية سنة 2005 وفي سنة 2006 توقف بنك الجزائر عن استخدام مناقصات القروض، أما الأمانات فتوقف عن استخدامها سنة 2007 وذلك لأن الهدف أصبح هو امتصاص السيولة من السوق النقدية، أما أداة سياسة السوق المفتوحة لم يتم استخدامها إلا مرة واحدة سنة 1996 وبعدها لم يتم استخدامها كأداة للسياسة النقدية من طرف بنك الجزائر.¹

ثالثا: تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (2000-2009):

من خلال الجدول الموالي سنوضح تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (2000-2009):

الجدول رقم(08): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2009):

الوحدة: مليار دج.

البيان	النقود الانتمائية	الودائع تحت الطلب	عرض النقود M1	معدل نمو M1%	الودائع لأجل شبه النقود	العرض النقدي M2	معدل نمو M2%	سيولة الاقتصاد %
2000	484.52	563.65	1048.18	-	974.35	2022.53	-	49.04
2001	577.15	661.36	1238.51	18.15	1235.00	2473.51	22.29	58.51
2002	664.68	751.65	1416.34	14.35	1485.19	2901.53	17.30	64.15
2003	781.33	862.1	1643.5	16.03	1724.04	3299.5	13.71	62.87
2004	874.34	1291.3	2165.7	31.77	1584.4	3644.4	10.45	59.25
2005	921.01	1516.6	2437.5	12.55	1736.2	4070.4	11.68	53.82
2006	1081.4	2096.4	3177.8	30.37	1766.1	4827.6	18.60	56.69
2007	1284.5	2949.1	4233.6	33.22	1761.00	5994.6	24.17	63.99
2008	1540.0	3424.9	4964.9	17.27	1991.0	6955.9	16.03	62.72
2009	1829.3	3114.8	4949.8	-0.30	2228.9	7178.7	3.20	71.54

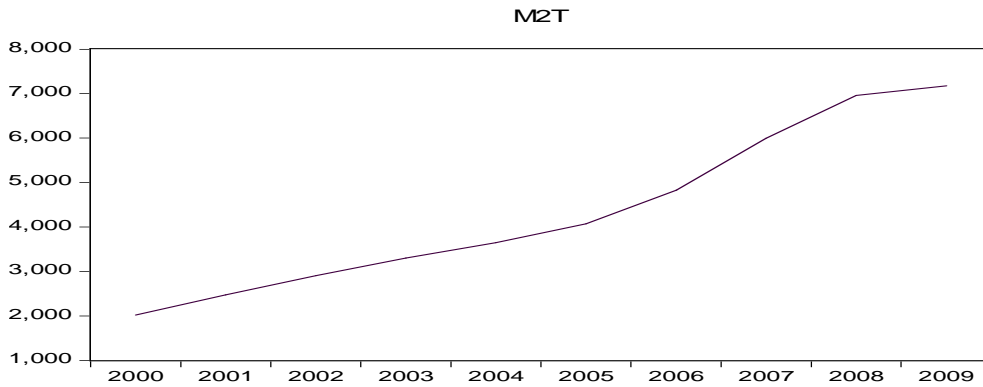
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر، 2015.

¹ يبق ليلى أسهان، مرجع سبق ذكره، ص347.

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

الشكل رقم(14): تطور الكتلة النقدية M2 في الجزائر خلال الفترة (2000-2009):



المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (08).

من خلال الجدول نلاحظ نمو الكتلة النقدية M2، حيث بلغت قيمتها 2022.5 مليار دج سنة 2000 لترتفع وتصل سنة 2009 إلى 7178.7 مليار دج، حيث شهدت سنة 2001 نسبة نمو للكتلة النقدية M2 قدرت بـ 22.29 %، وذلك يعود لتطبيق سياسة نقدية توسعية وانطلاق المشاريع الاقتصادية التي اقراها رئيس الجمهورية والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي انطلق تنفيذه في افريل 2001 ورصد له حوالي 520 مليار دج من سنة 2001 إلى سنة 2004 وارتفاع حجم القروض المقدمة للاقتصاد من 993.73 مليار دج إلى 3086.5 مليار دج.

واستمرت الكتلة النقدية M2 بالارتفاع حيث بلغت سنة 2005 قيمة 4070.4 مليار دج وزيادة بمقدار 408.87 مليار دج مقارنة بـ 2004، بلغت M2 سنة 2006 قيمة 4827.6 مليار دج بنسبة نمو 18.60 % مقارنة بسنة 2005 وذلك تزامنا مع انطلاق برنامج دعم النمو .

أما الفترة 2007 إلى سنة 2009: نلاحظ في هذه الفترة تذبذب في معدل تغير عرض النقود حيث بلغ معدل نمو M2 أدنى مستوى له على مدار تطور عرض النقود في الجزائر سنة 2009 بمبلغ 7178.7 مليار دج وبمعدل نمو 3.20 % عن سنة 2008 وذلك لسببين رئيسيين:

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

1- السبب الأول: أشار تقرير بنك الجزائر أن السبب هو التأثير بالأزمة الاقتصادية العالمية وانخفاض معدل زيادة الأصول الخارجية إلى 6.23 سنة 2009 مقارنة ب 38.18% سنة 2008.

2- السبب الثاني: يعود إلى انخفاض أو تقلص الودائع تحت الطلب حيث انخفضت من 3424.9 مليار دج سنة 2008 إلى 3114.8 مليار دج سنة 2009، وهو ما اثر سلبا على قدرة البنوك على خلق الائتمان (أشباه النقود).¹

أما بالنسبة لتطور سيولة الاقتصاد، والتي تمثل M2/PIB فبلغت سنة 2000 إلى 49.04% ثم ارتفعت سنة 2001 إلى 58.5% ثم استمر في الارتفاع ليبلغ سنة 2002 معدل 64.15%، ثم سجل انخفاض في الثلاث سنوات 2003 و2004 و2005 بمعدلات 62.87% و 59.25% و 53.82% على التوالي، وهذا يعود إلى التحكم والاستقرار النقدي المسجل في هذه السنوات، ثم سجلت ارتفاع في السنتين 2006-2007 بمعدلات 56.69% و 63.99% على التوالي، وسجلت بعدها انخفاض طفيف سنة 2008 بلغ معدل سيولة الاقتصاد 62.72%، ليعرف بعدها ارتفاع وصل إلى 71.54% سنة 2009 وهي أعلى نسبة خلال السنوات السابقة.

رابعا: تطور مقابلات الكتلة النقدية:

تمثل مقابلات الكتلة النقدية الأصول والديون التي تقابل عملية إصدار العملة من طرف النظام البنكي، ويمكن تصنيفها إلى الأصول الخارجية الصافية، القروض المقدمة للاقتصاد(*)، والقروض المقدمة للدولة(**).²

¹ صاري علي، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، رؤى اقتصادية، العدد السابع، جامعة سوق أهراس، ديسمبر 2014، ص 26.

² لعزاري حسيبة، دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر-03-، 2011، ص 210.

(*) القروض المقدمة للاقتصاد : هي القروض الممنوحة من طرف الجهاز البنكي إلى الأعوان الاقتصاديين غير الماليين من اجل مواجهة احتياجاتهم.

(**) القروض المقدمة للدولة هي تسيقات بنك الجزائر للخزينة العمومية، الاكتتاب في الخزينة من طرف البنوك التجارية، ودائع المؤسسات والأفراد في حسابات الخزينة ومنها الحسابات البريدية.

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

وبالتالي فان التغيرات التي تطرأ على مستوى الكتلة النقدية، يرجع سببها إلى الأجزاء المكونة والمقابلة لها بتغيرات انخفاض وارتفاعا والجدول الموالي يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2000-2009):

الجدول رقم(09): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2009):

الوحدة: مليار دج

السنوات	صافي الأصول الخارجية	قروض للدولة	قروض للاقتصاد
2000	776	667.5	993.73
2001	1310.8	569.7	1078.4
2002	1755.7	578.6	1266.8
2003	2325.9	423.4	1380.2
2004	3109.1	20.6-	1535.0
2005	4151.5	933.2-	1779.8
2006	5515.0	1304.1-	1905.4
2007	7415.5	2193.1-	2205.2
2008	10246.9	3627.3-	2615.5
2009	10886.0	3488.9-	3086.5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر، 2015.

نلاحظ من خلال الجدول أن صافي الأصول الخارجية سجلت نموا مرتفعا مع بداية 2000 حيث ارتفعت من 776 مليار دج سنة 2000 إلى 1310.8 مليار دج سنة 2001، أي بمعدل نمو 68.91% أين بلغ سعر لبتترول 28.59 دولار للبرميل، ثم استمرت صافي الأصول الخارجية في الارتفاع حتى سنة 2009 أين تراجع معدل نموها من 38.18% سنة 2008 إلى 6.23%، وذلك بسبب ظهور بواذر الأزمة المالية العالمية وانخفاض سعر النفط من 99.97 دولار سنة 2008 إلى 62.25 دولار للبرميل سنة 2009.

أما بالنسبة لقروض الدولة نلاحظ أنها تشهد انخفاضاً في نموها من سنة (2000-2003) وذلك من خلال انتقالها من 667.5 مليار دج سنة 2000 إلى 423.4 مليار دج سنة 2003 ويرجع هذا الانخفاض إلى ارتفاع إيرادات الموازنة العامة خاصة الإيرادات النفطية وكذلك ارتفاع الإيرادات النقدية لصندوق ضبط الموارد، ومن سنة 2004 إلى 2009 تشهد القروض المقدمة للدولة نموا سلبيا وذلك بسبب تسديد الخزينة لديونها اتجاه البنك المركزي

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

وتحولها إلى دائن صافي اتجاه النظام المصرفي.¹

والقروض المقدمة للاقتصاد نلاحظ من خلال الجدول أنها شهدت ارتفاعا طيلة الفترة (2009-2000)، حيث انتقلت من 993.73 مليار دج سنة 2000 إلى 3086.5 مليار دج سنة 2009 وهذا الارتفاع يعود إلى تمويل البرامج التنموية التي انطلقت خلال هذه الفترة.

المطلب الثالث: مسار السياسة النقدية خلال الفترة (2010-2014):

أولاً: قانون النقد والقرض والأمر الرئاسي 03-11:²

عرف قانون النقد والقرض تعديلا في سنة 2010، حيث تميزت هذه السنة بإصلاح الإطار القانوني للبنوك ومن ثم للسياسة النقدية من خلال صدور الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، عموما يمكن تلخيص أهم ما جاء وفق هذا التعديل في النقاط التالية:

- 1- لا يسمح بالمساهمات الأجنبية في البنوك إلا في إطار الشراكة علما أن المساهمة المحلية لا تقل عن 51% من رأس المال.
- 2- تحوز الدولة على مساهمة خاصة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية ذات رأس المال الأجنبي.
- 3- يجب الترخيص مسبقا من طرف محافظ بنك الجزائر على أي تنازل عن مساهمات أو حصص في البنوك أو المؤسسات المالية ويكون أيضا وفق الشروط المنصوص عليها من طرف مجلس النقد والقرض.
- 4- تكمن مهمة بنك الجزائر إلى جانب مهمته الأساسية في الحفاظ على استقرار الأسعار في تمثيل الوضعية المالية الخارجية للجزائر وإعداد ميزان المدفوعات.
- 5- يقوم بنك الجزائر بتنظيم وتسيير مركزية للمخاطر للمؤسسات ومركزية للمخاطر للعائلات ومركزية لعوارض الدفع.
- 6- كما يعمل بنك الجزائر على التأكد من سلامة وسائل الدفع، غير العملة الائتمانية، كذا إعداد المعايير المطبقة في هذا المجال وملائمتها.

¹ بقيق ليلي أسمهان، مرجع سبق ذكره، ص359.
² المرجع نفسه، ص330.

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

7- تلزم البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز للرقابة داخلي وجهاز للرقابة المطابقة، وان تكون هذه الأجهزة ناجعة وذلك ضمن الشروط المحددة من قبل مجلس النقد والقرض.

ثانيا: أدوات السياسة النقدية في الجزائر:

من اجل تحقيق الأهداف المنشودة حسب قانون النقد والقرض 90-10 وهو هدف التحكم في التضخم وهدف النمو الحقيقي المنتظر تحقيقه يستخدم بنك الجزائر توليفة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة، ومن هذه الأدوات نجد:

1- تاطير القروض:

تقوم السلطات النقدية بتحديد معدل نمو الكتلة النقدية M2 المراد تحقيقها خلال السنة ويعتبر هذا المؤشر هدفا وسيطا للسياسة النقدية في وضع يتميز باقتصاد الاستدانة، ونظرا لضعف فعالية محفظة البنوك (السيولة) فان تدفقات الائتمان يتم أساسا بتدخلات البنك المركزي عن طريق إعادة تمويل الجهاز المصرفي، ففي هذه الحالة يصبح النقد القاعدي متغيرا داخليا وهذا ما يقلل من فاعلية المراقبة والتأثير على التوسع النقدي، ونظرا لهذه العوامل تقلص من فاعلية التاطير وأصبح إلغائه ضروريا خصوصا وان الإبقاء عليه يتعارض في جوهره مع إجراءات التحرير المتخذة في إطار الإصلاح المالي، وبالفعل تم إلغاء نظام تاطير القروض في بداية سنة 1991.¹

2- الاحتياطي الإجباري:

لقد شكلت أداة الاحتياطيات الإجبارية وسيلة نشطة طول هذه الفترة، والجدول الموالي يوضح تطور معدل الاحتياطي الإجباري خلال الفترة (2010 - 2014).

الجدول رقم(10): تطور معدل الاحتياطي القانوني للفترة (2010-2014).

الوحدة: %

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل الاحتياطي القانوني	9	9	11	12	12

المصدر: بنك الجزائر.

¹ توفيق الصادق علي وآخرون، السياسة النقدية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، ابوظبي، 1996، ص ص

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

لقد بلغ معدل الاحتياطي الإجمالي سنتي 2010 و 2011 ب 9% ليرتفع سنة 2012 إلى 11% كما تم تعديل معاملها نحو الارتفاع في منتصف ماي 2013 ليبلغ 12 % وكل ذلك قصد تعزيز دور السياسة النقدية في التحكم في التضخم وسنة 2014 بقي ثابتا عند 12%.

3- معدل إعادة الخصم:

إن معدل إعادة الخصم من أهم الأدوات في السياسة النقدية، حيث يعتمد عليه بنك الجزائر في التأثير على مقدرة البنوك التجارية على منح القروض، وكان بنك الجزائر يعامل القطاعات الاقتصادية وفق معيار المفاضلة في منح القروض بتطبيق معدل إعادة خصم خاص بكل قطاع وهذا قبل صدور قانون النقد والقرض 90-10، لكن بعد 1992 تم تعويضه بنظام التحديد الموحد لمعدل إعادة الخصم والذي يتم تغييره كل 12 شهر تقريبا، ويقوم مجلس النقد والقرض بكيفيات وشروط تحديده.¹

إن معدل إعادة الخصم بقي ثابتا عند معدل 4% خلال الفترة 2004 إلى 2014، وهذا دليل على تحسن مستويات التضخم في الجزائر.

4- عمليات السوق المفتوحة:

طبقت هذه العملية أول مرة في الجزائر 1996 عندما قام بنك الجزائر بشراء السندات العمومية التي لا تتجاوز 6 أشهر، والتي غالبيتها تشكل سندات غير مضمونة على المؤسسات العامة، وبعد ظهور فائض في السيولة في السوق النقدية بداية من سنة 2002 لم يستطع البنك المركزي تحريك هذه الأداة لأنه لا يملك أوراق مالية عامة كما انه لا توجد أوراق مالية للقطاع الخاص، كما أن القانون لم يسمح للبنك المركزي بالتدخل في سوق السندات الحكومية ومع هذا بقي دور هذه الأداة قويا و ذو أهمية بدلالة الجزء النسبي الهام للسندات العمومية في محافظ البنوك بالنسبة لأصولها.²

يجب الإشارة هنا أن التضخم في سنة 2012 أدى ببنك الجزائر إلى إدخال أداة جديدة سنة 2013 لاسترجاع السيولة لستة أشهر وكان معدلها 1.50 من 2013 إلى 2014 وهذا بهدف تدقيق إدارة السياسة النقدية مع تبني منهج استشرافي.

¹ المادة (47) من الأمر (03-11) المؤرخ في (26/08/2003).

² لعزاري حسيبة، مرجع سبق ذكره، ص 206.

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

ثالثا: تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (2010-2014):

الجدول الموالي يوضح تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (2010_2014)

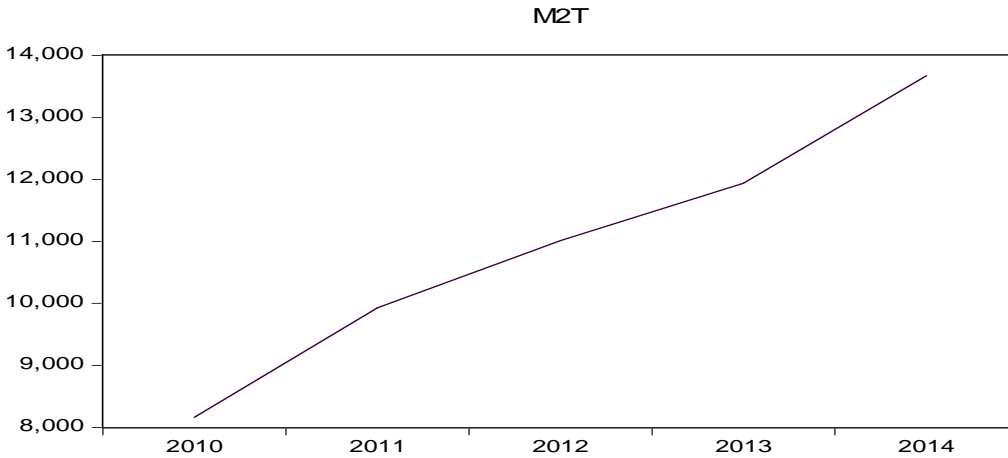
الجدول رقم(11): تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2010-2014):

الوحدة: ملياردج

السنوات	النقود الاتمائية	ودائع الطلب	تحت	النقود M1	الكتلة النقدية M2	سيولة الاقتصاد %
2010	2098.6	3539.9		5638.5	8162.8	67.74
2011	2571.5	4570.2		7141.7	9929.2	67.83
2012	2952.3	4729.1		7681.86	11015.1	67.75
2013	3204.0	5045.8		8249.8	11941.5	71.59
2014	3656.8	5936.7		9593.5	13673.2	79.33

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر، 2015.

الشكل رقم(15): تطور الكتلة النقدية M2 في الجزائر خلال الفترة (2010-2014).



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (11).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه زيادة في الكتلة النقدية من 2010 حتى 2014، وذلك نتيجة تحسن الوضعية الخارجية وارتفاع صافي الأصول الأجنبية بـ 31.15% من 2010 إلى 2014 وكذلك انطلاق المخطط التكميلي (2010-2014).

أما فيما يتعلق بسيولة الاقتصاد فهي في حالة ارتفاع وهذا دلالة على الاستعمال المفرط للنقود في العمليات الاقتصادية، وذلك بسبب تمويل الحكومة المشاريع الاقتصادية الضخمة والتي تتطلب مبالغ وتعاملات مالية كبيرة.

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

رابعا: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2014):

الجدول الموالي يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2010_2014):

الجدول رقم(12):تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)

الوحدة: مليار دج

السنوات	صافي الأصول الخارجية	قروض للدولة	قروض للاقتصاد
2010	11997.0	-3510.9	3268.1
2011	13922.4	-3406.6	3726.5
2012	14940.0	-3116.3	4287.6
2013	15225.2	-3235.4	5156.3
2014	15734.9	-2024.5	6499.4

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الأصول الخارجية في ارتفاع مستمر وذلك نتيجة لتغيرات أسعار المحروقات، لأن هذه الأصول ناتجة عن الاحتياطات الرسمية للصرف، حيث انتقلت من 11997.0 مليار دج سنة 2010 إلى 15734.9 مليار دج سنة 2014.

أما بالنسبة لقروض للدولة فهي ذات إشارة سالبة، أي أن الخزينة العمومية أصبحت تسدد القروض التي اقترضتها من الجهاز المصرفي، وذلك لتحسن الوضعية المالية للدولة.

وشهدت القروض المقدمة للاقتصاد نموا معتبرا، حيث انتقلت من 3268.1 مليار دج سنة 2010 إلى 3726.5 مليار دج سنة 2011 لتصل سنة 2014 إلى قيمة قدرها 6499.4 مليار دج وهذا يعود لتمويل البرنامج الخماسي (2010-2014).

المبحث الثاني: واقع السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة(1990-2014):

في هذا المبحث سوف يتم تحليل تطور أداء السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2014)، التي شهدت اعتماد برنامج موسع للإصلاحات من خلال مضمون كل من الاتفاقيات الاستعداد الائتماني وبرنامج الاستقرار الاقتصادي وكذا برنامج التعديل الهيكلي المذكورة سابقا، وأيضا تنفيذ برامج الاستثمارات العامة (2001-2014) وسيتم ذلك من خلال تحليل تطور كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة والتطرق إلى برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014).

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

المطلب الأول: تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة (1990-2014):

لقد عرفت الإيرادات العامة في الفترة المدروسة تطورات ملحوظة، لكن قبل التطرق لتطورات الإيرادات العامة سوف نتطرق أولا لتصنيف الإيرادات العامة، ثم تطور الإيرادات العامة خلال الفترة المدروسة.

أولا: تصنيف الإيرادات العامة:¹

1-الإيرادات الإجبارية:

وتفرضها الدولة جبرا على الأفراد، استنادا إلى سيادتها وتشمل المداخل الجبائية الغرامات ومدفوعات صناديق المساهمة للميزانية العامة للدولة.

أ- الإيرادات الجبائية: وهي المصنفة في الجدول "ا" من الميزانية العامة وهي:

- الضرائب المباشرة: وهي الضرائب التي تفرض على مختلف أنواع المداخل كالأرباح غير التجارية، والمرتببات والأجور... الخ؛

- حقوق التسجيل والطابع: وهي الضرائب الموضوعة على بعض العقود القانونية وعلى كل الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية مثل: حقوق تسجيل انتقال رأس المال طوابع جوازات السفر و رخص السياقة وبطاقات التعريف الوطنية؛

- الضرائب المختلفة على الأعمال: وتفرض على مجمل المواد الاستهلاكية وبالتالي فهي ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك؛

- الضرائب الغير مباشرة: وتتكون أيضا من الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك لكنها تخص فقط المنتجات غير الخاضعة للرسوم على رقم الأعمال (كالذهب والكحول...)؛

- الحقوق الجمركية: يخضع لهذا الرسم جميع الموارد الموجهة للتصدير والاستيراد؛

- الجباية البترولية: تتكون من مجموع اقتطاعين هما: ضريبة على إنتاج البترول السائل والغاز هذا من جهة وضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات.

¹ معط الله أمال، أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان-، 2015، ص ص 248-250.

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

ب- صناديق المساهمة: هي مؤسسات عمومية اقتصادية تخدم في شكل شركات لتسيير القيم المنقولة، حيث تمول الميزانية العامة للدولة سنويا من خلال المدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة.

ج- الغرامات: وهي عقوبات مالية تحكم بها هيئات قضائية (محاكم، مجالس، مجلس المحاسبة) وإدارية (شرطة قضائية، مفتش الأسعار، مفتش جمارك...) ضد أشخاص يخالفون النصوص المفعول بها.

2- الإيرادات الاختيارية:

وينتفي فيها عنصر الإلزام وتشمل الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من ملكية خاصة بها، كتأجير الأراضي التابعة لها والإيرادات التي تحصل عليها الدولة مقابل السلع التي تتبعها أو الخدمات التي تقدمها... الخ

أ- مداخيل الأملاك التابعة للدولة: وهي المداخيل والموارد التي تحصل عليها الدولة من خلال تصفية ثروتها أو استغلالها في شكل إجازة أو خدمة أو رخصة.

ب- التكاليف المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة والأتاوى: وهي تضم مختلف المكافآت التي تحصل عليها الدولة مقابل استعمال خدماتها ومنها: مكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية للدولة مقابل ما تؤديه من خدمات، المكافآت المحصلة من النشاطات الإدارية التي تسيرها الدولة مقابل رسوم... الخ.

ج- الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات: وهي تلك الموارد التي تحصل عليها الدولة بدون مقابل كالمساهمة المالية غير الإجبارية للأشخاص في تمويل نفقة عمومية.

ثانيا: تطور الإيرادات العامة في الجزائر:

من خلال هذا الفرع سوف نتطرق لتطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة

(1990-2014):

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الإقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

الجدول رقم(13): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة(1990-2014):

الوحدة: ملياردج

السنوات	الإيرادات العامة الإجمالية	الإيرادات الجبائية	الجبائية البتروولية	الجبائية العادية	الإيرادات غير الجبائية
1990	152.500	147.300	76.200	71.100	5.200
1991	248.900	244.200	161.500	82.700	4.700
1992	311.864	302.664	193.800	108.864	9.200
1993	313.949	300.687	179.218	121.469	13.262
1994	477.181	398.350	222.176	176.174	87.831
1995	611.731	578.140	336.148	241.992	33.591
1996	825.157	786.600	495.997	290.603	38.557
1997	926.668	878.778	564.765	314.013	47.890
1998	774.511	708.384	378.556	329.828	66.127
1999	950.496	874.888	560.121	314.767	75.608
2000	1578.161	1522.739	1173.237	349.502	55.422
2001	1505.526	1354.627	956.389	398.238	150.899
2002	1603.188	1425.800	942.904	482.896	177.388
2003	1974.466	1809.900	1284.975	524.925	164.566
2004	2229.899	2066.110	1485.699	580.411	163.789
2005	3082.828	2908.308	2267.836	640.472	174.520
2006	3639.925	3434.884	2714.000	720.884	205.041
2007	3687.900	3478.600	2711.850	766.750	209.300
2008	2902.448	2680.689	1715.400	965.289	221.759
2009	3275.362	3073.612	1927.000	1146.612	201.750
2010	3074.644	2799.644	1501.700	1297.944	275.000
2011	3403.108	2978.298	1529.400	1448.898	424.810
2012	3469.1	3170.7	1519.000	1651.700	298.4
2013	4099.9	3702.2	1615.900	2086.300	397.7
2014	4199.5	3845.2	1577.700	2267.500	354.3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات: (26/04/2016) www.ONS.DZ consulté le

يتضح من خلال الجدول أن هناك زيادة في قيمة الإيرادات العامة، حيث انتقلت من 152.500 مليار دج سنة 1990 إلى 1578.161 مليار دج سنة 2000 لتنتقل بعد ذلك إلى 3469.1 مليار دج سنة 2012 ثم 4199.5 مليار دج سنة 2014، ونلاحظ ارتفاع الإيرادات الجبائية من 302.664 مليار دج سنة 1992 إلى 3170.7 مليار دج سنة 2012 ثم 3845.2 مليار دج سنة 2014، كما نلاحظ أن الجبائية البتروولية خلال الفترة المدروسة مرتفعة وتساهم ب أكثر من 50% من الإيرادات الجبائية وهذا يرجع للزيادة المضطربة

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

لأسعار المحروقات وبالتالي ارتفاع الجباية البترولية تفسر ارتفاع الإيرادات الجبائية، أما الإيرادات غير الجبائية فهي تمثل نسبة قليلة جد من الإيرادات العامة الإجمالية.

المطلب الثاني: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2014).

قبل التطرق لتطورات النفقات العامة، سوف نقوم أولاً بتقسيم النفقات العامة حسب تصنيف الجزائر:

أولاً: تصنيف النفقات العامة:

إن النفقات العامة في الجزائر كغيرها من الدول تكتسي طابعاً خاصاً لتعدد مجالات إنفاقها وهي تنقسم إلى:

1- نفقات التسيير أو النفقات الجارية ونفقات التجهيز أو برأس المال:¹

أ- نفقات التسيير: تقسم نفقات التسيير حسب التقسيم الهيكلي الإداري، وهي تسمح للدولة بتسيير وأداء مهامها والتزاماتها الجارية لضمان مثلاً (الأمن - مصالح الشرطة، تنفق على العمال والوسائل التي يستعملونها لأداء مهامهم)، وتوزع نفقات التسيير على أربعة أبواب وهي:

أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات وتخصيصات السلطة العمومية النفقات الخاصة بوسائل المصالح، التدخلات العمومية.

ب- نفقات التجهيز: يتم توزيعه حسب المخطط الإنمائي السنوي وتظهر في الجدول "ج" الملحق لقانون المالية حسب القطاعات وتوزع على ثلاثة أبواب الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة، النفقات الأخرى برأسمال.

2- نفقات المصالح أو الإدارية ونفقات التحويل أو إعادة التوزيع:²

إن هذا التقسيم يقوم على أساس معيار المقابل المباشر للإنفاق العام، حيث تهدف

¹ عبد الله علي، أساسيات في المالية العامة وإشكالية العجز في ميزانية البلدية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2002، ص ص 10-11.

² معط الله أمال، مرجع سبق ذكره، ص 267.

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

نفقات المصالح إلى مكافأة المنافع والخدمات والأدوات المقدمة للإدارة، أما نفقات التحويل فهي تؤدي بدون مقابل مباشر وتمثل نوعا من العدالة في توزيع الدخل القومي.

ثانيا: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2014):

الجدول الموالي يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-

2014).

الجدول رقم (14): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2014):

الوحدة: مليار دج.

السنوات	النفقات العامة الإجمالية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز
1990	136.500	88.800	47.700
1991	212.100	153.800	58.300
1992	420.131	276.131	144.000
1993	476.627	291.417	185.210
1994	566.329	330.403	235.926
1995	759.617	473.694	285.923
1996	724.609	550.596	174.013
1997	845.196	643.555	201.641
1998	875.739	663.855	211.884
1999	961.682	774.695	186.987
2000	1178.122	856.193	321.929
2001	1321.028	963.633	357.395
2002	1550.646	1097.716	452.930
2003	1639.265	1122.761	516.504
2004	1888.930	1250.894	638.036
2005	2052.037	1245.132	806.905
2006	2453.014	1437.870	1015.144
2007	3108.669	1674.031	1434.638
2008	4191.053	2217.775	1973.278
2009	4246.334	2300.023	1946.311
2010	4466.940	2659.078	1807.862
2011	5731.407	3797.252	1934.500
2012	6844.1	4592.7	2251.3
2013	6027.0	4118.8	1908.2
2014	7656.2	4714.5	2941.7

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، 2015.

WWW.ONS.DZ consulté le (26/04/2016)

من خلال الجدول نقسم تطور النفقات العامة كالتالي:

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

- الفترة 1990-1995: نلاحظ من الجدول أعلاه أن الإنفاق العام في تزايد مستمر، حيث انتقلت من 136.5 مليار دج سنة 1990 إلى 759.617 مليار دج سنة 1995 أي زيادة بمقدار 623.1 مليار دج ويرجع ذلك إلى تزايد حجم الإنفاق على الرواتب والأجور والذي ارتفع من 114.9 مليار دج سنة 1993 إلى 179.5 مليار دج سنة 1995، أما بالنسبة لنفقات التسيير والتجهيز فقد شهدا ارتفاع مستمر خلال هذه الفترة.

لكن نسبة نفقات التسيير من النفقات العامة الإجمالية تفوق نسبة نفقات التجهيز من النفقات العامة الإجمالية خلال هذه الفترة.

- الفترة 1995-1999: تميزت هذه الفترة بانخفاض ملحوظ للإنفاق العام بنسبة 8.46% إذ انتقل من 38.16% من إجمالي الناتج الداخلي سنة 1995 إلى 29.70% من هذا الناتج سنة 1999 ويعود ذلك إلى أن هذه الفترة تمثل مرحلة الإصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي والتي ترمي إلى تقليص الإنفاق العام ورفع أشكال الدعم المقدمة من قبل الدولة.

- الفترة 2000-2014: إن هذه الفترة هي مرحلة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) وخلال هذه الفترة حدثت زيادة كبيرة في مستوى الإنفاق العام الذي انتقل من 1178.122 مليار دج سنة 2000 إلى 1888.930 مليار دج سنة 2004 لينتقل بعد ذلك إلى 6844.1 مليار دج سنة 2012 ثم 7656.2 مليار دج سنة 2014 وتعود هذه الزيادة للارتفاع في أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث ارتفعت من 28.59 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 99.9 دولار للبرميل سنة 2008 لتصل إلى 112.9 دولار للبرميل سنة 2011 وكذا قيام السلطات بالانطلاق في برامج الإنعاش الاقتصادي والتي تقوم على ضخ أموال ضخمة في الاقتصاد، وكما نلاحظ تزايد نفقات التسيير من 856.193 مليار دج سنة 2000 إلى 4592.7 مليار دج سنة 2012، ثم 4714.5 مليار دج سنة 2014 ويعود هذا الارتفاع لارتفاع التحويلات الجارية، كما كانت نسبة نفقات التسيير من النفقات العامة الإجمالية تفوق 50% خلال هذه الفترة، ومن جهة أخرى بلغت نفقات التجهيز 638.036 مليار دج سنة 2004 مقابل 516.504 مليار دج سنة 2003

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

ثم ارتفعت لتصل 2251.3 مليار دج سنة 2012 وتواصل الارتفاع وتبلغ سنة 2014 قيمة قدرها 2941.7 مليار دج.

المطلب الثالث: برامج الإنعاش الاقتصادي التي تبنتها الجزائر (2001-2014).

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق لأهم البرامج الاقتصادية المعتمدة من طرف الحكومة لتفعيل القطاعات الاقتصادية وتعزيز الاستثمار العمومي بهدف تحقيق التنمية المستدامة وتوفير بيئة ملائمة لتحفيز الاستثمار الداخلي والأجنبي.

أولاً: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

إن هذا البرنامج يعتبر أداة من أدوات السياسات الاقتصادية المتمثلة في سياسة الإنفاق العام ويسعى هذا البرنامج لدفع عجلة النمو في الجزائر مركزين على المشاريع القاعدية والداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتية.¹

لقد تم التركيز في هذا البرنامج على تنشيط الطلب الكلي وذلك بتعزيز دور الإنفاق العام كآلية لدعم النمو في خلق مناصب شغل كما أن هذا البرنامج يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل والمنشآت ولتحسين المستوى المعيشي، التنمية المحلية ولتنمية الموارد البشرية.²

إن هذا البرنامج الذي يتضمن غلafa ماليا قدره 525 مليار دج يتوزع حسب المقومات

الآتية والمدرجة في الجدول التالي:

¹ صالحى ناجية، مخناش فنتيجة، اثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1 مارس 2013، ص 3.

² عبو عمر، عبو هودة، مداخلة بعنوان: جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، محور المشاركة: الحكم الراشد وإشكالية التنمية المستدامة في الجزائر. 2011، الموقع: www.univ-chlef.dz consulté le (26/04/2016)

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

الجدول رقم(15): عرض مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

الوحدة: مليار دج

المجموع	2004	2003	2002	2001	السنوات	النسبة (%)
210.5	2.0	37.6	70.2	100.7	الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية	40.1
204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	التنمية المحلية و البشرية	38.8
65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	12.4
45.0	-	-	15.0	30.0	دعم الإصلاحات	8.6
525.0	20.5	113.9	185.9	205.4	المجموع	100

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال

السداسي الثاني من سنة 2001 ص87.

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع الأشغال الكبرى استحوذ على النسبة الكبيرة من مجموع المبالغ المخصصة لهذا البرنامج بنسبة قدرها 40.1%، ثم قطاع التنمية المحلية والبشرية بما يقارب 39% ثم قطاع الفلاحة والصيد البحري بمجموع مبالغ 65.4 مليار دج أي بنسبة 12.4% من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، وأخيرا دعم الإصلاحات بنسبة 8.65% من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج.

أما فيما يخص التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فنلاحظ انه تركز على السنوات 2001 و 2002 و 2003 بالمبالغ التالية: 205.4 مليار دج، 185.9 مليار دج و 113.2 مليار دج على التوالي، أما سنة 2004 فقد خصص لها 20.5 مليار دج أي بنسبة 3.9% من حجم المبلغ الإجمالي للبرنامج، وذلك يدل على سعي الدولة إلى استغلال الانفراج المالي وتسريع وتيرة الإنفاق بما يسمح بتحقيق قفزة كبيرة في تطور النشاط الاقتصادي.

ومن أهم نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي ما يلي:

لقد سجل النمو الاقتصادي تحسنا مطردا على مدى أربع سنوات متتالية، حيث تعدى نسبة 5% خلال سنتي 2002 و 2003 بالتزامن مع التحكم في التضخم وارتفاع الناتج الداخلي الخام للبلاد خلال نفس الفترة حيث انتقل من 4 آلاف مليار دج إلى 6 آلاف مليار دج، في حين شهدت المداخيل واستهلاك العائلات زيادة معتبرة، كما رافقت برنامج الإنعاش الاقتصادي آلاف المنجزات لخدمة المواطنين في مجالات: الصحة، التنمية الريفية وشتى

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

المجالات، ولقد شهد معدل البطالة أخيرا بفضل كل ما قام فتحه من ورشات وإنعاش الاستثمار وسياسة تشجيع خلق مناصب شغل تراجعها ما خلال سنوات البرنامج وانخفض بمستويات كبيرة بعدما كان يتراوح قرابة 30%.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، حيث يهدف برنامج دعم النمو الاقتصادي إلى: تحسين وتوسيع الخدمات العامة، تحسين المستوى المعيشي للأفراد تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية، رفع معدلات النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج والذي يسعى لتحقيقه انطلاقا من تحقق الأهداف الوسيطة السابقة الذكر.

لقد خصص لهذا البرنامج مبلغ قدره 4202.7 مليار دج، كما تم تقسيمه على القطاعات حسب الجدول الموالي:

الجدول رقم(16): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو الاقتصادي(2005-2009)

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ	النسب (%)
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر: بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2013، ص 47.

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

نلاحظ من خلال الجدول أن المخصصات المالية لهذا البرنامج تركزت في خمسة محاور

رئيسية وهي:

1- تحسين ظروف معيشة السكان وقيمه 1908.5 مليار دج.

2- تطوير الهياكل القاعدية قيمته 1703.1 مليار دج.

3- دعم التنمية الاقتصادية قيمته 337.2 مليار دج.

4- تطوير الخدمة العمومية قيمته 203.9 مليار دج.

5- تطوير تكنولوجيا الاتصال قيمته 50 مليار دج.

وارتكرت المخصصات المالية في هذا البرنامج على محورين أساسيين:

المحور الأول: تعلق بتحسين مستوى المعيشة للسكان من خلال توفير السكن وتجهيز المدارس والمطاعم المدرسية الإضافية، وكذا تأهيل المرافق الصحية الرياضية والثقافية.

المحور الثاني: فتعلق بتطوير المنشآت الأساسية والقاعدية تماشيا مع ما قد تم الشروع فيه من قبل في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي .

ومن أهم نتائج برنامج دعم النمو:

1- ساهم هذا البرنامج في ارتفاع معدلات النمو خارج قطاع المحروقات من 4.7% سنة

2005 إلى 6.3 % سنة 2007 ثم إلى 10.5% سنة 2010، ولكن سبب معدلات النمو

السلبية لقطاع المحروقات جاء معدل النمو الاقتصادي ككل متذبذبا إذ سجل سنة 2005

معدل 5.90% ثم سنة 2007 ما قدره 3.40% أما سنة 2010 قدر ب 3.60%.

2- كما ساهم البرنامج بانخفاض معدلات البطالة نتيجة التأثير الايجابي له في عودة

الانتعاش الاقتصادي خاصة في قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية إذ انخفض

معدل البطالة من 15.30% سنة 2005 إلى 13.80% سنة 2007 ثم إلى 10.20% سنة

2009.

ثالثا: البرنامج الخماسي(2010-2014):

لقد تم اعتماد هذا البرنامج في إطار تعزيز التنمية الشاملة، و خصص لهذا البرنامج

غلاف مالي قدره 21214 مليار دج، مع العلم انه يشمل ستة محاور رئيسية كما هو موضح

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

في الجدول التالي:

الجدول رقم(17): مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014):

الوحدة: مليار دج

المحاور	المبالغ	النسب (%)
التنمية البشرية	10122	49.6
المنشآت الأساسية	6448	31.6
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.1
التنمية الاقتصادية	1566	7.7
مكافحة البطالة	360	1.8
البحث العلمي و التكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع	20412	100

المصدر: بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2013، ص48.

يبين الجدول أعلاه أن الحصة الأكبر لهذا البرنامج كانت لتأهيل الموارد البشرية بمبلغ 10122 مليار دج، أي بنسبة 49.6% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، كما استفاد قطاع الأشغال العمومية والهيكل القاعدية بمبلغ قدره 6448 مليار دج أي بنسبة 31.6% من مبلغ البرنامج وخصص هذا البرنامج في إطار التنمية الاقتصادية مبلغ قدره 1566 مليار دج أي ما يعادل 7.7% من إجمالي مبلغ البرنامج وذلك للنهوض بالقطاع الفلاحي ودعم القطاع الصناعي العمومي.

أما مكافحة البطالة وتشجيع إنشاء مناصب شغل فقد استفادت من 360 مليار دج أي بنسبة 1.8% من مبلغ البرنامج وذلك لتوفير أكبر كم من مناصب العمل ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يدعم هذا البرنامج البحث العلمي واستعمال الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم، حيث خصص له 250 مليار دج أي ما يعادل 1.2% من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج.

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

عموما يمكن القول أن مضمون المخطط الخماسي يعكس جهود الحكومة لاستهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة وإيجابية في معدلات النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل.

المبحث الثالث: مدى مساهمة السياسات النقدية والمالية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة: 1990-2014.

لقد تبنت الجزائر انطلاقا من قانون النقد والقرض 90-10 سياسات نقدية بهدف معالجة الاختلالات الاقتصادية التي خلفتها الأزمة النفطية في 1986، كما عرفت الجزائر خلال فترة الدراسة تنفيذ برامج تنموية تعكس جهود الدولة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: دور السياسة النقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

من خلال هذا المطلب سوف نقوم بتوضيح دور السياسة النقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014) مركزين في ذلك على أداة عرض النقود (M2)، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

الجدول رقم (18): اثر السياسة النقدية على مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014).

الوحدة: مليار دج.

البيان	العرض النقدي M2	معدل التضخم (%)	النمو الاقتصادي (%)	البطالة (%)
1990	343.00	17.90	0.80	19.80
1991	415.27	25.90	-1.20	20.60
1992	515.9	31.70	1.80	23.00
1993	627.42	20.50	-2.10	23.20
1994	723.51	29.00	-0.90	24.40
1995	799.56	29.80	3.80	27.90
1996	915.05	18.70	4.10	27.99
1997	1081.51	5.70	1.10	25.40
1998	1592.46	5.00	5.10	28
1999	1789.35	2.60	3.20	29.3
2000	2022.53	0.30	2.20	29.80
2001	2473.51	04.20	4.61	27.30
2002	2901.53	1.40	5.60	25.90
2003	3299.5	4.30	7.20	23.70
2004	3644.4	4.00	4.30	20.10
2005	4070.4	1.40	5.90	15.30
2006	4827.6	2.30	1.70	12.30
2007	5994.6	3.70	3.40	13.80
2008	6955.9	4.90	2.00	11.30
2009	7178.7	5.70	1.60	10.20
2010	8162.8	3.90	3.60	10.00
2011	9929.2	4.50	2.80	10.00
2012	11015.1	8.90	3.30	10.97
2013	11941.5	3.30	2.80	9.82
2014	13673.2	2.92	4.10	10.6

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: - معطيات بنك الجزائر (27/04/2016) www.bank-of-algeria.dz consulté le

- معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (27/04/2016) www.Ons.dz consulté le

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

أولاً: دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2014.

من خلال هذا الفرع سوف نحلل العلاقة المتواجدة بين الجانبين النقدي والحقيقي في الاقتصاد الوطني، أي هل للسياسة النقدية دور في نقل أثرها من الجانب النقدي إلى الجانب الحقيقي من خلال حفز وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في حالة ما تم إتباع سياسة نقدية توسعية والعكس صحيح في حالة تنفيذ سياسة انكماشية.

من خلال الجدول:

- الفترة (1990-2000): يتم التعبير على النمو الاقتصادي من خلال معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر كان قد مر بمرحلتين خلال الفترة 1990-2000.

المرحلة الأولى ممتدة من (1990-1994): عرف خلالها معدل النمو الاقتصادي انخفاض ملحوظا، حيث بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (0.32%-) وهذا يعود إلى مخلفات الأزمة التي عصفت بالاقتصاد الجزائري سنة 1986، إضافة إلى انتقال الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق، أما المرحلة الثانية (1995-2000) حيث شهدت نمو اقتصادي متذبذب حيث ارتفع معدل النمو الاقتصادي من 3.8% سنة 1995 إلى 4.10% سنة 1996 ثم انخفض سنة 1997 ليرتفع سنة 1998 ويبلغ 5.10% لكن سرعان ما انخفض ليبلغ سنة 2000 معدل 2.20%.

نلاحظ خلال هذه الفترة عدم إمكانية للوصول إلى معدلات نمو منتظمة في الاقتصاد وبالتالي يسقط هدف النمو الاقتصادي كهدف أساسي للسياسة النقدية، وذلك يظهر من خلال بداية هذه الفترة حيث رغم التوسع النقدي الذي شهدته الجزائر والذي من الطبيعي أن يخلق الاستثمار ويحرك الطاقات الإنتاجية ويؤدي إلى تفعيل الطلب الكلي، نسجل معدلات نمو سالبة ومنخفضة أي أن هناك عوامل أخرى تؤثر في معدل النمو الاقتصادي، وأيضا رغم أن حجم القروض المقدمة للاقتصاد قد زادت بنسبة 38.8% سنة 1994 إلا أنه تم تسجيل معدل نمو سالب خلال تلك السنة، وبالتالي فإن حجم القروض التي ساهمت في زيادة التوسع النقدي لا يقابلها زيادة حقيقية في حجم السلع والخدمات نظرا لعجز الجهاز الإنتاجي من تحسين إنتاجيته.

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

- الفترة (2001-2009): نلاحظ من خلال الجدول أن النمو الاقتصادي قد بلغ سنة 2001 بـ 4.61% ليرتفع ويصل ذروته سنة 2003 بـ 7.20% ثم يتجه نحو الانخفاض ليصل سنة 2009 إلى معدل 1.60%.

إن الارتفاع المسجل للنمو خلال الفترة 2001-2004 لا يبرر أن السياسة النقدية فعالة في تحقيق هدف النمو الاقتصادي، حيث إذا بحثنا عن مصدر هذا النمو نجده محصورا في قطاع المحروقات الذي بلغ معدل نموه 8.8% سنة 2003 مقابل 3.7% سنة 2002. ونرجع انخفاض معدل النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009) إلى انخفاض معدل نمو قطاع المحروقات حيث بلغ سنة 2006 إلى (-2.5%) و سنة 2008 بـ (-2.3%) بعدما كان 3.3% سنة 2005، أما سنة 2009 انخفض معدل نمو قطاع المحروقات إلى (-2.6%) وهو ما يفسر انخفاض معدل النمو الاقتصادي.

- الفترة (2010-2014) : نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي متذبذبة، حيث انخفضت سنة 2011 أين كان معدل النمو الاقتصادي 2.8% مقارنة بـ 3.6% سنة 2010، ثم ارتفع سنة 2012 وبلغ 3.30% لينخفض سنة 2013 ويصل 2.80%، لكن سرعان ما ارتفع سنة 2014 وبلغ 4.10%.

وبعد تحليل العلاقة بين الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي نجد أن الكتلة النقدية ليس لها دور في تحقيق النمو الاقتصادي حيث يخضع النمو الاقتصادي في الجزائر لعوامل أخرى وأولهم قطاع المحروقات.

ثانيا: دور السياسة النقدية في تحقيق هدف التشغيل

من خلال هذا الفرع سنوضح دور السياسة النقدية في تحقيق هدف التشغيل.

- الفترة (1990-2000): نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات البطالة في ارتفاع مستمر خلال هذه الفترة حيث انتقلت من 19.80% سنة 1990 إلى 24.40% سنة 1994 ويمكن أن نرجع ارتفاع معدلات البطالة خلال هذه الفترة إلى إتباع الجزائر برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي، والتي اهتمت فقط بإعادة

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

الهيكل التنظيمية للمؤسسات العمومية ولم تمس جانب التشغيل، وبالتالي تدهورت حالة التشغيل خاصة مع غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات العمومية والخاصة.¹ وظلت معدلات البطالة في الارتفاع إلى أن وصلت لذروتها عام 2000 بنسبة قدرها 29.80% وهذه المعدلات منطقية نظرا للسياسة الانكماشية المطبقة إلى غاية سنة 2000 مما يؤدي إلى التقليل من حجم الطلب الكلي والتأثير سلبا على الاستثمار والعمالة.

- الفترة (2001-2009): من خلال الجدول نلاحظ أن سنة 2001 انخفض معدل البطالة حيث بلغ 27.30% مقارنة ب 29.80% سنة 2000 ثم استمر معدل البطالة في الانخفاض ليصل إلى 10.20% سنة 2009، وهذا الانخفاض في معدلات البطالة لا يمكن إرجاعه إجمالا إلى السياسة النقدية، حيث نلاحظ أن نمو الكتلة النقدية كان متذبذب لكن مع ذلك استمر معدل البطالة في الانخفاض.

- الفترة (2010-2014): من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدلات البطالة تعتبر منخفضة مقارنة بالسنوات السابقة لتصل أدنى مستوى لها سنة 2013 بمعدل 9.8% و يرجع هذا الانخفاض إلى المشاريع والبرامج التنموية المحققة من طرف الدولة، أما السياسة النقدية فلم يكن لها دور واضح وفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية، وبالتالي نستنتج أن السياسة النقدية لم تستطع تحقيق هدف التشغيل خلال فترة الدراسة.

ثالثا: دور السياسة النقدية في القضاء على التضخم خلال الفترة 1990-2014.

إن التضخم هو مؤشر لمستوى التغيرات العامة للأسعار، ومن خلال هذا الفرع سوف نتطرق لتطورات معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2014) ودور السياسة النقدية في محاربهته.

نلاحظ من خلال الجدول:

- الفترة (1990-2000): لقد بلغ معدل التضخم 17.90% سنة 1990 ثم ارتفع حتى وصل ذروته ب 31.90% سنة 1992، ثم عرف انخفاضا كبيرا ليصل سنة 1999

¹ يعقوبي محمد، بوتيارة عنتر، مداخلة بعنوان تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2010)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2011، ص10.

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

بمعدل 2.60% ثم إلى 0.30% سنة 2000 وهو معدل قياسي لم تحققه الجزائر منذ الاستقلال.

لقد ارتفع معدل التضخم في بداية هذه العشرية نتيجة التوسع النقدي المفرط، حيث زادت الكتلة النقدية بالنسب التالية 21.07% و 24.23% و 21.61% سنوات 1991 و 1992 و 1993 على التوالي، وذلك لان هذا التوسع النقدي لا يقابله إنتاج حقيقي نتيجة جمود الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته والذي من شأنه أن يجعل العرض الكلي لا يستجيب بنفس وتيرة الطلب الكلي وبالتالي ينتج عنه تضخم في الاقتصاد كما يعود ارتفاع التضخم إلى تمويل العجز الموازني عن طريق الإصدار النقدي وأيضاً تخفيض سعر الصرف الذي أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة وتكلفة خدمة الديون الخارجية.

ويمكن تفسير انخفاض التضخم بعد ذلك بان السياسة النقدية غيرت اتجاهها، حيث اتبعت سياسة نقدية انكماشية ابتداء من 1994 لتقليص التضخم، ونلاحظ تباطؤ نمو M2 خلال الفترة (1994-2000)، حيث كان معدل نمو M2 سنة 1995 يقدر بـ 10.5% وهي أدنى مستوى له باستثناء سنة 1998 التي ارتفع فيها نمو M2 بنسبة 47.2%، وبعد ذلك تابع نمو M2 تباطؤه، حيث بلغ معدل نموه سنتي 1999 و 2000 بـ 12.1% و 13.2% على التوالي وهي معدلات منخفضة.

كما نفسر انخفاض التضخم في الجزائر لعدة إجراءات متخذة في إطار برنامج التصحيح الهيكلي، كتعديل أسعار الفائدة الحقيقية برفعها إلى مستويات قياسية سنتي 1994 و 1995 وتقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة، والصرامة في تسيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط.¹ مما أدى إلى تحكم السلطات النقدية في معدل التضخم عند مستويات منخفضة بل قياسية وبالتالي السياسة النقدية أظهرت فعاليتها خلال هذه الفترة.

- الفترة (2001-2009): لقد جاء في التقرير السنوي لسنة 2003 أن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على استقرارية الأسعار باعتبارها زيادة تدريجية محددة

¹ بابا عبد القادر، السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية، جامعة مستغانم (كلية العلوم التجارية والحقوق)، الموقع الإلكتروني:

<http://www.neevia.Com> . consulté (le 29/04/2016)

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

لمؤشر أسعار الاستهلاك، حيث تم استهداف التضخم عند 3% منذ 2003 كهدف نهائي للسياسة النقدية، إلا انه منذ 2007 برز المعدل التضخمي المستهدف ضمن مجال (3-4)% بسبب ارتفاع وتيرة التضخم المستورد.¹

حيث نلاحظ من خلال الجدول أن معدل التضخم شهد تذبذبا خلال الفترة (2001-2009) وسجل معدل مرتفع بلغ 4.2% سنة 2001 وذلك مقارنة ب 0.3% سنة 2000 وذلك يعود لنمو المجمع النقدي M2 ب 22.3% جراء نمو احتياطات الصرف، والتي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، أما سنة 2002 انخفض معدل التضخم إلى 1.4% نتيجة لانخفاض معدل نمو M2 إلى 17.30% وفي سنة 2003 ارتفع معدل التضخم إلى 4.3% وهذا المعدل اكبر من المعدل المستهدف للسياسة النقدية وذلك يعود لنمو فائض السيولة المصرفية، وفي سنة 2004 كان معدل التضخم 4% لينخفض بعدها مباشرة إلى 1.4% سنة 2005 وقد يعود ذلك لاستخدام بنك الجزائر أدوات للسياسة النقدية جديدة من اجل امتصاص السيولة والمتمثلة في استرجاع السيولة ل 7 أيام ول 3 أشهر والتسهيل الدائمة الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة، حيث ساهمت هذه الأدوات بنسب مختلفة في امتصاص السيولة.

أما الفترة (2006-2009): فقد شهدت ارتفاع في معدلات التضخم لتصل إلى 5.7% سنة 2009 إن هذا الارتفاع كان ناتجا عن:

- ارتفاع الرواتب و الأجور من دون أن تقابلها زيادة الإنتاجية.
- ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية سنة 2007 بلغ 24.17% مقارنة ب 18.60% سنة 2006.
- ارتفاع معدل نمو فائض السيولة المصرفية إلى 74.47% .

إن معدل التضخم لسنة 2009 والمقدر ب 5.70% كان ناتجا عن ارتفاع معدلات التضخم المستورد لسنة 2008، إذ أدت الأزمة المالية العالمية إلى ارتفاع سعر الصرف اليورو مقابل الدولار وبالتالي ارتفاع أسعار السلع المستوردة، وبما أن 60% من واردات الجزائر تتم بعملة اليورو وذلك لان الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر.²

¹ « Evolution économique et monétaire en Algérie , » BANK d'Algérie , rapport 2009 ,p180.

² رايس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 204-205.

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

وما يمكننا ملاحظته هو أن معدلات التضخم لا تتوافق مع المعدلات المستهدفة من طرف السياسة النقدية، لكن هذا لا يمنع من أن السياسة النقدية لها اثر على معدلات التضخم.

- الفترة (2010-2014): نلاحظ أن التضخم انخفض سنة 2010 حيث بلغ معدله 3.9% وذلك مقارنة بسنة 2009 ثم ارتفع سنة 2011 وأصبح 4.50% ووصل سنة 2012 إلى 8.90%، ثم انخفض سنة 2013 إلى 3.30% ليصل سنة 2014 إلى 2.92% ونرجع هذا الانخفاض من سنة 2013 إلى أن التضخم في سنة 2012 أدى ببنك الجزائر إلى إدخال أداة جديدة سنة 2013 لاسترجاع السيولة لستة أشهر ورفع معدل الاحتياطات الإجبارية وهذا بهدف تدقيق إدارة السياسة النقدية، وبالتالي أصبح معدل التضخم في حدود الهدف المسطر من طرف مجلس النقد والقرض وهو السلطة النقدية. وبالتالي نستطيع القول أن السياسة النقدية في الجزائر استطاعت تحقيق ولو جزء بسيط من هدف السيطرة على التضخم، أما إجمالاً لا يمكن القول أنها استطاعت تحقيق كافة أهداف التنمية.

المطلب الثاني: مدى مساهمة السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر (1990-2014):

في هذا المطلب سوف نتطرق لدور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية خلال فترة الدراسة مركزين في ذلك على أداة النفقات العامة، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

الجدول رقم(19): اثر السياسة المالية على مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال

الفترة (1990-2014).

الوحدة: مليار دج.

البيان	النفقات العامة	معدل التضخم (%)	النمو الاقتصادي (%)	البطالة (%)
1990	136.500	17.90	0.80	19.80
1991	212.100	25.90	-1.20	20.60
1992	420.131	31.70	1.80	23.00
1993	476.627	20.50	-2.10	23.20
1994	566.329	29.00	-0.90	24.40
1995	759.617	29.80	3.80	27.90
1996	724.609	18.70	4.10	27.99
1997	845.196	5.70	1.10	25.40
1998	875.739	5.00	5.10	28
1999	961.682	2.60	3.20	29.3
2000	1178.122	0.30	2.20	29.80
2001	1321.028	04.20	4.61	27.30
2002	1550.646	1.40	5.60	25.90
2003	1639.265	4.30	7.20	23.70
2004	1888.930	4.00	4.30	20.10
2005	2052.037	1.40	5.90	15.30
2006	2453.014	2.30	1.70	12.30
2007	3108.669	3.70	3.40	13.80
2008	4191.053	4.90	2.00	11.30
2009	4246.334	5.70	1.60	10.20
2010	4466.940	3.90	3.60	10.00
2011	5731.407	4.50	2.80	10.00
2012	6844.1	8.90	3.30	10.97
2013	6027.0	3.30	2.80	9.82
2014	7656.2	2.92	4.10	10.6

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: - معطيات بنك الجزائر (27/04/2016) www.bank-of-algeria.dz consulté le

- معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (27/04/2016) www.Ons.dz consulté le

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

أولاً: دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2014:

- الفترة (1990-2000): نلاحظ انه ورغم تزايد النفقات العامة التي انتقلت من 136.500 مليار دج سنة 1990 الى 1178.122 مليار دج سنة 2000 إلا أننا نسجل معدلات نمو متذبذبة ونرجع ذلك إلى:¹

• الإصلاحات المنتهجة آنذاك التي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية مصحوبة بتطهير مالي لهذه الأخيرة وهو ما أدى لتقهقر النمو الاقتصادي نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة في ظل تطبيق السياسة العامة وأهداف برنامج التعديل الهيكلي المطبق سنة 1994 ومنه أصبحت هذه المؤسسات بصورة مزمدة غير منتجة .

• لقد ساهم ضعف الاستثمار العمومي في الجزائر لاسيما في البنية التحتية خلال سنوات بداية التسعينات في اعتراض النمو الاقتصادي في الوقت الذي كان فيه القطاع العمومي مهيمنا.

- الفترة (2001-2009): إن ارتفاع أسعار المحروقات خلال هذه الفترة ساعد على زيادة إيرادات الدولة والتي تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية وذلك يظهر من خلال ارتفاع الإنفاق العام ضمن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي حيث ارتفعت نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام من 28.31% سنة 2000 إلى 34.87% سنة 2003، و مبلغ 525 مليار دج الذي تم اعتماده لتمويل هذا البرنامج يعبر عن انتهاء الدولة سياسة مالية تنموية تهدف إلى تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية من اجل تنشيط الطلب الكلي، وهنا ساهمت السياسة المالية في تحسين نسبة النمو الاقتصادي ظاهريا إذ بلغت نسبة 7.20% سنة 2003 لكن السبب الرئيسي لارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يرجع إلى تحسن أسعار النفط في الأسواق الدولية.

وواصلت الدولة السياسة المالية التنموية من خلال برنامج دعم النمو التكميلي والذي سعت الدولة من خلاله لإنعاش النمو أو المحافظة على مستوياته الايجابية على الأقل بضخ

¹داود سعد الله ، اثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-03، 2012، ص 133.

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

مبلغ 4203 مليار دج (حوالي 55 مليار دولار) في الاقتصاد، إلا أن النمو الاقتصادي شهد انخفاضا ويعود ذلك إلى نقص الطلب على المحروقات عالميا نتيجة الأزمة المالية العالمية أواخر 2007 (انخفاض الجباية البترولية)، ونقص نمو قطاع المحروقات الذي يساهم ب39.14% في الناتج، وبالتالي بالرغم من أن الإنفاق العام ارتفع إلا أن النمو الاقتصادي قد انخفض وهذا ناتج عن عوامل أخرى وهو انخفاض نمو قطاع المحروقات.

- الفترة (2010-2014): يميز هذه الفترة تطبيق البرنامج الخماسي (2010-2014) حيث تم تسجيل معدلات نمو متذبذبة خلال هذه الفترة.

وفي الأخير، يمكن القول أن السياسة المالية لم تكن فعالة بالقدر الكافي لتحسين معدل النمو الاقتصادي وان هذا الأخير خاضع لتغيرات ولعوامل أخرى أهمها نمو قطاع المحروقات.

ثانيا: دور السياسة المالية في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر 1990-2014:

- الفترة (1990-2000): لقد تميزت هذه الفترة بغياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي لا يمس علاقات التشغيل كما ذكر سابقا، وهذا ما أدى لارتفاع معدلات البطالة خلال هذه الفترة.

- الفترة (2001-2009): لقد سجلت معدلات البطالة تراجعا كبيرا حيث انتقلت من 27.30% سنة 2001 إلى 10.20% سنة 2009، وهذا الانخفاض يعبر عن امتصاص جيد للبطالة وقد ساهمت القطاعات الاقتصادية في العمل على ذلك من خلال برنامجي الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي.

- الفترة (2010-2014): عرفت معدلات البطالة خلال هذه الفترة استقرارا نوعا ما بمعدل 10% وهي نسبة مقبولة مقارنة بمعدلات البطالة التي عرفت الجزائر في بداية فترة الدراسة مبررة بذلك فعالية برامج وأجهزة التشغيل والترقية التي عكفت الدولة على نجاحها.

وبالتالي السياسة المالية لها دور في تخفيض معدلات البطالة.

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

ثالثا: تأثير السياسة المالية على التضخم في الجزائر (1990-2014):

- الفترة (1990-2000): لقد ارتفعت معدلات التضخم خلال هذه الفترة ووصلت أعلى مستوياتها، ثم انخفضت لتسجل أدنى قيمة لها سنة 2000 بمعدل 0.30%، لكن النفقات العامة لم يكن لها تأثير واضح في تطورات معدلات التضخم خلال هذه الفترة.
- الفترة (2001-2009): وما يلاحظ خلال هذه الفترة هو ارتفاع معدل التضخم حيث بلغ 5.70% سنة 2009 مقارنة بـ 0.30% سنة 2000 وذلك نتيجة للتوسع الكبير في الإنفاق العام خلال فترة البرامج التنموية.
- الفترة (2010-2014): شهدت هذه الفترة معدلات تضخم متذبذبة، كما شهدت سنة 2012 معدل مرتفع قدر بـ 8.90% وذلك نتيجة مواصلة التوسع في الإنفاق خلال البرنامج الخماسي.

وبالتالي يمكن القول أن السياسة المالية ومن خلال التوسع في الإنفاق العام لها تأثير سلبي على التضخم في الجزائر خاصة خلال فترة البرامج التنموية.

وفي الأخير، السياسة المالية ساهمت ولو بشكل نسبي في تحقيق التنمية الاقتصادية لكن يبقى القول أنها ليست في مستوى حجم الإنفاق المنتهج.

المطلب الثالث: الدراسة القياسية لأثر السياسات النقدية والمالية على مؤشرات التنمية

الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014).

خصص هذا المطلب للدراسة القياسية التي تغطي الفترة: 1990-2014، وقد تم إدراج هذه الدراسة للفصل التطبيقي لغرض التدقيق أكثر في طبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه السياستين النقدية والمالية في التنمية الاقتصادية في الجزائر، واختبار فرضيات الدراسة.

أولا: متغيرات النموذج:

1- المتغيرات التابعة:

- معدل النمو الاقتصادي: TC_t

- معدل البطالة: TCH_t

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

- معدل التضخم: P_t

2- المتغيرات المستقلة:

- الكتلة النقدية: $M2_t$ كمتغير يمثل السياسة النقدية؛

- الإنفاق العام: D_t كمتغير يمثل السياسة المالية.

ثانيا: معطيات النموذج

مصدر البيانات الكمية لكل متغيرات النموذج تم الحصول عليها من الموقع الالكتروني لبنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات والقيم معدة بالأسعار الجارية، كما هو مبين في الجدول رقم 20.

ثالثا: معادلات النموذج

بعد الدراسة التحليلية لأثر السياسات النقدية والمالية على مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر، ارتأينا أن تحدد العلاقة بين متغيرات النموذج في المعادلات الثلاثة التالية:

$$TCt = b_0 + b_1 M2_t + b_2 D_t + U_t$$

$$P_t = b_0 + b_1 M2_t + b_2 D_t + U_t$$

$$TCHt = b_0 + b_1 M2_t + b_2 D_t + U_t$$

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

الجدول رقم (20): متغيرات النموذج.

(بالأسعار الجارية)

السنوات	الإنتفاق العام Dt	معدل التضخم Pt	النمو الاقتصادي TCt	البطالة TCHt	العرض النقدي M2t
1990	136.500	17.90	0.80	19.80	343.00
1991	212.100	25.90	-1.20	20.60	415.27
1992	420.131	31.70	1.80	23.00	515.9
1993	476.627	20.50	-2.10	23.20	627.42
1994	566.329	29.00	-0.90	24.40	723.51
1995	759.617	29.80	3.80	27.90	799.56
1996	724.609	18.70	4.10	27.99	915.05
1997	845.196	5.70	1.10	25.40	1081.51
1998	875.739	5.00	5.10	28	1592.46
1999	961.682	2.60	3.20	29.3	1789.35
2000	1178.122	0.30	2.20	29.80	2022.53
2001	1321.028	04.20	4.61	27.30	2473.51
2002	1550.646	1.40	5.60	25.90	2901.53
2003	1639.265	4.30	7.20	23.70	3299.5
2004	1888.930	4.00	4.30	20.10	3644.4
2005	2052.037	1.40	5.90	15.30	4070.4
2006	2453.014	2.30	1.70	12.30	4827.6
2007	3108.669	3.70	3.40	13.80	5994.6
2008	4191.053	4.90	2.00	11.30	6955.9
2009	4246.334	5.70	1.60	10.20	7178.7
2010	4466.940	3.90	3.60	10.00	8162.8
2011	5731.407	4.50	2.80	10.00	9929.2
2012	6844.1	8.90	3.30	10.97	11015.1
2013	6027.0	3.30	2.80	9.82	11941.5
2014	7656.2	2.92	4.10	10.6	13673.2

المصدر: - بنك الجزائر، 2015 الموقع الإلكتروني: www.bank-of-algeria.dz/

- الديوان الوطني للإحصائيات، 2015 الموقع الإلكتروني: www.ons.dz

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

رابعاً: تقدير النموذج

لقد تم الاعتماد على برمجية *EViews 9.5* في عملية التقدير، ووقع الاختيار على النتائج المبينة في الجداول التالية، وذلك للتوافق بينها وبين التحليل السابق للعلاقة بين متغيرات الدراسة خلال الفترة: 2014-1990:

1- علاقة الإنفاق العام والكتلة النقدية بالنمو الاقتصادي.

ما يلاحظ على النتائج في الجدول رقم (21) أدناه أن معدل النمو في الجزائر خلال فترة الدراسة لم يتأثر بشكل مباشر لا بالعرض النقدي و لا بالإنفاق الحكومي، وهو ما تظهره قيم التوزيع t التي لم تكن معنوية عند المستوى 0.05 إلا لقيمة الثابت b_0 ، إضافة إلى قيمة اختبار F وقيمة معامل التحديد R^2 التي تساوي 0.106 وقيمة احتمالية النموذج التي تساوي 0.29 والتي تفوق 0.05. إذن من خلال نتائج تقدير النموذج الذي يفسر النمو الاقتصادي بدلالة كل من الإنفاق الحكومي والكتلة النقدية، توصلنا إلى أن النموذج لم يتخطى الاختبارات الإحصائية (غير مقبول من الناحية الإحصائية) وهو ما تؤكد اختبارات ستودنت لمعالم النموذج واختبار فيشر والذي يختبر صلاحية النموذج بشكل عام، إذن هذا النموذج مرفوض من الناحية الإحصائية والقياسية، وبالتالي لا يمكننا تفسيره من الناحية الاقتصادية. ما يمكن استنتاجه هو أن النمو الاقتصادي في الجزائر لا يتأثر بالسياسات المالية والنقدية المتمثلة في سياسة الإنفاق الحكومي والسياسة النقدية، وهذا يفسر بعدم مرونة النمو الاقتصادي لسياستي الإنفاق العام والسياسة النقدية، لأن سياسة الإنفاق العام في الجزائر بالرغم من ارتفاع تكلفتها وتضخم فواتيرها على ميزانية الحكومة إلا أنها لا تستهدف التأثير في الناتج الداخلي الخام حيث تهدف لبناء البنى التحتية للبلاد من سكنات وطرق وجامعات ومستشفيات.. الخ، أما السياسة النقدية فتهدف بشكل مباشر إلى تحقيق الاستقرار النقدي بدرجة أولى ولا تهدف إلى زيادة الدخل والناتج.

الجدول رقم (21): علاقة معدل النمو بالكتلة النقدية والإنفاق العام

المتغير التابع TCt	الثابت b0	معاملات المتغيرات المستقلة M2t Dt	R-squared	F-statistic	DW Stat	Prob
Coef-value	2.3624	0.001216 -0.001961	0.106	1.304	1.3220	0.2916
t-stat	(3.6186)	(1.2434) (-1.1179)				
Std-Error	(1.272309)	(0.0009) (0.0017)				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بمخرجات برنامج *Eviews9.5*

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

2- علاقة الإنفاق العام والكتلة النقدية بالبطالة:

النتائج في الجدول رقم (22) أدناه تظهر أن الإنفاق العام في الجزائر كان له تأثير معتبر على معدلات البطالة خلال فترة الدراسة، ويظهر ذلك من خلال قيم التوزيع t والتي تظهر الدلالة الإحصائية عند مستوى المعنوية 0.05، قيمة اختبار F ، قيمة الاحتمالية 0.00 ما يعني أن النموذج مقبول بشكل عام وصالح للتفسير الاقتصادي، إضافة إلى أن قيمة معامل التحديد R^2 والتي تفوق 0.67 ما يعني أن 67% من تغيرات معدل البطالة تفسر بدلالة التغير في الإنفاق الحكومي.

ما يلاحظ عند الربط مع نتائج النموذج السابق أن الإنفاق العام كان له تأثير على معدلات البطالة ولكن لم يكن له ذلك على معدل النمو خلال فترة الدراسة، والسبب في ذلك حسب تقديرنا أن الإنفاق الحكومي على التشغيل في القطاع غير الاقتصادي كالتوظيف العمومي على سبيل المثال كان أكبر من إنفاق القطاع الاقتصادي، وهو ما انعكس سلبا على معدلات النمو.

إذن يتأثر معدل البطالة بحجم الإنفاق الحكومي ولا يتأثر بالكتلة النقدية، وهذا يفسر بتوجه السياسة الاقتصادية في الجزائر حيث تحتل سياسة الإنفاق الحكومي الأولوية ضمن اهتمامات السياسة الاقتصادية الجزائرية نظرا لطبيعة وخصوصية الاقتصاد الجزائري، كما أن خلق الشغل يعتبر الهدف الأسمى الذي تسعى سياسة الإنفاق الحكومي لتحقيقه وهو ما أدى إلى انكماش ظاهرة البطالة وتراجع معدلاتها في السنوات الأخيرة أين حققت مستويات قياسية في حدود الـ 10% في الفترة الأخيرة مقارنة بما كانت عليه نهاية الألفية الماضية أين سجلت أجمالا كبيرة ومعدلات جد مرتفعة قاربت الـ 30%، إلا أن الملاحظ هو أن جل مناصب الشغل المستحدث في قطاع الخدمات خاصة وأنه قطاع عقيم من حيث خلق الثروة والتأثير في حجم الناتج القومي مقارنة بقطاعي الزراعة والصناعة، كما أنها مناصب عمل مؤقتة وليست دائمة وهذا ما يفسر بأن علاج ظاهرة البطالة سيكون ضريبا ومؤقتا.

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

الجدول رقم (22): علاقة معدل البطالة بالإنفاق العام

المتغير التابع TCHt	الثابت b0	معاملات المتغيرات المستقلة Dt	R-squared	F-statistic	DW Stat	Prob
Coef-value	26.1575	-0.002706	0.676	48.156	0.384	0.0000
t-stat	(20.5590)	(-6.9395)				
Std-Error	(1.2723)	(0.00039)				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews9.5

3- علاقة الإنفاق العام والكتلة النقدية بمعدل التضخم:

نتائج تقدير العلاقة بين معدل التضخم من جهة والعرض النقدي والإنفاق العام من جهة أخرى، أظهرت وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم من جهة والعرض النقدي $M2_t$ والإنفاق العام D_t خلال فترة الدراسة (1990-2014)، إضافة إلى أن النموذج لم تكون له معنوية إحصائية ويظهر ذلك من خلال قيم التوزيع t واختبار F والاحتمالية.

نتيجة عدم جدوى نموذج التقدير تم أخذ الفترة: 2000-2014 والتي أعطت النتائج المبينة في الجدول رقم (23) والتي تشير إلى وجود علاقة طردية بين الإنفاق العام ومعدلات التضخم خلال الفترة، وهو ما تمت الإشارة إليه في التحليل السابق. النموذج له معنوية إحصائية، لكن ما يمكن الإشارة إليه هنا، وإذا أخذنا نتائج النموذجين السابقين بعين الاعتبار فإن الأموال المضخمة في الاقتصاد خلال فترة الدراسة، وحسب تقديرنا لم تكن ذات جدوى اقتصادية بالقدر الكافي، لأن الجزء الأكبر منها ذهب لتشجيع الطلب الكلي والذي قوبل بمعرض من السلع المستوردة أكثر من المنتجة محليا.

الجدول رقم (23): علاقة معدل التضخم بالكتلة النقدية والإنفاق العام

المتغير التابع Pt	الثابت b0	معاملات المتغيرات المستقلة Dt	R-squared	F-statistic	DW Stat	Prob
Coef-value	1.933983	0.000491	0.266	4.732	2.05	0.0486
t-stat	(2.0491)	(2.1754)				
Std-Error	(0.9438)	(0.00022)				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews9.5

ما يمكن استخلاصه من نتائج التقدير أن الجزائر ورغم الجهود المبذولة في مجال الإصلاحات الاقتصادية، إلا أن أدوات السياستين النقدية والمالية لم تكن فعالة بالقدر الكافي خلال فترة الدراسة، وهذا راجع للاعتماد على مداخل الجباية البترولية والتي كان لها تأثير سلبي على كل المبادرات التنموية الوطنية.

الفصل الثالث: واقع السياسات النقدية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (1990-2014).

خلاصة الفصل:

ومما سبق ذكره في هذا الفصل نستنتج أن قانون النقد والقرض 90-10 هو نقطة انطلاق للسياسة النقدية نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة، وذلك لان قانون النقد والقرض 90-10 تضمن تحديد وتوضيح معالم السياسة النقدية لبنك الجزائر ومنحه الاستقلالية الكافية.

واعتمد بنك الجزائر في إطار إدارة السياسة النقدية على الأدوات الغير مباشرة في تحقيق أهدافه، وهذه الأدوات تتمثل في معدل إعادة الخصم والاحتياطي الإجباري أما عمليات السوق المفتوحة لم يتم استعمالها إلا مرة واحدة في 1996، وذلك نتيجة للجهاز المصرفي الغير متكامل وضعف السوق النقدي.

أما السياسة المالية المنتهجة من طرف الجزائر خلال فترة الدراسة تميزت بالتوسع في الإنفاق الذي لم يعمل على تطوير الاقتصاد الوطني وتحريك الآلة الإنتاجية وإنما كانت السياسة ذات طابع اجتماعي أدت إلى تحسين الخدمات الإنتاجية والمعيشة للسكان وخلق فرص عمل وهو ما أدى إلى انخفاض البطالة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

لقد تمحورت دراستنا على معرفة الدور الذي تلعبه السياسات النقدية والمالية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، وذلك لأنهما احد ركائز السياسة الاقتصادية فمن الطبيعي أنهما يحاولان تحقيق الأهداف العامة المتمثلة في الاستقرار في مستوى العام للأسعار، تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومنتظمة، تحقيق التشغيل الكامل التي تعتبر من أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية التي تركزت عليهم دراستنا.

ومن اجل الوصول إلى دور السياستين في تحقيق التنمية الاقتصادية قمنا بالتطرق إلى مفاهيم وأدوات وأهداف كلا من السياسة النقدية والسياسة المالية، وكذا التطرق إلى التنمية الاقتصادية وتوضيح مفاهيمها وأهميتها ومتطلباتها واهم معوقاتها، وأخيرا تم إسقاط ذلك على الاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2014)، وانطلاقا من الإشكالية المطروحة في المقدمة العامة لهذه الدراسة وبعد تحليلنا للموضوع ومناقشته في ثلاثة فصول تمكنا من الوصول إلى جملة من النتائج والتوصيات نلخصها في النقاط التالية:

أولا: النتائج :

1- نتائج اختبار الفرضيات:

- إن السياسات النقدية والمالية لها دور في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، لكن يبقى دورها ضعيف أمام العامل الذي يتحكم في مؤشرات التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الوطني وهو قطاع المحروقات.
- نجحت السياسة النقدية في تحقيق الهدف الأساسي وهو تحقيق استقرار الأسعار مع معدلات تضخم مقبولة، فرغم فائض السيولة الذي اتسم به النظام المصرفي منذ سنة 2000 قام بنك الجزائر بإدارة السياسة النقدية بواسطة أدوات غير مباشرة والتي أثبتت فعاليتها في التحكم بشكل فعلي في التضخم، لكن إجمالا لا يمكن القول أن السياسة النقدية حققت كل أهدافها.
- ساهمت السياسة المالية المنتهجة في الجزائر ولو بشكل نسبي في تحقيق التنمية الاقتصادية فهي صحيحة، حيث ساهمت السياسة المالية من خلال السياسة الانفاقية في معالجة بعض المشاكل الاجتماعية سكن، صحة، وخاصة البطالة.

- من دعائم نجاح التنمية الاقتصادية اتساع حجم النفقات العامة فهي خاطئة، فارتفاع حجم النفقات واتساعها يحدث خلافا في الميزانية ويؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم خاصة إذا كان الاقتصاد يعاني من جهاز إنتاجي غير مرن.

2- نتائج عامة:

- يعتبر قانون النقد والقرض 90-10 نقطة انطلاق للسياسة النقدية إذ أعاد هذا القانون الاعتبار للبنك المركزي الذي أصبح يسمى بنك الجزائر في رسم وتنفيذ السياسة النقدية.
- من خلال التطرق للإطار المفاهيمي للسياسة المالية اتضح أنها تستخدم السياسة الضريبية والسياسة الانفاقية من أجل بلوغ أهدافها، كما أنها تحتل مكانة هامة ضمن السياسة الاقتصادية وذلك لما لها من دور فعال في تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي.
- عرفت النفقات العامة توسع كبير خلال الفترة المدروسة خاصة فترة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي.
- من خلال معالجتنا للنمو الاقتصادي في الجزائر اتضح أن هذا الأخير يتعلق بنمو قطاع المحروقات باعتباره المصدر الرئيسي لدخل الدولة الجزائرية.
- ركز بنك الجزائر خلال الفترة المدروسة بشكل كبير على الأدوات الغير مباشرة، لكن سياسة السوق المفتوحة تم تهميشها لعدم توفر سوق مالي نشط في الجزائر.

ثانيا: الاقتراحات.

- ضرورة إتباع سياسة نقدية أكثر فعالية، تقوم على الصرامة والشفافية والدقة في اتخاذ القرار.
- السعي لتفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة خاصة سياسة السوق المفتوحة.
- فرض استعمال النقود الالكترونية التي تسهل على السلطة النقدية مهمة التحكم في الكتلة النقدية.
- العمل على تفعيل السوق النقدي من خلال جهاز مصرفي متماسك يساعد السياسة النقدية لبلوغ أهدافها المسطرة.

- العمل على ترشيد النفقات العامة والتركيز على القطاعات التي تعمل على خلق القيمة المضافة "المؤسسات الإنتاجية" بما يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد الوطني .
- نظرا لارتباط الاقتصاد الجزائري الكبير بأسعار النفط يجب على السلطات تنويع الصادرات خارج المحروقات وتنويع مصادر الإيرادات العامة للدولة وعدم الارتكاز على الجباية البترولية.
- من اجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية يجب إتباع سياسات نقدية ومالية متكاملة وتتجه نحو نفس الأهداف.

ثالثا: آفاق البحث:

لقد تناولت دراستنا موضوع دور السياسات النقدية والمالية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر (1990-2014)، وبالنظر إلى ما توصلت إليه نرى انه هناك جوانب مازالت تحتاج إلى بحث ودراسة وإثراء أكثر للموضوع من خلال عدة إشكاليات أهمها:

- كيفية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- فعالية السياسة النقدية في تحقيق هدف النمو الاقتصادي في الجزائر .
- اثر السياسة المالية من خلال البرامج التنموية على تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- اثر العولمة على فعالية السياسات النقدية والمالية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. الكتب:

- نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح ، السياسة النقدية ونظرية النقود في الاقتصاد الإسلامي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1 الأردن 2015،
- احمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، ط1، عمان ،2011.
- احمد فريد مصطفى ، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- إياد عبد الفتاح النور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة (التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي)، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2013.
- بريش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة ، الجزائر، 2007.
- بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- بن عصمان محفوظ، مدخل في الاقتصاد الحديث، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة الجزائر، 2003.
- جمال بن دعاس ، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، ط1 ، الجزائر،2007.
- حميدات محمود، النظريات والسياسات النقدية، دار الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 1996.
- خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة، ط1، إسكندرية، 2013.
- رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- زكريا الدوري، يسري السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2006.
- سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية (دراسات ومفهوم شامل)، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان ، 2015.

- سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2000.
- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- شاكرا الفز ويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1992.
- صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2006.
- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم - الأهداف - الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2005.
- صبري فارس الهيتي، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2015.
- ضياء مجيد الموساوي، الاقتصاد النقدي (المؤسسة النقدية - البنوك التجارية - البنوك المركزية)، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2008.
- ضياء مجيد الموساوي، أسس علم الاقتصاد ج2، ديوان مطبوعات الجامعة، ط2 2014.
- ضياء مجيد الموساوي، النظرية الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3 الجزائر، 2005.
- طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سمارة، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2013.
- عاطف وليم اندرواس، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2006.
- عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 1994 .
- عقيل جاسم عبد الله، النقود والبنوك (منهج نقدي ومصرفي)، دار ومكتبة الحامد للنشر عمان، 1999.

- علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي-الواقع-العوائق- دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2010.
- غازي حسين عناية، التضخم المالي، دار الشهاب، ط2، الجزائر، 1986.
- فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع وعالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2007.
- محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عناية 2003.
- محمد بوخاري، الاقتصاد الكلي المعمق، ج1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2014.
- محمد شفيق، التنمية والمتغيرات الاقتصادية، مطبعة الرمل، الإسكندرية، 1997.
- محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية : دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد بجامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 2000.
- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق(النظريات-الاستراتيجيات-التمويل)، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007.
- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية (مفهومها-نظرياتها-سياساتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2004.
- محمود الكفراوي، دراسات في الاقتصاد الإسلامي السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، مركز الإسكندرية للكتاب، ط2، الإسكندرية، 2006.
- محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2007.
- محمود يونس، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2013.
- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2007.
- مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1 عمان، 2015.

- مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ط1، عمان، 2015.
- مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار ط1، الجزائر، 2007.
- موسى زواوي، مدخل عام للاقتصاد السياسي، منشورات الدار الجزائرية ، ط1، الجزائر 2015.
- ناظم محمد النوري الشمري، النقود والمصارف، مدرسة الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل، العراق، 1995.
- نعمة الله نجيب، محمود يونس، عبد النعيم مبارك، مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، إسكندرية مصر 2001.
- هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية (بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر دراسة مقارنة)، دار الفكر الجامعي، ط1 الإسكندرية، 2007.
- هيل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، ط2 عمان، 2014.
- وليد الجبوسي، أسس التنمية الاقتصادية، دار الزهران للنشر والتوزيع، ط1، 2009.

2. المذكرات والأطروحات:

- احمد حسين احمد المشهراوي، تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية تجارة، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، 2003.
- أكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة(2000-2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-03، 2011.
- أمال معط الله، أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015.

- إيمان بوعكاز، اثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2011)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الحاج لخضر باتنة 2015.
- إيمان نور اليقين خلادي، دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية-حالة الجزائر- ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012.
- بلال بولبوطة، اثر تحرير سعر الفائدة على الاقتصاد الجزائري الفترة 2000-2008 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3-، 2011.
- حسبية لعزازي، دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي -دراسة حالة الجزائر- ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر-03-، 2011.
- حمزة سيلام ،فاتح ولد بزيو ، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي حورية موقاري، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي محند اولحاج، البويرة، 2015.
- داود سعد الله ، اثر تقلبات اسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-03-، 2012.
- سعاد سالكي، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة بعض دول المغرب العربي-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، 2011.
- سمية زويش ، السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر 2000-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة 2015.
- عبد الرحمان بن شيخ، اتجاهات تقييم استقرار النظام المالي في الإطار العولمي الجديد- دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.

- علي بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
- علي عبد الله، أساسيات في المالية العامة وإشكالية العجز في ميزانية البلدية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2002.
- عمار بوزعرور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية-حالة الجزائر- 1990-2005، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2008.
- فارس شلالي، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
- كريم بوددخ، اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر- 2001-2009، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010.
- ليلي أسهمان بقبق، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتنا الداخلية -دراسة قياسية- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود و مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان-2015.
- محمد اريا لله، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار -حالة الجزائر-، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر- 3، 2011.
- محمد دمان ذبيح، الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة العقيد الحاج لخضر-باتنة-، 2008.
- محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل - دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.

- مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، جامعة الجزائر، 2005.

3. الدوريات والمقالات:

www.iefpedia.com Consulté le(26/03/2016).

- رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62 شتاء- ربيع، جامعة تبسة، 2013.

- رشيد بلخريصات ، محمد بن سعيد ، فعالية المنظمات الحكومية في تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية: التشغيل الكامل، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 8-9 مارس 2005، الموقع : Manifest.univ_ouargla.dz consulté le (04/04/2016)

- رشيد ونادي ، آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد التاسع ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2011.

- عبد العزيز طيبة، فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة (2000-2011)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد12، جامعة الشلف، جوان 2014.

- عبو عمر، عبو هودة، مداخلة بعنوان: جهود الجزائر في الالفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، محور المشاركة: الحكم الراشد واشكالية التنمية المستدامة في الجزائر. 2011، الموقع: www.univ-chlef.dz consulté le (26/04/2016)

- علي توفيق الصادق وآخرون، السياسة النقدية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، ابوظبي، 1996.

- علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، رؤى اقتصادية، العدد السابع، جامعة سوق أهراس، ديسمبر 2014.

- فضيل رايس، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بحوث اقتصادية عربية العددان 61-62 شتاء- ربيع، جامعة تبسة، 2013.

- محمد شايب، تأثير النقود الالكترونية على دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف. الموقع:
- محمد لكصاسي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، ابوظبي، صندوق النقد العربي، 2004.
- محمد لكصاسي، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر محمد لكصاسي أمام مجلس الأمة، جويلية 2000.
- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو ، مجلة الباحث- عدد 10- ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة الجزائر، 2012.
- محمد يعقوبي، عنتر بوتيارة، مداخلة بعنوان تاتير بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2010)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2011.
- محمود جمام، عيسى جديات، سياسة تعقيم اثر تنقيد ريع النفط على الأساس النقدي في الجزائر خلال الفترة (1999-2012)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الثاني، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن لمهيدي -م بواقي- ديسمبر 2014 ص 171، الموقع: www.univ-oeb.dz consulté le (04/04/2016).
- ناجية صالح، فتيحة مخناش، اثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات افاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1 مارس 2013.
- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، 2013.
- هيفاء غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة دمشق، 2010.

4. التقارير والمراسيم:

- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية الاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي.
- تلخيص للتعليمية رقم 2002/02 الصادرة في 11 افريل 2002.
- المادة (47) من الأمر (11-03) المؤرخ في 26/08/2003.

5. المواقع الالكترونية:

- جلال خشيب، عناصر ومقاييس النمو الاقتصادي، 2014، مقالات متعلقة، الموقع: www.alukah.net consulté le (07/04/2016).
- الاختلالات الاقتصادية، البطالة، منشورة الموقع الالكتروني: www.onefd.edu.dz consulté le (06/04/2016).
- جليل الغابي عبد الحسين، كريم الجيوزي سوسن، اثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول الموقع: www.Iasj.net consulté le (07/04/2016).
- عبد القادر لحول، اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2006، كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير جامعة سعيدة الموقع الالكتروني: www.iefpedia.com, consulté le (16_04-2016)
- نادي الدراسات الاقتصادية الجزائرية، مسار السياسة النقدية في ظل تحول الاقتصاد الجزائري.
- الميكانيزمات الاقتصادية، النقود، موقع الكتروني: www.onefd.edu.dz (consulté le 16-04-2014)
- عبد القادر بابا، السياسة النقدية في الجزائر بين الاداء والفعالية، جامعة مستغانم (كلية العلوم التجارية والحقوق) ، الموقع الالكتروني: <http://www.neevia.Com> consulté (le 29/04/2016)
- عبد الله الصعيدي، دور السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية في تحقيق منظومة الاستقرار الاقتصادي، قسم الاقتصاد كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر، الموقع: www.satlcentral.com. Consulté de 04/04/2016.
- موقع بنك الجزائر: www.bank-of-algeria.dz consulté le (27/04/2016)
- موقع الديوان الوطني للإحصائيات: www.Ons.dz consulté le (27/04/2016)

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- Bank d'Algérie, 'evolution économique et monétaire en Algérie', rapport 2009 .
- Dominik Salvador, Eugene Diulio, 'Principes d'économie' (cours et problèmes séries schaum),.MG .graw hill .Paris.1984.
- Gregory.N.M, 'macroéconomie', deboeck, 3ème édition, paris, 2006.
- Harold W .Guest, 'classifications of public expenditures', the american economic review,vol 20, N°1, marsh 1930.
- Jean Pierre Pattat, 'monnaie, institutions financières et politiques monétaires', 4ème édition, economica, paris, 1987.
- Marc Montoussé, 'économie monétaire et financière', édition bréal, 2000.
- W. Dorotinsk, 'budget systems and expenditure classification', public financial management technical guidance note, international financial fund fiscal affairs department.

الملاحق

الملخص:

تعالج هذه الدراسة موضوع السياسات النقدية والمالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية مع دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، وتهدف في الجانب النظري الى توضيح مفهوم السياسات النقدية والمالية وأدواتهما واهم أدوار السياستين في تحقيق التنمية الاقتصادية، إضافة إلى عرض أهم المفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية مع التركيز على ثلاث مؤشرات اقتصادية: النمو الاقتصادي، البطالة والتضخم.

أما الجانب التطبيقي يهدف لإبراز دور كل من السياسة النقدية والسياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، وقد خلصت الدراسة إلى أن السياستين لم يكن لهما دور كاف في توجيه برامج التنمية وفق ما هو منظر منها. الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، السياسة المالية، المعروض النقدي، الإنفاق العام النمو الاقتصادي التضخم، البطالة.

Abstract:

This study treated the subject of monetary and fiscal policies and their role in economic development with reference to the case of Algeria Economy during the period (1990-2014). Theoretically, the study aimed to clarify the concepts of monetary and fiscal policies and their tools, and the most important roles of the two policies in economic development, in addition, it showed the most important concepts related to development economic, with a focus on three economic indicators: growth economic, unemployment and inflation.

In the practical side, the study aimed to highlight the role of monetary policy and fiscal policy to achieve economic development in Algeria during the period (1990-2014), and it concluded that both monetary and fiscal policies had not enough role in directing development programs according to what was expected of them.

Key words: monetary policy, fiscal policy, money supply, public spending, economic growth inflation, unemployment.